طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

شباط | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠٢٦

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

ملف العدد
المؤتمر القومي الثالث عشر
مقالات وآراء وشهادات

كلمة الطليعة
سياسة لحس المبرد
لا اصلاح اقتصادياً دون اصلاح سياسي

طليعة لبنان
يجب الكف عن تطويع ساحة لبنان خدمة لمشاريع اقليمية ودولية

طرابلس تحت الأنقاض من ينقذها؟

كلمة الطليعة

فرض الرسوم و"سياسة لحس المبرد"
لا اصلاح اقتصادياً دون اصلاح سياسي

كما وعد وزير المالية اثناء مناقشة الموازنة العامة لإقرارها في المجلس النيابي، قررت الحكومة اعطاء العاملين في القطاع العام من اسلاك مدنية وعسكرية ومتقاعدين، ستة رواتب اضافية دون ان تدخل الزيادة في اساس الراتب. وهذه الزيادة التي تندرج تحت عنوان المساعدة اكثر منها زيادة تدخل في اساس الراتب، لم ترضِ الفئات المستفيدة منها، لأنها من جهة اولى، لا تشكل حلاً للمشكلة الناتجة عن تآكل القدرة الشرائية للعملة الوطنية التي انهارت الى مستوى مريع، ولأنها من جهة ثانية، سوف تغطى من فرض رسوم وضرائب جديدة، من مثل زيادة ٣٠٠ الف ليرة على صفيحة البنزين وزيادة ١٪ على ضريبة القيمة المضافة لتصبح ١٢٪ بدل ١١٪ وهي النسبة المعمول بها في تاريخ اصدار القرار الحكومي.

ان الزيادة المقررة لن تحل المشكلة الاجتماعية الناتجة عن عدم القدرة عن تلبية الحاجات الضرورية، لسببٍ بسيط جداً هو أن الرواتب انخفضت قوتها الشرائية بمعدل ٦٠ ضعفاً عما كانت عليه قبل الانهيار الكبير في سعر الصرف ويوم كانت هناك سلع اساسية مشمولة الدعم الحكومي، ومع هذا كان المواطنون من ذوي الدخل المحدود يواجهون تعثراً في تلبية احتياجاتهم الاساسية. فكيف لزيادة بحجم تلك التي أُقِرت وتحتسب على اساس الراتب قبل الانهيار ان تغطي الحاجات الاساسية من مسكن ومأكل وطبابة وتعليم وبدلات الايجار للاماكن السكنية التي اصبحت ابتداء من شهر اذار ٢٠٢٦، اي تاريخ بدء سريان مفعول الزيادة، محررة كلياً وستكون خاضعة لنظام التعاقد الحر.؟

هذا من جانب، أما من جانب آخر، فان الزيادة التي ارفقت بفرض رسوم وضرائب على سلع استهلاكية، سيتمخض عنها تضخماً في حجم الكتلة النقدية المتداولة وبالتالي رفعاً للأسعار. والانعكاسات السلبية للزيادة لن تحد منها بعض الاجراءات الحكومية بمراقبة الاسعار خاصة للسلع غير المشمولة بالضرائب والرسوم. وهذا ليس مرده القدرة المحدودة للحكومة على المراقبة وتالياً المساءلة، بل لان الفساد وصل الى حدٍ من الاستشراء لا يمكن معالجته بالإجراءات الحكومية التي هي في أحسن احوالها مسكنات لا تتناول معالجة جوهر الازمة الفعلية. ولهذا فإن اقدام الحكومة على اتخاذ قرارات لمعالجة تدني المداخيل للعاملين في القطاع العام، سيدفع الازمة الى تفاقم معطياتها وتأثيراتها على اوسع الشرائح الشعبية، وهي بذلك لا تكون قد ساهمت في ايجاد حلٍ لازمة طال امدها، بل تكون كمن يصب الزيت على النار ليزيد من تأجج اوارها وتوسيع دائرة المحترقين بلظاها.

ان الحكومة التي ستغطي الزيادة من الرسوم والضرائب هي كمن يأخذ من جيوب فقراء ليعطي لفقراء اخرين وحال المستفيدين منها هو كحال من يلحس المبرد ،فيما حيتان المال والسياسة سيبقون بمنأى عن تداعيات الازمة الاقتصادية - الاجتماعية بكل انعكاساتها المعيشية علماً انهم هم من يتحملون المسؤولية في ايصال البلد الى حافة الانهيار الشامل من جراء الهدر في المال العام وتمرير الصفقات المشبوهة ووضع اليد على الاملاك العامة وخاصة الاملاك البحرية ، والتهرب الضريبي واللجوء الى التهريب لإغراق السوق بمنتجات غير لبنانية على حساب المنتج الوطني. وان ما يزيد الامور سوءاً وتفاقماً، ان حيتان المال والسياسة الذين يتشكلون من ثلاثي منظومة المحاصصة ولوبي المصارف وحاكمية مصرف لبنان، مازالوا في المواقع المقررة في ادارة الشأنين السياسي والاقتصادي، وما القرارات الاخيرة الا استحضار للطريقة التي كانت تدير فيها سلطة المحاصصة شؤون البلاد والعباد. وعليه فإن من يكون سبباً في تشكّل ازمة كتلك التي تطحن عظام اللبنانيين، لا يمكن ان يكون سبباً في انتاج حلٍ يتناقض مع مصالحه الاساسية.

لقد كان أوْلى بالحكومة وقبل ان تُقْدِم على اتخاذ قراراتها العشوائية، ان تضع ما تواجهه من تحديات على طاولة النقاش، بعيداً عن الشعارات الشعبوية على ابواب الاستحقاق الانتخابي. وهذه التحديات تتدرج حسب اولوياتها من تلقي النتائج

وتضميد الجراح التي ترتبت على التدمير الواسع الذي الحقه العدوان الصهيوني بالبنى التحية والمرافق الحياتية والحيوية **كما** مواجهة الازمة الناجمة عن تصدع الابنية التي تنهار على رؤوس ساكنيها والمرشحة للتفاقم في ظل **ارتفاع** عدد الابنية المهددة بالسقوط في طرابلس وما أصبح ايلاً للسقوط بفعل التصدع الذي اصاب العديد من الابنية في المناطق التي كانت عرضة للقصف التدميري الصهيوني انطلاقاً من الجنوب وصولاً الى العمق الداخلي.

ومع هذا فإن احداً لا يناقش، بأحقية المطالب العادلة لذوي الدخل المحدود وتحديداً **العاملين منهم** في القطاع العام لان ما يتقاضونه من رواتب لم يعد يكفي لتلبية الحد الادنى من سلة الضرورات الحياتية، وما تقرر لهم إذا ما وصل الى مآلاته النهائية من التنفيذ، لا يشفي عليلاً **ولا** يروي غليلاً. وهذا القطاع إذا كان **يعاني** حشواً **يفوق** حاجة الادارة لتسيير المرفق العام، فهذا لا يتحمل مسؤوليته من كان يبحث فرصة عمل ووجد ضالته في توظيف فرضه نظام الزبائنية الذي طوّع الدولة لخدمة اغراض سياسية وانتخابية بمعزل عن الحاجة الموضوعية لتشغيل القطاع العام بكل مرافقه. بل يتحمل المسؤولية عن ايصال القطاع العام الى هذا المستوى من التضخم، المنظومة السلطوية التي ذهبت بعيداً في استسهال استنباط الحلول ومقاربة الازمة **من** خلال قشورها **ومثالها** الصارخ قرارات الحكومة الاخير فيما المطلوب كان **معالجة** الازمة معالجةً بنيوية تبدأ بوضع استراتيجية استنهاض اقتصادي لبناء اقتصادي انتاجي في اقانيم الاقتصاد الاساسية من زراعية وصناعية وقطاع خدماتي ومنها القطاع السياحي.

لقد كان بإمكان الحكومة ان توفر تغطية للزيادة التي اقرتها بدون اللجوء الى فرض رسوم وضرائب سترهق كاهل صغار المكلفين. إذ ان المبلغ المطلوب لتغطية الزيادة، كان بالإمكان تأمينه من وضع الدولة ليدها على املاكها العامة واستثمارها بالطريقة التي توفر دخلاً للخزينة، لا ان يترك الامر على غاربه **ويبقى** القديم على قِدمه لجهة استمرار حيتان المال في استثمار هذا القطاع الحيوي من جنوب لبنان الى شماله **وموزع** مناطقياً على اقطاعيات النفوذ السياسي والطائفي وتتم محاذرة الاقتراب منه باعتباره واحداً المحرمات التي لا يجوز المساس بقدسية استثمارها من قبل واضعي اليد عليها. كما كان بإمكان الحكومة ان تفعّل رقابتها على المعابر الحدودية للحد من التهريب، **والحدّ من** التهرب الضريبي، وفرض ضريبة تصاعدية على اصحاب المداخيل الكبرى. كما كان بإمكانها ان لا ترهق الخزينة برواتب تفوق المعقول لأعضاء الهيئات الناظمة لقطاعات كانت وما زالت تشكل مصادر هدر وسرقة مشرّعةٍ للمال العام.

لقد شكلت هيئات ناظمة لقطاع النفط والكهرباء والاتصالات، وهذه القطاعات الثلاث التي يفترض أن يكون مردودها مغذياً للمالية العامة **تخضع** لإدارة محاصصة وباتت عامل ارهاق **لخزينة** الدولة التي اقدمت الحكومة على تغذيتها من الضرائب وهو ما سحبته على قرارها بدفع ستة رواتب للعاملين في القطاع العام.

ان ازمة كالتي تعصف بلبنان، لا تعالج بالهروب الى الامام، بل بالتصدي لأسبابها الفعلية **والمدخل** الفعلي لذلك **هو** وضع حدٍ لحالة الفساد المستشري الذي يضرب مخالبه في بنية الدولة العميقة، **واعادة** هيكلة القطاع العام في ضوء حاجة الادارة، لا خدمة الاجندات السياسية لمواقع النفوذ السلطوي. كما ان اعادة الاعتبار للهيئات الرقابية، من هيئات التفتيش المالي والاداري ومجالس التأديب وتفعيل دور مجلس الخدمة المدنية في حقل التوظيف، انما يضع حداً للزبائنية ويخرج هذا القطاع من دائرة الاستثمار السياسي ليدخله في دائرة انتاج الخدمة التي يتطلبها حسن سير المرفق العام بكل مؤسساته.

وحتى تتمكن الدولة من القيام بوظيفتها الرعائية والحماية، وتوفير مستلزمات الامن الوطني كما الامن الحياتي بكل عناوينه، **فالأمر مرهون** بقدرتها على اتخاذ **القرارات** الجريئة التي تمكّنها من التصرف باعتبارها الهيئة الاعتبارية التي تعلو الجميع **والذي** لابد ان يترجم عملياً باستثمار مرافقها الانتاجية والادارية والخدماتية بعيداً عن نظام المحاصصة والزبائنية.

إن هذا يقتضي **اصلاحاً** فعلياً وجدياً في البنية السياسية، والذي لن يحصل الا بإعادة تركيب السلطة بعيداً عن نظام وقواعد المحاصصة مع التزام فعلي بتطبيق **احكام** المساءلة والمساءلة والحوكمة وقبل كل شيء **تطبيق** اتفاق الطائف وخاصة المادة ٢٢ منه كي يكون ذلك مدخلاً فعلياً للإصلاح الدستوري والسياسي ، والا فإن الامور ستسير من سيء الى اسوأ ، وهذا الذي سيتم حصاده من خلال القرارات الاخيرة ليس الا اول الغيث.

***

طليعة لبنان : الدولة هي المسؤولة عن مواجهة التحديات وادارة المخاطر المهددة للأمن الوطني

يجب الكف عن تطويع ساحة لبنان خدمة لمشاريع اقليمية ودولية طليعة لبنان :

اعتبرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ، ان سقوط وقف اطلاق النار إنما يتحمل مسؤوليته العدو الصهيوني وهو الذي لم يلتزم به اصلاً ، وان الاستهداف الصهيوني يستهدف الكل الوطني اللبناني والدولة هي المسؤولة عن مواجهة التحديات وادارة المخاطر التي تهدد الامن الوطني. ويجب الكف عن الاستمرار في تطويع ساحة لبنان خدمة لمشاريع اقليمية ودولية على حساب المصلحة الوطنية.

جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية في مايلي نصه.

ان سقوط وقف اطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ، لم يحصل صبيحة الثاني من اذار ٢٠٢٦ كما تزعم الولايات المتحدة الاميركية ، بل هو قائم منذ ذاك التاريخ لان العدو الصهيوني لم يتوقف لحظة عن خرق ذاك القرار باستمرار اعماله العدوانية التي غطت مساحات واسعة من لبنان.

ان ماتعرض له لبنان من تصعيد عدواني صهيوني خلال الساعات الاخيرة والذي ارفق باعلان صهيوني بانه تم اعداد خطة هجومية ضد لبنان ، انما يبّين بشكل لايقبل اي التباس ، بان العدو مازال محكوماً بنوازع العدوان والتوسع ، والدليل على ذلك عدم التزامه بما سمي باتفاق "وقف الاعمال العدائية".

هذا الموقف المعلن من قبل العدو ليس مستغرباً ، وهو الذي لم يلتزم بقرار وقف اطلاق النار اساساً، وبما يجعل التهديد الصهيوني المدعوم اميركياً قائماً بغض النظر عما يعتبره مبررات من وجهة نظره او عدمها. وهذا التهديد يتناول الكل الوطني اللبناني ، وبما يجعل الجهة المعنية بمواجهة هذا التهديد ، هي تلك التي تمتلك الشرعية الوطنية والتي تمثلها الدولة كهيئة اعتبارية تعلو الجميع وتناط بها مهمة توفير شروط الحماية للامن الوطني كما الامن الحياتي.

وعليه فإن على كافة القوى السياسية ان تعي جيداً ، ان مهمة التصدي للتحديات وادارة المخاطر التي تهدّد الامن الوطني ،إنما هي مسؤولية وطنية شاملة وتتولاها الدولة بكل مرافقها وعليها يقع عبء تلقي وتحمل نتائجها ، ولا يحق لاي طرف ان يتصرف خارج اطار المصلحة الوطنية والتصرف بعيداً عن ضوابط الانتظام الوطني بقيامه باعمال تحاكي مصالح قوى خارجية دولية او اقليمية غير عابئ بارتدادات هذه الاعمال على معطى الواقع اللبناني الذي دفع اثماناً باهظة من جراء تثقيل لبنان باعباء تفوق قدرته على التحمل ولو كان ذلك على حساب مصلحة لبنان وهو الذي مازال ينوء تحت عبء النتائج التي تولدت عن سياق العدوان الذي سبق قرار وقف اطلاق النار.

ان الرد على العدوان الصهيوني المتواصل والمتمادي إنما يكون بتقوية مرتكزات البناء الوطني وعدم وضع العراقيل امام استعادة الدولة لدورها للقيام بوظائفها الحمائية والرعائية. واذا كان قد حصل تطور نوعي في سياق المواجهة العسكرية الواسعة النطاق بين التحالف الصهيو - اميركي والنظام الايراني من جراء النيل من رموز ومسؤولي النظام الايراني الروحيين والسياسين ، فهولاء وان كانوا يشغلون مواقع هرمية في المواقع السلطوية ، الا انهم لايتقدمون بالقيمة الانسانية عن الشهداء اللبنانيين الذي سقطوا شهداء من جراء الاعمال العدوانية الصهيوني على مدى اكثر من سنة ونصف وبلغوا المئات . وقد يكون مفهوماً اكثر من الناحية الوطنية ، لو كان الذي جرى ليل امس ادرج في سياق الرد على اغتيال كوادر وعناصر لبنانية من موقع الدفاع ومحاولة ردع العدوان ، وهذا التزام وطني يتقدم بمعانيه ودلالاته الوطنية والانسانية على اي التزام اخر كالذي اتخذ مبرراً لاستهداف رموز ايرانية.

اننا نعتبر ان الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع مفتوح وسيبقى هذا الصراع قائماً ما بقي الاحتلال الصهيوني لفلسطين ولاراضٍ عربية قائمة وطالما بقيت العدوانية التوسعية تستبطن العقل السياسي الصهيوني . ونحن مع اي فعل مقاوم للاحتلال ولا نجادل في احقيته ومشروعيته ، لكن هذه المقاومة يجب ان تكون محكومة بخلفيتها بالمصلحة الوطنية للبنان بالدرجة الاولى ، لا ،ان تكون موظفة خدمة لاجندات اهداف دول اقليمية والتي لن تتواني ان تدخل في صفقات مساومة على حساب لبنان وكل العرب اذا ما اقتضت مصلحتها ذلك.

ولذلك فإننا ندعو الجميع الى التحلي بروح المسؤولية الوطنية بالعودة الى لبنانيتهم والاقلاع عن اعتبار ساحة لبنان منصة لادارة مشاريع لاتستقيم ومصلحة لبنان الوطنية وهي التي جعلت لبنان اثماناً باهظة من دم ابنائه ومن مقومات حياتهم .

القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
في ٢/٣/٢٠٢٦

القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

قرارات الحكومة في معالجة تآكل الرواتب:

ترفع نسبة التضخم وترهق كاهل المواطنين
التغطية المالية لا تكون بفرض رسوم وضرائب
بل بوضع الدولة يدها على املاكها ومحاربة الفساد.

اكدت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ، ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة بفرض رسوم على المحروقات ورفع ضريبة القيمة المضافة لتغطية منحة الرواتب للعاملين في القطاع العام ، تفاقم من الازمة المعيشية وترفع نسبة التضخم وتضع الشريحة العظمى من اللبنانيين في موقع من يلحس المبرد.

جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية تعليقاً على قرارات مجلس الوزراء بدفع ستة رواتب للعاملين في اسلاك القطاع العام وتغطيتها من فرض رسوم وضرائب جديدة،

وفي ما يلي نص البيان:

توقفت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ، امام ما صدر عن مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة المنعقدة في ١٦ شباط من قرارات تتناول دفع ستة مخصصات للعاملين في القطاع العام من اسلاك مدنية وعسكرية ومتقاعدين ، فرأت فيها قرارات تفتقر الى عدم ادراك حجم المخاطر المترتبة على هذه القرارات نظراً لكون تغطيتها ستتم من خلال فرض رسوم جديدة ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة ، وهو الذي سيؤدي حكماً الى رفع نسبة التضخم وبالتالي رفع الاسعار خاصة تلك المتعلقة بالسلة الغذائية والضرورات الحياتية والنقل في طليعتها.

ان الازمة المعيشية التي يرزح اللبنانيون تحت اعبائها لاتقتصر تداعياتها على العاملين في القطاع العام بكافة اسلاكه وكل ذوي الدخل المحدود وان كانوا من الشرائح الشعبية التي تآكلت القوة الشرائية لمداخيلها من جراء انهيار سعر العملة الوطنية كمظهر من مظاهر الازمة الاقتصادية - النقدية التي تتحمل المسؤولية عن حصولها منظومة المحاصصة السلطوية. وهي بالنظر الى استشراء فسادها وتماديه الذي فاق كل تصور إنما تتحمل المسؤولية في ايصال البلد الى الافلاس بعد السرقة الموصوفة التي تعرضت لها احتياطات الدولة النقدية بدءاً من اموال المودعين التي تم السطو عليها بتواطؤ مثلث الاطراف، السلطة السياسية ولوبي المصارف وحاكمية مصرف لبنان.

ولهذا فان الواقع الذي ستجد فيه الاسلاك المشمولة بقرارات الحكومة باعطاء ستة رواتب اضافية وهي التي سيتم تغطيتها من الرسوم والضرائب ، هو واقع من يلحس المبرد الذي من شدة المه لن يتذوق طعم الزيادة اياً كانت نسبتها لانها ستجبى من جيوب الفقراء لتعطى الى فقراء اخرين فيما حيتان المال والسياسة سيبقون بمنأى عن التداعيات السلبية لهذه القرارات على الواقع المعيشي.

إننا ندرك جيداً ، ان العاملين في القطاع العام بكافة اسلاكه هم بامس الحاجة الى تحسين رواتبهم حتي يتمكنوا من تغطية الحاجات المعيشية الضرورية ، ورغم ان هذا القطاع متضخم جداً نظراً لاخضاع التعيين والتوظيف فيه للزبائنية الذي مارسته منظومة المحاصصة بكل اطرافها ، فإن الموظف والعامل لايتحمل مسؤولية التضخم الذي يعاني منه القطاع العام وانما الاطراف السلطوية التي عمدت الى تطويع الادارة واستغلالها لغايات انتخابية وسياسية ، وها هو البلد يدفع اثمان هذا السلوك السلطوي المفتقر للحد الادنى من الاحساس بالمسؤولية الوطنية.

وعليه فان القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ، التي ترى في مطالب ذوي الدخل المحدود وخاصة العاملين منهم في القطاع العام ، مطالب محقة ومشروعة ، ترى ان مقاربة تحسين الرواتب لا تتم بهذا الطريقة العشوائية التي حددت فيها مصادر التغطية لتمويل الزيادات ، بل باللجوء الى مصادر تمويل تغذي الخزينة دون فرض رسوم وضرائب جديدة وهي ماثلة للعيان ولا تحتاج الا لجرأة في اتخاذ القرار عبر اقتحام "الغرف السوداء" التي تدار من خلالها عملية سرقة المال العام "والهدر المشرّع" عبر الصفقات المشبوهة بدءاً من صفقات الطاقة والفيول.

ان كلفة التمويل للزيادات التي حددت ب ٨٠٠ مليون دولار ، كان بالامكان توفيرها من فرض الرسوم على مستثمري الاملاك البحرية وهي بالاساس ملك عام ، كما من خلال مكافحة التهرب الضريبي وضبط الجباية ، وتحديد رواتب اعضاء الهيئات الناظمة بما يوازيه من رواتب موظفي الفئة الاولى ، لا ، ان تشكل مخصصاتهم عبئاً على المالية العامة ودون ان تكون مقرونة بأية نتيجة ملموسة لتشغيل القطاعات التي شكلت لها هيئات ناظمة وقد خضعت في تشكيلها ايضاً لنظام المحاصصة والمحسوبية.

ان القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ، التي تدرك حجم المعاناة التي يتلظى بنارها العاملون في القطاع العام ، عاملين ومتقاعدين ، ترى ان هذه الزيادة التي تم اقرارها لن تشكل حلاً لازمتهم المعيشية والاجتماعية وكل مايتطلبه الامر من ضرورات حياتية ، لانها انعكاساتها السلبية العامة ستكون اقوى من "تأثيراتها الايجابية " الخاصة والمحدودة النطاق. ولذلك فإن الحل ، يكون بالتصدي لاساس المشكلة الاقتصادية - الاجتماعية والازمة النقدية ، والسبيل الى ذلك ، جعل الميزانية العامة تعتمد على اقتصاد منتج بالدرجة الاولى وليس فقط على اقتصاد ريعي ، والمبادرة فوراً الى وضع يد الدولة على املاكها ، بدءاً من الاملاك البحرية ، ووضع حدٍ للتهرب الضريبي وضبط الحدود لمنع التهريب ، وقبل كل شيء اعتماد الشفافية والحوكمة في ادارة المساعدات التي تقدمها الدول الصديقة والمانحة واعادة هيكلة القطاع العام وفق مقتضيات الحاجة الوطنية في ادارة المرفق العام والنظر بحال الذين حشروا في القطاع لغايات سياسية بعين الانصاف.

إن احداً لايقلل من حدة الازمة وخاصة في شقها الاقتصادي بكل انعكاساته الاجتماعية مع كثرة التحديات التي تواجه لبنان ، وخاصة تحدي العدوان الصهيوني المتواصل واستمرار احتلاله لاراضٍ لبنانية ، كما تحدي اعادة الاعمار ، واعادة انتظام الجميع تحت مظلة الدولة وتفعيل مرافقها العامة وبما يمكنها من بسط سيادتها على كامل التراب الوطني ، لكن الاهم من كل ذلك ، ان تعتبر الدولة نفسها بان وظيفتها الاساسية تقوم على ركيزتين ، اولها ركيزة الحماية الوطنية ، وثانيها ركيزة الحماية الاجتماعية وهو الذي لم يتجل في قرارات الحكومة في مقاربتها لازمة تآكل الرواتب والتغطية المالية لهذه الزيادة.

القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي
الاشتراكي
في ١٨/٢/٢٠٢٦

لم يكن انهيار مبنى التبانة مفاجئاً
ونرفع الصوت للمطالبة بمحاسبة المسؤولين.

بعد الانهيار غير المفاجئ للمبنى المنهار في التبانة ، أصدرت قيادة فرع الشهيد تحسين الاطرش لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي البيان التالي:

مرّةً اخرى تتصدر منطقة باب التبانة الخبر الحزين في موعد جديد مع الموت ، فمن لم يمت بالجوع ، يموت داخل الابنية المتصدّعة المنتشرة على طول وعرض المنطقة التي كانت يوماً (باب الذهب) الحقيقي لطرابلس قبل ان يُزَجّ بها في آتون الحروب الطائفية الصغيرة منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي وجعلها مسرحاً دائماً للقتال العبثي لم يستفد منه سوى الذين أَثْرَوْا على حساب معاناة طرابلس واهلها فكانوا يتباكون على أطلال الجريمة مع كل جولة قتال ويمدّون المقاتلين بما يلزم من ادوات للفتنة وإشعالها من جديد.

ها هي التبانة تدفع اليوم الاثمان الباهظة من حجرها وفقرائها وهي التي وُعِدَت بالإنماء بديلاً عن القتال العبثي منذ فترةٍ زمنية ليست ببعيدة وتعهد سياسيو المدينة ومن يمثلهم في الحكومات المتعاقبة وضع حدوداً نهائية لمعاناة ابنائها ولم تكن المرة الاولى التي يتخاذلون فيها عن عهودهم ووعودهم ويتركون أبنية خط التماس المشهور في شارع سوريا على ما هي من تصدُّعات وخطورة الانهيار في اية لحظة ، فلا تم تدعيم هذه الابنية ولا طُلِبَ من سكانها المغادرة وبقى الموت مسلطاً على رؤوس الاهالي لتعيش التبانة اسوأ أيامها ولياليها تحت وطأة المبنى المنهار وما يجاوره من مبانٍ على طرف حي المهاجرين في شارع سوريا مع غروب يوم الاحد ٨/٢/٢٠٢٦ حيث لم يعد الكلام كافياً لتوصيف ما حصل وقد كان متوقعاً ، وانما المطلوب ومع استمرار رفع الأنقاض وانقاذ من يمكن انقاذهم ، البدء في إخلاء كل الابنية المتصدّعة الآيلة للانهيار والتي جرى تحديدها مؤخراً في اكثر من منطقة بطرابلس وتوفير الملاذات الآمنة لسكانها للبدء في اوسع حملة اغاثة يجب ان تشمل كل اماكن الخطر في المدينة كي لا يتكرر ما حصل في احياء ضهر المغر والراهبات والقبة والتبانة وندعو في نفس الوقت ابناء طرابلس إلى التحرك الفوري ورفع الصوت لمحاسبة كل من أوصل الأمور إلى هذه الخواتيم المأساوية ونجزم ان عشرات ، بل مئات الابنية المماثلة تنتظر ان لم نتدارك ما يداهمنا من اخطار الاهمال والحرمان التي تفاقم من مآسي المدينة وتزيد من معاناتها وفقرها.

طرابلس
الهوّة العميقة بين فائض الثروة وقِعر الحرمان.

نبيل الزعبي

{خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}، الآية ١٠٣ من سورة التوبة.

في واحدة من اكثر الاشكال المأساوية التي تعيشها مدينة طرابلس ،ما تعرضت له في الاسابيع الماضية من نكبات متتالية في ابنيتها المتصدّعة لم تقتصر على الحجر وانما طالت عوائل لم تجد مأوىً لها تحتمي به غير بيوتها الآيلة للسقوط في اكثر من منطقة من مناطق المدينة المنكوبة بدءاً من ضهر المغر وساحة الراهبات الى القبة والتبانة ،حيث كانت الاسر تفضل الموت المحقق على فراشها من ان تنام على قارعة الطريق وتشعر بنظرات الشفقة من الآخرين دون مبالاة بما تحمله الايام من موت وخذلان لن يتوقف عندهم وانما سيحيط حتماً بكل عائلة فرد من ابناء المدينة المعرّضين لمصير مماثل والمرشحين لمشروع شهادة امام سمع وبصر المجتمع الصامت والدولة العاجزة وتهرُّب القادرين على المساعدة وهؤلاء كُثُر وجُلّهم اثرياء لا تقتصر ثرواتهم على الملايين وانما تتعدّى المليارات ولا حَسَد ، غير ان ما ادلى به رئيس بلدية طرابلس عقب تعليقه على انهيار مبنى القبة اواخر الشهر الماضي وحاجة المدينة الى عشرة ملايين دولار للبدء في ترميم ابنيتها يثير العجب حقاً ويدفع المدينة الى سؤال من ينتمي اليها من هؤلاء ، نظرياً على الاقل:

كم هي مقدار الزكاة التي يجب ان يدفعونها عن ثرواتهم كل عام وخاصةً في شهر رمضان والشهر الفضيل قد اقترب ، وكم تشكّل العشرة ملايين دولار منها ، وهل يُعتَبَر السؤال تطفُّلاً لو تفضلت دار افتاء المدينة في احتساب ما يتوجب على اثرياء طرابلس دفعه في سبيل الله وشريعة الدين ونجزم ان ما تحتاجه المدينة لا يعدو القليل القليل مما يترتب على هؤلاء من زكاة يرضون بها ربهم وشعبهم ليبقى السؤال: هل هم عاجزون ام يتهربّون ام ان اسباباً خفية نجهلها تقف وراء خذلانهم لمدينتهم وابناءها وأحدهم وعد يوماً بانه لن يسمح بان تجوع المدينة فجاعت دون ان يفي بالوعد وآخَر رفع شعار (ثروتنا عقلنا)فغاب عن السمع منذ سنين وآخرون يغطُّون كالطير على ارض المدينة في المواسم والمناسبات فلا يُسمَع لهم سوى التصاريح الجوفاء على إيقاع "قرقعة"الملاعق والصحون على المآدب الفارهة المخصصة للمطبّلين والاتباع ولو كان لدى هؤلاء ذرةً من الوفاء لمدينتهم لخَصّصوا اليسير مما يُدفع على هذه المآدب من اموال لمشاريع عامة تستفيد منها المدينة والشباب العاطل عن العمل غير ان لا حياء لمن تنادي.

فالى كل هؤلاء نقول: اتقوا الله في دينكم ومدينتكم ومجتمعكم ، فلا كنتم ابراراً يوماً لهذه المدينة ، سواء باموالكم او بمسؤولياتكم في المواقع الرئاسية والوزارية والنيابية التي شغلتموها حين بدّدتم الآمال ونكثتم الوعود ولم نسمع عنكم سوى على صفحات مجلة فوربيس forbisالتي من اهم اختصاصاتها ان تنشر القوائم السنوية لأغنى أغنياء العالم واسماؤكم دائماً في طليعة هؤلاء عاماً بعد عام زادكم الله ثراءً ووجاهةً ولكن: هل تساءلتم يوماً كيف ينظر الآخرون إلى اشكالية طرابلس المدينة الأفقر على شاطئ المتوسط وكيف تريدون من ابناء جلدتكم ان يهضموا تصاريحكم بان ثروتكم هي حاصل شركاتكم واستثماراتكم في الخارج في حين استنكافكم عن تشغيل ولو الجزء اليسير منها في المدينة والمعامل والمصانع التي استملكتموها منذ زمن بعيد في منطقة البحصاص تنتظر تشغيلها وقد تحولت إلى اماكن للخردة وهي التي كانت تعمل بثلاث ورديات عمل في اليوم وتستوعب الآلاف من العمال الذين قذفت بهم البطالة إلى قتل كل طموحٍ مشروع لهم في وطنهم ليعيشوا على هامش الحياة وداخل جدران منازلهم العتيقة التي لم تعد لديهم القدرة على مغادرتها ولا تخلو منهم الاحياء والمناطق الشعبية التي تحتضن اليوم الآلاف من الابنية المتصدّعة الآيلة للسقوط في اية لحظة ومن ودعتهم المدينة في منطقة القبة والتبانة مؤخراً نموذجاً صارخاً عن هؤلاء تحتسبهم شهداءً في سبيل الحفاظ عن كرامة وشرف، لم يسمحوا المس بهما امام نظرات العطف والشفقة وقد رفعوا شهادتهم إلى السماء لدى رب كريم مقتدر فجعلوا من فقرهم وعفافهم فضيلةً يفتقدها اصحاب الملايين والمليارات الذين غطوا باموالهم كل رذيلة.

ملف العدد
المؤتمر القومي الثالث عشر
مقالات وآراء وشهادات

حزب البعث العربي الاشتراكي
من خلال مقررات مؤتمره القومي الثالث عشر
علي سكينة - لبنان

يكتسب انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي أهمية استثنائية في ظل الظروف القاسية والتحديات التاريخية التي واجهها الحزب والأمة العربية، ولا سيما بعد احتلال العراق وما رافقه من تحولات سياسية وأمنية عميقة على المستويين العربي والإقليمي. إن انعقاد المؤتمر في هذا التوقيت يؤكد أن قسوة الظروف لم تُضعف الحزب، بل عززت تمسكه بمبادئه وأهدافه، وإصراره على التعاطي مع التحولات الكبرى باعتبارها جزءًا من مسيرته النضالية وأحد أسباب وجوده التاريخي.

ويعكس المؤتمر إرادة حزبية حية في تثبيت الشرعية التنظيمية، بوصفها أحد أهم عوامل الحفاظ على تماسك الحزب واستمراريته، ويؤكد أن التحديات لم تكن عائقًا أمام مسيرته، بل شكّلت محطة مفصلية واختبارًا حقيقيًا لقدرته على الصمود والاستمرار، رغم الانقطاع الطويل، وحملات الاجتثاث والملاحقة والاعتقال والتنكيل والتشويه والاغتيال التي تعرض لها البعثيون في أكثر من قطر عربي. ويُعدّ هذا الصمود دليلًا حيًا على حفاظ الحزب على بنيته التنظيمية وقيمه الفكرية، وعلى إيمان مناضليه التاريخي بقدرة الحزب على النهوض من جديد واستعادة دوره الوطني والقومي.

جدّد المؤتمر تمسكه الراسخ بالمبادئ الأساسية للحزب (الوحدة والحرية والاشتراكية)بوصفها منظومة فكرية متكاملة تشكّل مشروعًا تحرريًا للأمة العربية. وأكد أن هذه المبادئ لا تزال صالحة وضرورية في مواجهة مشاريع التفتيت والطائفية والهيمنة الخارجية، مع التشديد على تطوير أدوات النضال وأساليب العمل السياسي والتنظيمي بما يواكب المتغيرات الراهنة، من دون المساس بجوهر الفكر القومي.

أعاد المؤتمر التأكيد على أن فلسطين ستبقى القضية المركزية للأمة العربية، وأن الصراع مع الكيان الصهيوني هو صراع وجودي حضاري. وشدد على رفض جميع أشكال التطبيع، ودعم حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها المشروعة، وحمّل النظام الرسمي العربي مسؤولية كبرى عن إضعاف القضية الفلسطينية نتيجة انخراط بعض الأنظمة في مسارات التطبيع والتنسيق مع الكيان الصهيوني، بما أضرّ بالموقف العربي الجماعي لان وحدة الموقف العربي شرط أساسي لمواجهة المشروع الصهيوني.

أكد المؤتمر أن استعادة الدور القومي الفاعل للحزب يمر عبر رؤية واضحة للمتغيرات على جميع الصعد ،كما يقوم على تفعيل الديمقراطية الحزبية، وتجديد الأطر القيادية، ووضع المؤتمر وحدة الحزب في صلب العمل النضالي، باعتبارها شرطًا أساسيًا للالتزام بالمبادئ والقضايا القومية.

أولى المؤتمر اهتمامًا خاصًا بالشباب، بوصفهم الرافعة الاستراتيجية لتجديد الحزب وإعادة إنتاج المشروع القومي. ودعا إلى إشراكهم في مواقع المسؤولية والقيادة، وتطوير قدراتهم الفكرية والسياسية، وربط خطاب الحزب بقضاياهم وتطلعاتهم، مع تعزيز التثقيف القومي والسياسي، بما يضمن إعداد قيادة واعية وقادرة على حمل المشروع القومي في المستقبل.

أكد المؤتمر أن المرأة العربية تمثّل محورًا أساسيًا في بنية المجتمع العربي، وشريكًا كاملًا في النضال القومي والسياسي والاجتماعي، وأن أي مشروع نهضوي عربي لا يمكن أن ينجح من دون تمكين فعلي وحقيقي لدور المرأة. وشدد على أن المرأة العربية كانت، ولا تزال، حاضرة في ميادين النضال الوطني والقومي، وفي التربية وبناء الوعي والدفاع عن الهوية.

ودعا المؤتمر إلى تعزيز مشاركة المرأة في الاطار التنظيم الحزبي والسياسي، ودعم دورها في صناعة القرار، وفي التربية القومية وبناء الوعي، بما يسهم في ترسيخ قيم الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية.

قدّم المؤتمر قراءة معمّقة للواقع العربي، معتبرًا أن الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانقسامات الطائفية والعرقية ليست نتاج إخفاقات داخلية فحسب، بل نتيجة تفاعل معقّد بين العوامل الداخلية وقوى الهيمنة الخارجية. وميّز بين الجماهير العربية الواعية المتمسكة بهويتها القومية، وبين أنظمة رسمية اختارت الارتهان للخارج، ما أدى إلى تراجع الدور العربي الجماعي وتغليب مصالح الأنظمة على حساب القضايا القومية.

أفرد المؤتمر مساحة خاصة لتحليل الدور المشترك للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في تفكيك الوطن العربي وفرض الهيمنة على القرار العربي والإقليمي والدولي. وأكد أن الولايات المتحدة تمثل القوة المركزية للهيمنة، وأن سياساتها تصب في دعم تفوق الكيان الصهيوني، وإدارة الصراعات الداخلية، وإضعاف الدولة الوطنية، من خلال الاحتلال المباشر، والعقوبات الاقتصادية، وإعادة هندسة المنطقة بما يخدم مشاريع التفتيت وزعزعة الاستقرار.

وشدد المؤتمر على أن مواجهة هذا المحور تتطلب وعيًا قوميًا شاملًا وتفاعلًا جماهيريًا واسعًا مع قضايا الأمة من المحيط إلى الخليج.

تطرق المؤتمر إلى الدور الإيراني في العراق وعدد من الأقطار العربية، معتبرًا أنه يقوم على استغلال الانقسامات الطائفية والسياسية لتوسيع النفوذ الإقليمي، بما يضعف الدولة الوطنية ويخدم مشاريع الهيمنة الخارجية.

كما لفت المؤتمر إلى تصاعد الدور التركي في المنطقة العربية، حيث تسعى تركيا إلى توظيف الأزمات الداخلية والصراعات الإقليمية لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية على حساب سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها. وأكد أن مواجهة هذه التدخلات الإقليمية تتطلب موقفًا عربيًا موحدًا يحمي الأمن القومي العربي.

أبرز المؤتمر الدور التاريخي لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ تأسيسه كحامل للمشروع القومي العربي الحديث، ومواجهته للاستعمار والهيمنة، ودفاعه عن وحدة الأمة واستقلال قرارها. وأكد أن تجربة الحزب، بما لها وما عليها، تمثل رصيدًا نضاليًا وفكريًا لا يمكن تجاهله، وأن المراجعة النقدية تهدف إلى تصويب المسار واستعادة البعد الجماهيري والديمقراطي للحزب.

خصّص المؤتمر بندًا موسعًا للوضع الاقتصادي في الوطن العربي، معتبرًا أن الأزمة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من الأزمة الشاملة للأمة. وأكد أن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي هو الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز قوة الأمة. ولفت إلى أن الاعتماد على الاقتصاد الريعي أضعف البنى الإنتاجية، ورفع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، وأسهم في هجرة الكفاءات العربية.

كما أشار إلى تفاقم معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية وتعميق التبعية الاقتصادية للخارج، مؤكدًا أن العقوبات الاقتصادية والسياسات المالية القسرية تمثل أدوات ضغط سياسي تهدف إلى إخضاع المجتمعات العربية، وشدد على أن مواجهة هذه التحديات تتطلب بناء مشاريع تكامل اقتصادي إنتاجي وتنموي تعزز العدالة الاجتماعية والسيادة الاقتصادية.

أكد المؤتمر أن الصراع الراهن هو صراع وجودي على هوية الأمة ومستقبلها، بين مشاريع التفتيت والهيمنة من جهة، وإرادة الشعوب العربية من جهة أخرى. وشدد على أن الرهان الحقيقي يجب أن يكون على الجماهير العربية، وفي مقدمتها الشباب والمرأة وكل ومكونات المجتمع ، القادرين على إعادة الاعتبار للمشروع القومي. وأكد أن حزب البعث، رغم الجراح والضغوط، سيبقى جزءًا أصيلًا من معركة الأمة، متمسكًا بفلسطين، ووحدة الأمة، وحقها في السيادة والاستقلال، وأن استعادة الدور القومي ليست ترفًا فكريًا، بل ضرورة وجودية للأمة العربية.

مؤتمرات حزب البعث بين التحدي والاستجابة.

أ. د. محمد مراد

يأتي انعقاد المؤتمر القومي الأخير لحزب البعث العربي الاشتراكي ليسجّل الرقم (١٣) في التسلسل الزمني التتابعي لمؤتمراته القومية بين ١٩٤٧ – ٢٠٢٦.

لم يكن انعقاد المؤتمر القومي في تاريخ الحزب النضالي مجرّد تقليد تاريخي أو ظرفية عابرة، وإنّما كان حدثا وازنا يتمثّل بمراجعة مسؤولة للتجربة النضالية المسارية التي خاضها الحزب على طريق أهدافه الاستراتيجية في استنهاض الأمّة العربية، وتحشيد نضالات جماهيرها لمواصلة توحّدها القومي وبناء مجتمعها الوحدوي التحرري الاشتراكي.

استمرّت مسيرة الحزب النضالية منذ مؤتمره التأسيسي الأول (نيسان ١٩٤٧)، وصولا الى مؤتمره الثالث عشر الأخير (كانون الثاني ٢٠٢٦)، استمرّت تقوم على ثنائية التحدّي والاستجابة، وهي ثنائية جدلية تعمل على توصيف دقيق للتحدّيات الضاغطة على الأمّة في وجودها وهويّتها الحضارية ورسالتها الإنسانية من جهة، والتخطيط النضالي عبر تجنيد الطاقات الجماهيرية والكفاحية والسياسية والفكرية، كلّ ذلك في سبيل التمكّن من مجابهة التحدّيات والاستجابة لانجاز انتصارات جديدة ترتقي بها الأمّة الى مصافات متقدّمة في سلّم الأهداف الكبرى في الوحدة والتحرر والبناء الاشتراكي من جهة أخرى.

على قاعدة الثنائية المشار اليها، وبهدف تقييم وتقويم التجربة النضالية المسارية في ممارسات الحزب، كانت تعقد مؤتمراته القطرية والقومية لتشكل محطات مراحلية لمراجعة مسيرة الحزب الانجازية من ناحية، وتوفير مستلزمات المواجهة للتحدّيات ومعاودة المراكمة للنهوض والتقدّم نحو الأهداف الكبرى للأمّة العربية ومستقبلها من ناحية أخرى.

في ضوء هذا السياق المساري لتجارب الحزب، جاء انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر ليتوقّف عند جملة من التحدّيات مع تسجيل الاستجابات الكفيلة بالمواجهة لما فيه مصلحة مزدوجة للحزب والأمّة معا.

أولا: في التحدّيات

أبرز التحدّيات كانت على مستويين اثنين: خارجي (دولي واقليمي) وداخلي حزبي

١ – على المستوى الخارجي

توقّف المؤتمر طويلا عند التحوّلات الدولية الفارقة في النظام الدولي، التي بدأت تظهر منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي من خلال مؤشرين اثنين: الأول، تمثّل بتراجع انحداري للقطب السوفياتي وصولا لسقوطه كتجربة اقتصادية وسياسية في مطلع العام ١٩٩١، المؤشّر الثاني، تمثّل بنشوة " الانتصار الوهمي" لرأسمالية الذروة الأميركية، التي أسرعت تعمل على تهيئة ساحات

العالم، وبصورة خاصّة ساحة الوطن العربي لخصوصياته الجيوسياسية ، من أجل توظيفها في استراتيجيتها الهجومية الاستباقية للتفرّد في الهيمنة على العالم، والتحكّم بمواقعه الجيو – استراتيجية وثرواته الاقتصادية تعزيزا للامبريالية المتوحّشة في مرحلة العولمة الجديدة.

صحيح أنّ الحزب عرض، بتحليلات معمّقة في مؤتمره القومي الثاني عشر، لمشهد التحوّلات المتسارعة في الوضع الدولي، لكنّه لم يتعرّض حينها للتداعيات الخطيرة التي نجمت بعد ذلك على صعيد الهجوم الأميركي الذي راح يتكثّف باتجاه ضرب مواقع القوّة في مشروع النهوض القومي والذي كانت تمثّله تجربة ثورة ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ لجهة بناء الدولة الوطنية في العراق المتفاعلة بعمق مع المجال القومي على غير مستوى أمني واقتصادي واجتماعي وعلمي وسياسي. هي التجربة التي أغاضت أميركا ومعها القوى الاستعمارية والشعوبية الإقليمية الحاقدة والرجعية الذيلية التابعة، كلّ هذه القوى راحت تتكتّل لإسقاط التجربة، ووضع نهاية لنظام البعث الذي قادها لنحو ٣٥ سنة، وهنا تنجلي الدوافع الخفية للحروب الأربع التي شنّت على العراق بين ١٩٨٠ – ٢٠٠٣، والتي أفضت الى احتلاله وإسقاط نظامه الوطني، الأمر الذي أزاح المانع العراقي بوصفه خط الحماية والدفاع الشرقي عن الخليج والوطن العربي برمّته.

٢ – على المستوى الإقليمي

فتح الاحتلال الأميركي للعراق شهيّة قوى إقليمية متربّصة بالوطن العربي، للاختراق والتغوّل والهيمنة تحت ستار الأيديولوجيا والمذهبيات السياسية، فراحت تمعن في التفكيك السياسي والمجتمعي لغير دولة في العراق وسوريا واليمن والسودان وليبيا وغيرها. لقد أدخل احتلال العراق المجال السياسي العربي برمته في توترات أمنية وأزماتية وحروب أهلية مفتوحة مدعومة وموجّهة من الخارج الدولي والإقليمي.

كان العدو الصهيوني الأكثر كسبا واستفادة من حالة تلاشي وانهيار الدولة الوطنية العربية، ومن التشظّي الاجتماعي والسياسي بين تعدديات اثنية طائفية وعرقية وجهوية متناحرة، الأمر الذي بات يهدّد الهويّة الوطنية ومعها الهويّة القومية الجامعة.

لقد أتى بيان المؤتمر بصورة مكثّفة على واقع الحال الذي تعيشه الأمّة العربية في دولها ومجتمعاتها وهويّتها ومستقبل وجودها. وقد أظهر الحزب بوصفه حزب الأمّة الأكثر التصاقا بماهيتها وجوهرها ورسالتها ومستقبل وجودها، استعدادا ثابتا لتحمّله المسؤولية التاريخية من خلال ما رسمه المؤتمر في إطلاقه لاستراتيجية نضالية تربط بين المرحلي والاستراتيجي بصورة واضحة وقادرة على انتشال الأمّة من السقوط والرمي في المجهول.

ثانيا: المؤتمر الثالث عشر والاستجابات المطلوبة

لمّا كان المؤتمر القومي قد أسهب في توصيف علمي – موضوعي لواقع الحال العربية، ولمّا كان أيضا حزب البعث العربي الاشتراكي يمتلك تجربة نضالية زاخرة بالتضحيات المستمرّة من أجل خلاص الأمّة وتقدّمها وضمان مستقبلها كأمّة مخصوصة برسالة إنسانية هادفة الى أنسنة العالم على مرتكزات قيمية أخلاقية وعدالة وسلام إنساني شامل، من أجل كل ذلك، فقد توصّل أعضاء المؤتمر الى إرساء استراتيجية شاملة تستجيب للمواجهة، وتكون قادرة على الانتقال بالأمّة من حالة الانكشاف والانهيار والتردّي الى اجتراح الآليات والقدرات الكفيلة بالتغلّب على التحدّيات الثقيلة ومعاودة النهوض والتجدّد.

بين أبرز الاستجابات التي تضمّنها بيان المؤتمر كانت على مستويات ثلاثة أساسية: تنظيمي ذاتي، قومي ودولي.

١ – على المستوى التنظيمي

أ – انعقاد المؤتمر، كان بحدّ ذاته بمثابة استجابة تأسيسية للردّ على التحدّيات والمحاصرة بعد مضي حوالي ٣٣ سنة على انعقاد المؤتمر السابق القومي الثاني عشرعام ١٩٩٣. جاء انعقاد المؤتمر الحالي، وبعد قوانين الاحتلال والعملاء باجتثاث البعث، جاء ليؤكّد على أنّ البعث وجود فكري لا يموت وفق المقولة الفلسفة الديكارتية.

ب – التخصيب الحزبي، وهو يعني معالجة الثغرات والاختلالات في البنيان الهيكلي العام للحزب بهدف توفير حالة من الخصوبة، التي تبقى أحد أهمّ الأسس للتماسك، وتعزيز المقوّمات الضرورية لمعاودة الدينامية الحراكية للحزب، وتنشيط الدورة الدموية النضالية كشرط معياري لترجمة شعارات النضال الى إنجازات حقيقية ملموسة في واقع الحزب وأهدافه الكبرى.

ج – منح المرونة لمنظمات الحزب القطرية في التعامل مع الخصوصيات المختلفة بين قطر وآخر، مع الالتزام بالثوابت الاستراتيجية للفكر القومي للحزب.

د. تشجيع المؤتمر على ممارسة عملية النقد والنقد الذاتي بوصفها عملية جدلية دافعة نحو الارتقاء بالعمل الحزبي، وهنا يكمن دور المرجعية القيادية الأعلى في

الحزب لتولي إدارة المتابعة والاشراف والضبط المركزي انسجاما مع نظرية المركزية الديمقراطية التي يعتمدها حزب البعث في أدبياته التنظيمية كخصوصية.

هـ – التأكيد على الشبابية في الحزب، من حيث أنّ الشباب هم القوّة الحاملة لنشاط الحزب وديمومته، وتجديد دينامياته الفكرية والنضالية والسياسية، وتحقيق أهدافه القومية. فقد أخذ المؤتمر بتوصية الشهيد القائد صدّام حسين الذي لفت في مؤتمر قومي سابق للحزب بالقول: " أعطونا الشباب نملك المستقبل".

و – تجديد الشرعية القيادية للحزب بانتخاب المؤتمر لقيادة قومية جديدة آلت على نفسها السهر على ترجمة استراتيجية الحزب، وقيادة النضال على طريق الأهداف التي رسمها المؤتمر لاستنهاض الأمّة وتقدّمها وصولا لبناء مجتمعها القومي الوحدوي على مرتكزات الحريّة والعدالة الاجتماعية.

٢ – على المستوى القومي

أ – التأكيد على بناء الدولة الوطنية العربية كأساس للانطلاق نحو بناء الدولة القومية الواعدة، دولة الأمّة الموحّدة والحرّة وذات السيادة.

ب – الدعوة الى تطوير العمل العربي المشترك ، لاسيّما في مجال التكامل الاقتصادي وتفعيل المبادلات البينية عبر السوق العربية المشتركة، وتطوير آليات التواصل المعرفي والعلمي والاجتماعي والتكنولوجي بين سائر أقطار الوطن العربي لما يساعد على توفير مقوّمات الوحدة بينها في المستقبل.

ج – قيام الكتلة السياسية العربية التي تجمع بين مختلف فصائل قوى المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وهيئات وروابط سياسية واجتماعية على اختلافها. إنّ قيام مثل هذه الكتلة بات ضرورة تاريخية لمواجهة الأخطار المهدّدة للمستقبل العربي في وجوده وهويّته.

د – قيام الكتلة الشعبية العربية لمناهضة الاحتلالات الظاهرة والمقنّعة، ولمواجهة التفكيك السياسي والاجتماعي، ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي يسعى لاقتناص الفرصة الذهبية للانكشاف العربي، حتى يمكنه تحقيق مشروعه التوراتي في قيام دولته اليهودية الكبرى على حساب فلسطين والوطن العربي بكل أقطاره دولا ومجتمعات.

هـ – الدعوة الى استيعاب مسألة الاثنيات والتعددية المجتمعية في كل أقطار الوطن العربي، وتعيين الآليات الكفيلة بالاندماج في الاجتماع الوطني للقطر الواحد تمهيدا لتعزيز الهويّة القومية العربية الواحدة، وهذه مسألة على درجة عالية من الأهمية لجهة كونها تحول دون التقسيم والتجزئة الكيانية الى سلسلة من الكيانات المتناحرة والمتصارعة.

٣ – على المستوى الدولي

دعوة المؤتمر لقيام الكتلة الدولية المناهضة للسياسات الامبريالية في سعيها للاستحواذ على ثروات العالم وتوظيفها في الاتجاه الذي يخدم مراكمات شركاتها الرأسمالية في مرحلة العولمة الراهنة، ويسمح لرأسمالية القمّة الشركاتية الأمريكية بالتحكم في الاقتصاد والسياسة في العالم، ويتيح لأميركا بحجز قطبيتها الأحادية على قمّة النظام الدولي لعقود قادمة في القرن الحالي الحادي والعشرين.

في الختام

كلمة أخيرة بشأن المؤتمر القومي الثالث عشر، سيبقى هذا المؤتمر حدثا مفصليا ليس في تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي وحسب، وإنّما في تاريخ النضال القومي المعاصر، وسوف ستكون مقرراته في الاستجابة للردّ على التحديات الضاغطة على الأمّة العربية ومستقبل أجيالها محطة استلهام لهذه الأجيال للارتقاء بأمّة الرسالة الخالدة نحو تحقيق أهدافها الكبرى في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وأختم مستحضرا بعضا من أبيات شاعر العروبة بمناداته البعث العربي الاشتراكي، حيث قال منشدا:

قف شامخا مثل المآذن طولا
وابعث رصاصك وابلا سجّيلا
فليحرقوا كل النخيل بساحنا
سنطلّ من فوق النخيل نخيلا

نَجاحُ المُؤتَمَرِ القوميّ... وصُراخُ المُرتَدّين!
أَسْئِلَةٌ كَاشِفَةٌ لِلنَّجَاحِ وَالضَّجِيجِ!

أ.د. عبدالسلام الطائي

•سُؤَالٌ مَرْكَزِيٌّ: لِمَاذَا، عِنْدَمَا يَنْجَحُ الحِزْبُ... يَصْرُخُ المُرْتَدُّونَ؟!

•هَلْ يَخْتَبِئُ بَيْنَ المُرْتَدِّينَ بَعْثِيٌّ عِرَاقِيٌّ مِنَ الصَّفِّ الأَوَّلِ خِلَالَ الحُكْمِ الوَطَنِيِّ؟!

تَكْشِفُ هَذِهِ الأَسْئِلَةُ عَنْ تَبَايُنِ الانْتِمَاءَاتِ الفَرْدِيَّةِ وَسُلُوكِيَّاتِ الصِّرَاعَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ، مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ عِلْمِ الاجْتِمَاعِ السِّيَاسِيِّ وَالنَّفْسِيِّ، وَهِيَ مِحْوَرُ التَّحْلِيلِ فِي هَذِهِ الوَرَقَةِ الأَكَادِيمِيَّةِ، التِي سَبَقَتْهَا وَرَقَتَانِ، تَلَتَا انْعِقَادَ الْمُؤْتَمَرِ الْقُطْرِيِّ بِأَرْبِيلَ – الْعِرَاقِ ٢٠٢٢، مَرْفُقٌ رَابِطُهُمَا(١)

مُقَدِّمَةٌ: انْتِصَارُ المُؤْتَمَرِ وَهَزِيمَةُ الذَّاتِ!

لَقَدْ حَقَّقَ المُؤْتَمَرُ القَوْمِيُّ الثَّالِثُ عَشَرَ انْتِصَارًا تَنْظِيمِيًا وَفِكْرِيًا وَأَمْنِيًا وَاضِحًا عَلَى مُسْتَوَى البُنْيَةِ الحِزْبِيَّةِ، فِي حِينِ شَهِدْنَا صُرَاخَ المُرْتَدِّينَ وَانْتِقَادَاتِهِمُ الحَادَّةَ! وَهَذَا مَا يُثِيرُ تَسَاؤُلَاتٍ مَوْضُوعِيَّةً حَوْلَ أَسْبَابِ هَذَا التَّنَاقُضِ الظَّاهِرِيِّ بَيْنَ النَّجَاحِ التَّنْظِيمِيِّ وَالضَّجِيجِ المُصَاحِبِ لَهُ.

نَتَنَاوَلُ فِي هَذِهِ الوَرَقَةِ أَسْبَابَ النَّجَاحِ الفِكْرِيِّ وَالتَّنْظِيمِيِّ والأمني لِمُؤَسَّسَاتِ الحِزْبِ، وَنَسْتَعْرِضُ طَبِيعَةَ السُّلُوكِيَّاتِ المُرْتَدَّةِ لَدَى الأَفْرَادِ الَّذِينَ انْعَزَلُوا أَوْ تَبَاعَدُوا عَنِ التَّنْظِيمِ عَمْدًا أَوْ تَضْلِيلًا ، مَعَ رَصْدِ الأَبْعَادِ النَّفْسِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالسُّلُوكِيَّةِ لِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ.

النَّجَاحُ الفِكْرِيُّ وَالتَّنْظِيمِيُّ

فِكْرِيًا، طَرَحَ المُؤْتَمَرُ رُؤْيَةً فِكْرِيَّةً سِيَاسِيَّةً لِإِحْيَاءِ المَشْرُوعِ القَوْمِيِّ التَّحَرُّرِيِّ، وَتَعْبِئَةِ الجَمَاهِيرِ، وَبِنَاءِ جَبْهَةٍ شَعْبِيَّةٍ عَرَبِيَّةٍ تَقُودُ النِّضَالَ؛ رَافِضًا التَّعَامُلَ مَعَ الأَزَمَاتِ كَوَقَائِعَ مُنْفَصِلَةٍ، بَلْ كَصِرَاعٍ وُجُودِيٍّ يَسْتَهْدِفُ الهُوِيَّةَ وَالوَحْدَةَ، وَدَاعِيًا إِلَى الِانْتِقَالِ مِنْ رَدِّ الفِعْلِ إِلَى المُبَادَرَةِ التَّارِيخِيَّةِ! وَاعْتَمَدَ خِيَارَ المُقَاوَمَةِ القَوْمِيَّةِ الشَّامِلَةِ، وَرَبَطَ بَيْنَ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَالوَحْدَةِ الوَطَنِيَّةِ، مُؤَكِّدًا التَّعَدُّدِيَّةَ وَتَدَاوُلَ السُّلْطَةِ وَحِمَايَةَ الدَّوْلَةِ الوَطَنِيَّةِ...

تَنْظِيمِيًا، انْعَقَدَ المُؤْتَمَرُ بِمُشَارَكَةٍ وَتَمْثِيلٍ كَامِلَيْنِ لِتَنْظِيمَاتِ الأَقْطَارِ وَالفُرُوعِ وَالمَكَاتِبِ القَوْمِيَّةِ، وَسَبَقَتْهُ مُؤْتَمَرَاتٌ قُطْرِيَّةٌ انْتُخِبَتْ فِيهَا القِيَادَاتُ. وَدَعَا إِلَى بَرْنَامَجٍ مَرْحَلِيٍّ يُوَحِّدُ قُوَى التَّحَرُّرِ، وَيُؤَكِّدُ مَرْكَزِيَّةَ القَضِيَّةِ الفِلَسْطِينِيَّةِ وَتَرَابُطَ قَضَايَا الأُمَّةِ، مَعَ الدَّفْعِ نَحْوَ التَّكَامُلِ الاقْتِصَادِيِّ وَالعَمَلِ العَرَبِيِّ المُشْتَرَكِ تَمْهِيدًا لِلوَحْدَةِ. وَأَوْلَى الشَّبَابَ وَالمَرْأَةَ وَالطُّلَّابَ أَهَمِّيَّةً خَاصَّةً، بِاعْتِبَارِهِمْ رَكِيزَةَ تَجْدِيدِ المَشْرُوعِ. وَرَغْمَ مُحَاوَلَاتِ الاجْتِثَاثِ، يَبْقَى البَعْثُ أَدَاةً نِضَالِيَّةً حَيَّةً، وَتَبْقَى الأُمَّةُ قَادِرَةً عَلَى اسْتِعَادَةِ المُبَادَرَةِ بِالوَعْيِ وَالتَّنْظِيمِ وَالقِيَادَةِ!

سَايْكُوبَاثِيَّةُ خِطَابِ المُرْتَدِّينَ بَعْدَ النَّجَاحِ

لَمْ يَكُنْ نَجَاحُ المُؤْتَمَرِ مُجَرَّدَ إِنْجَازٍ إِجْرَائِيٍّ عَابِرٍ، بَلْ كَانَ دَلِيلًا سَاطِعًا عَلَى رُسُوخِ الشَّرْعِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ وَتَمَاسُكِ البُنْيَانِ التَّنْظِيمِيِّ، وَعَلَى وُجُودِ «سِتَارٍ أَمْنِيٍّ حَدِيدِيٍّ«مَعْلُومَاتِيٍّ أَحْبَطَ كُلَّ مُحَاوَلَاتِ التَّنَصُّتِ وَالِاخْتِرَاقِ؛ فَعَجَزَ المُرْتَدُّونَ عَنْ بُلُوغِ أَدْنَى ثَغْرَةٍ، لَا قَبْلَ انْعِقَادِ الجَلَسَاتِ وَلَا أَثْنَاءَهَا، فَتَحَوَّلَ ذَلِكَ إِلَى صَدْمَةٍ نَفْسِيَّةٍ وَتَنْظِيمِيَّةٍ وَأَمْنِيَّةٍ لَهُمْ!

وَفِي الوَقْتِ الَّذِي أَثْبَتَ فِيهِ التَّنْظِيمُ السِّرِّيُّ قُدْرَتَهُ عَلَى العَمَلِ بِانْضِبَاطٍ صَارِمٍ وَتَخْطِيطٍ دَقِيقٍ وَخِبْرَةٍ تَرَاكُمِيَّةٍ، كَانَ آخَرُونَ مِمَّنْ يَبْحَثُونَ عَنِ المَنَاصِبِ لَا عَنِ المَبَادِئِ يَسْعَوْنَ إِلَى صِنَاعَةِ الضَّجِيجِ الإِعْلَامِيِّ وَالتَّحْرِيضِ ضِدَّ القِيَادَةِ القَوْمِيَّةِ! لِذَلِكَ، فَإِنَّ الصُّرَاخَ المُتَأَخِّرَ وَالنَّقْدَ الحَادَّ لَا يُعَبِّرَانِ عَنْ مَوْقِفٍ مَوْضُوعِيٍّ، بَلْ يَفْضَحَانِ أَزْمَةً نَفْسِيَّةً وَتَنْظِيمِيَّةً نَاتِجَةً عَنْ فَقْدَانِ الشَّرْعِيَّةِ وَالعَجْزِ عَنِ المُنَافَسَةِ الحَقِيقِيَّةِ!

اللَّا مِعْيَارِيَّةُ وَصُرَاخُ الأَلَمِ!

مُتَلَازِمَةُ الصُّرَاخِ مِنْ شِدَّةِ الوَجَعِ! ، تَنْدَرِجُ ضِمْنَ مَفْهُومِ اللَّامِعْيَارِيَّةِ سلوكيا؛ أَيْ ضَعْفِ الِالْتِزَامِ بِالمَعَايِيرِ التَّنْظِيمِيَّةِ وَالسُّلُوكِيَّةِ. فَالفَرْدَانِيَّةُ المُفْرِطَةُ تُحَوِّلُ العَمَلَ الحِزْبِيَّ إِلَى نُزُوعٍ تَسَلُّطِيٍّ شَخْصِيٍّ بَدَلًا مِنَ المَسْؤُولِيَّةِ الجَمَاعِيَّةِ، فِي حِينِ أَنَّ الشَّرْعِيَّةَ الحَقِيقِيَّةَ تُبْنَى بِالانْضِبَاطِ وَالعَمَلِ المُؤَسَّسِيِّ، لَا بِالخِطَابَةِ وَالمُنَاوَرَةِ.

خَاتِمَةٌ: دَعْوَةٌ لِلرُّجُوعِ إِلَى الطَّرِيقِ الصَّحِيحِ

إِنَّ الصُّلْحَ وَلَمَّ الشَّمْلِ أَسَاسُ الحُكْمِ الرَّشِيدِ وَسَيِّدُ الأَحْكَامِ، وَلَا يَتِمَّانِ إِلَّا وَفْقَ النِّظَامِ وَقَرَارَاتِ المُؤْتَمَرِ. وَيَبْقَى البَابُ مَفْتُوحًا لِمَنْ غُرِّرَ بِهِ أَوْ أَرَادَ العَوْدَةَ إِلَى المَبَادِئِ وَالِانْضِبَاطِ؛ فَبِهِمَا تُصَانُ مَسِيرَةُ الحِزْبِ وَتُسْتَعَادُ المَكَانَةُ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: »كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ.« فَعُودُوا إِلَى الصَّفِّ... وَلْتَحْمِلُوا المَبَادِئَ وَالقِيَمَ القَوْمِيَّةَ الأَصِيلَةَ Formulärets överkant

رَوَابِطُ مَقَالَاتِنَا ذَاتُ الصِّلَةِ السَّابِقَةِ!

عبدالسلام الطائي، عن أي انشقاق في "البعث" تتحدثون؟! وجهات نظر

الكلمة الوطنية العراقية: البعث يشق ولا ينشق بقلم البروفيسور عبدالسلام سبع الطائي

الجبهة الشعبية القومية :
لماذا تصبح شرط الانتصار في رؤية المؤتمر القومي الثالث عشر

أ. طارق عبد اللطيف عكرمة

بينما تتكاثر المشاريع التفتيتية للأمة، ويُعاد إنتاج الهزائم بصيغ جديدة، يظل السؤال الملح: لماذا تتفوق أدوات التفكيك على أدوات التوحيد؟ بيان المؤتمر القومي الثالث عشر يجيب بأن السر في الجبهة الشعبية القومية. ليست أزمة الأمة العربية اليوم في غياب الشعارات، ولا في فقر الخطابات، بل في غياب الأداة القادرة على تحويل الوعي إلى قوة. فبين وضوح التناقض مع مشاريع الهيمنة، واتساع قاعدة المتضررين منها، ظلّ الفعل القومي منقسمًا، متشظيًا، وعاجزًا عن الارتقاء إلى مستوى اللحظة التاريخية. من هنا، يكتسب تأكيد بيان المؤتمر القومي الثالث عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي على خيار الجبهة الشعبية القومية دلالته العميقة، بوصفه شرطًا سياسيًا وتاريخيًا للخروج من حالة الاستنزاف.

لقد أشار بيان المؤتمر القومي بوضوح الى أن المؤتمر (لقد وجهّ بضرورة وضع برامج تنفيذية لكل مسار نضالي، وخاصة تلك المتعلقة بفتح الحوارات مع القوى والشخصيات الوطنية للإسراع بوضع الأسس لقيام الجبهة الشعبية القومية على المستوى القومي والجبهات الوطنية على مستوى الأقطار التي تتوفر فيها المعطيات الذاتية والموضوعية لقيام هذه الجبهات).

وهذا المعنى للجبهة ليس طارئًا على الفكر البعثي. فقد أكد القائد المؤسس الأستاذ ميشيل عفلق مبكرًا أن الحزب لا يمكن أن يكون بديلًا عن الأمة، بل أداة لإطلاق طاقاتها، وأن لحظات الخطر القومي تفرض الانتقال من العمل الحزبي المنفرد إلى العمل الجبهوي الواسع الذي تتوحد فيه القوى الوطنية حول برنامج تحرري جامع.

يعيد البيان طرح فكرة الجبهة لا كشعار تعبوي، ولا كتجميع شكلي للقوى، بل كإجابة استراتيجية على واقع عربي تتداخل فيه الهزيمة العسكرية مع التفكك الاجتماعي، والتبعية الاقتصادية مع الانقسام السياسي. فالإطباق الشامل الذي تتعرض له الأمة، كما يشخّصه المؤتمر، لا يمكن مواجهته بتنظيم منفرد، ولا بحزب معزول، مهما بلغت صلابته أو نقاء خطابه.

إذن الجبهة الشعبية القومية، في هذا المعنى، ليست نفيًا لدور الحزب، بل توسيعًا لوظيفته التاريخية. فهي الإطار الذي تنتقل فيه الفكرة القومية من دائرة النخبة المنظمة إلى فضاء الفعل الاجتماعي الواسع. ومن دون هذا الانتقال، يبقى الوعي محصورًا، وتبقى المقاومة جزئية، وتظل المبادرة مؤجلة.

فالحزب، مهما بلغ من التنظيم والصلابة، يبقى إطارًا طليعيًا، بينما الجبهة هي الإطار الاجتماعي–السياسي الأوسع الذي تتحول فيه الفكرة إلى قوة شعبية. ومن دون هذا الامتداد، يبقى الحزب في موقع المبادِر لا القائد الفعلي لحركة المجتمع.

ويحذر البيان، بوضوح، من الخلط بين الجبهة بوصفها تحالفًا استراتيجيًا، وبين الاصطفافات التكتيكية الهشّة. فالجبهة التي يتحدث عنها المؤتمر القومي الثالث عشر لا تُبنى على المصالح الآنية، ولا على القواسم السطحية، بل على برنامج تحرري واضح يحدد: طبيعة الصراع، وهوية العدو، وأهداف المرحلة، وآليات العمل المشترك.

من دون هذا البرنامج، تتحول الجبهات إلى تكتلات ظرفية سرعان ما تتفكك عند أول اختبار، أو تنقلب إلى ساحات صراع داخلي تُستنزف فيها الطاقات بدل توجيهها نحو العدو الحقيقي.

ويتطلب بناء الجبهة الفعال آليات عملية تتمثل في مؤتمرات تأسيسية ديمقراطية، وهياكل تنسيق دائمة، وبرامج عمل مرحلية، وآليات فض نزاعات داخلية، وضمانات للتمثيل العادل للقوى المكونة، مع الحفاظ على المركزية الديمقراطية في القرارات الاستراتيجية.

كما يولي البيان أهمية مركزية للطابع الشعبي للجبهة. فالتجارب العربية السابقة أثبتت أن التحالفات النخبوية، مهما بدت متقدمة نظريًا، تفشل حين تنفصل عن القاعدة الاجتماعية. بالتالي فإن الجبهة الشعبية القومية ليست تجمع قيادات، بل حالة تعبئة مجتمعية، تستند إلى العمال والفلاحين، والمثقفين، والطلاب، والنساء، وكل الفئات المتضررة من الاستبداد والتبعية والتفتيت.

وقد أثبتت التجارب التحررية الكبرى أن الجبهات الشعبية كانت دائمًا أداة الانتصار الحاسم. فجبهة التحرير الوطني في الجزائر لم تكن حزبًا بل إطارًا جامعًا، وفي فيتنام شكّلت الجبهة الوطنية للتحرير الحاضنة السياسية

والعسكرية للنصر، كما أن تجارب المقاومة في فلسطين ولبنان أثبتت أن اتساع الحاضنة الشعبية هو ما يمنح الفعل المقاوم قدرته على الاستمرار. وكما قدّمت التجربة العراقية قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ نموذجًا مختلفًا لفكرة الجبهة، ليس في ساحات المقاومة فقط، بل في إدارة الحكم الوطني ذاته. فقد شهد العراق قيام (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية)، التي جمعت قوى سياسية متعددة ضمن إطار جبهوي شارك في إدارة الدولة، وفي رسم السياسات العامة، وفي بناء مشروع وطني قائم على الاستقلال الاقتصادي، وتعزيز التعليم، وتوسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية. ورغم ما شاب التجربة لاحقًا من تعقيدات سياسية وصراعات داخلية، فإنها تظل مثالًا على أن فكرة الجبهة لم تكن في الفكر البعثي مجرد أداة مواجهة، بل صيغة حكم وطني تسعى إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية ضمن مشروع سيادي مستقل.

لكن التاريخ العربي أيضاً يحمل دروساً عن جبهات فاشلة منها الجبهة الوطنية اللبنانية التي رغم طابعها الإصلاحي الواسع، عجزت عن التحول إلى إطار وطني جامع بفعل تعقيدات البنية الطائفية وتدخلات الخارج، فانزلقت البلاد إلى الحرب الأهلية، تجارب التحالفات السياسية في السودان التي بقيت نُخبوية ولم تتحول إلى جبهة شعبية ذات برنامج تحرري واضح. وجبهات الربيع العربي التي تفككت أمام أول اختبار للسلطة.

وفي هذا السياق، يعيد المؤتمر القومي الثالث عشر الاعتبار للعلاقة العضوية بين الجبهة والديمقراطية. فالجبهة التي تُبنى على الإقصاء، أو تُدار بعقلية الوصاية، لا يمكن أن تكون أداة تحرر. فالديمقراطية هنا ليست شرطًا أخلاقيًا فحسب، بل شرطًا وظيفيًا لنجاح الجبهة واستمرارها. فالتعدد داخل الجبهة ليس ضعفًا، بل مصدر قوة، إذا أُدير ضمن إطار برنامج واضح وانضباط نضالي مشترك.

والمفارقة أن فكرة الجبهة تبرز عادة في لحظات القوة، لكنها تصبح في لحظات الضعف ضرورة وجودية. فحين تتكاثر الهزائم الجزئية، يصبح توحيد القوى ليس خيارًا سياسيًا، بل شرطًا لمنع الانهيار الشامل.

ولا يغفل البيان عن المخاطر التي تهدد فكرة الجبهة، وفي مقدمتها محاولات الاحتواء الخارجي، والتفريغ السياسي، وتحويل الجبهات إلى واجهات تفاوضية بلا قدرة فعلية. ويتجلى التحدي العملي في: اختلاف المرجعيات الفكرية بين القوى المكونة، وتضارب المصالح الضيقة، وضغوط الخارج للتفريق بينها، وصعوبة بناء آلية قرار جماعي فعال، وتحدي الحفاظ على التوازن بين المرونة المطلوبة للجبهة والانضباط المطلوب للعمل المشترك. ولهذا، يشدد المؤتمر على استقلالية القرار الوطني والقومي، وعلى ضرورة أن تكون الجبهة أداة مقاومة، لا منصة تسوية على حساب حقوق.

إن استعادة مفهوم الجبهة الشعبية القومية، كما يطرحه المؤتمر القومي الثالث عشر، ليست عودة إلى الماضي، بل قراءة نقدية لتجارب القرن العشرين، واستخلاص واعٍ لدروس الفشل والنجاح. فالأمة التي تواجه مشروعًا متكاملًا لتفكيكها، لا يمكن أن تنتصر إلا بمشروع متكامل لمقاومته.

وفي عالم اليوم، تكتسب الجبهة بُعداً إقليمياً جديداً: فهي لا تعني فقط توحيد القوى داخل القطر الواحد، بل تعني أيضاً بناء شبكات تضامن بين الجبهات القطرية، وتنسيقاً على المستوى العربي العام، في مواجهة مشاريع التطبيع والتبعية التي تتخطى الحدود الوطنية.

ولهذا، فإن تأكيد بيان المؤتمر القومي الثالث عشر على الجبهة الشعبية القومية لم يرد في سياق تنظيري أو إنشائي، بل جاء ضمن برنامج مرحلي واضح ربط بين فتح الحوارات الوطنية، وبناء الأطر الجبهويّة، وتحويلها إلى أدوات فعل سياسي واجتماعي منظم. فالمؤتمر لم يكتفِ بالدعوة إلى الجبهة، بل وضعها ضمن آليات التنفيذ، باعتبارها الأداة العملية القادرة على نقل المشروع القومي من مستوى البيان إلى مستوى الفعل التاريخي.

تتمثل استراتيجية البناء المعاصر للجبهة في التالي: البناء من الأسفل) من القاعدة الشعبية إلى القيادة)، والبرنامج المرحلي (أهداف واضحة وقابلة للتحقيق)، و(استقلال عن التمويل الخارجي)، والتواصل الجماهيري (خطاب يخاطب الجميع لا النخبة فقط)، ومن ثم آليات مرنة (تتكيف مع المستجدات دون التفكك).

إذن الجبهة الشعبية القومية، كما يطرحها المؤتمر ليست دعوة تنظيمية عابرة، بل استعادة لواحد من أهم قوانين العمل القومي في لحظات الخطر، وذلك من خلال توحيد الطاقات قبل استنزافها، وتوسيع دائرة الفعل قبل انكماشها. فهي الجسر الذي تنتقل عبره الأمة العربية من الوعي بحجم المأساة إلى القدرة على تغييرها، ومن تفرق الإرادات إلى وحدة المشروع. ومن دون هذا الجسر، يبقى النضال شجاعًا لكنه معزول، صادقًا لكنه محدود الأثر.

المؤتمر القومي الثالث عشر:
استنهاض الامة وكسر خطاب الهزيمة.

عبدالله المجيدي.

في لحظة عربية مثقلة بالهزائم المركّبة ومحاولات كسر الإرادة، يأتي انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي بوصفه فعلاً سياسياً واعياً، لا بياناً تقليدياً، ولا ترفاً تنظيمياً. إنه إعلان صريح بأن المشروع القومي لم يمت، وأن ما يُروَّج له من يأس وتطبيع وانكفاء ليس قدراً، بل حالة مصطنعة تخدم أعداء الأمة من الخارج ووكلاءهم في الداخل.

المؤتمر، في تشخيصه لواقع الأمة، لم يوارب ولم يجمّل. سمّى الأشياء بأسمائها: عدوان صهيوني متصاعد، هيمنة أميركية منفلتة من أي قيد أخلاقي أو قانوني، مشاريع إقليمية توسعية، وتفكيك منظم للبنى الوطنية العربية عبر الطائفية والجهوية وحروب الوكالة. هذا الوضوح ليس خطاباً تعبوياً فقط، بل شرط أولي لأي نهوض حقيقي؛ إذ لا يمكن مواجهة الخطر دون تعريفه بدقة.

الأهمية السياسية للمؤتمر لا تكمن في توصيف الأزمة فحسب، بل في إعادة الاعتبار لفكرة الاستنهاض القومي كخيار عملي، قائم على تفعيل طاقات الجماهير، وبناء جبهة عربية تقدمية قادرة على نقل الصراع من موقع ردّ الفعل إلى موقع الفعل المنظم. هنا يستعيد البعث موقعه الطبيعي: حزباً يرى في الجماهير الفاعل المركزي، لا مادة للاستهلاك الخطابي، وفي التنظيم والوعي والقيادة أدوات لا غنى عنها لأي مشروع تحرري.

تشديد المؤتمر على الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة يمثل نقطة مفصلية، لأنه يربط بين التحرر القومي والتحرر الوطني والديمقراطي، ويفكّك الثنائية الزائفة التي سوّقتها أنظمة الاستبداد: إما الأمن أو الحرية، إما الدولة أو الديمقراطية. الرسالة واضحة: لا مشروع قومي بلا دولة وطنية محمية، ولا دولة وطنية بلا ديمقراطية تصون المواطنة والعدالة وتكافؤ الفرص.

كما أن إعادة وضع القضية الفلسطينية في مركز الصراع، وربطها بقضايا العراق واليمن وسورية ولبنان والسودان وليبيا، يعيد تعريف الأمن القومي العربي بوصفه وحدة عضوية لا تقبل التجزئة. هذه مقاربة سياسية ناضجة، تتجاوز التعامل الانتقائي مع القضايا، وتؤكد أن أي تفكيك في قطر عربي هو طعنة في الجسد القومي كله.

وقد وقف المؤتمر أمام التحول الإيجابي في الرأي العام العالمي الداعم لقضية فلسطين، وهو تحول ذو بعد استراتيجي: دعم شعبي وسياسي واسع على الصعيد الدولي يعزز موقف المقاومة، ويزيد الضغط على أعداء الأمة، ويمنح النضال العربي قوة معنوية إضافية لتعزيز قدرة الجماهير على الصمود والمواجهة.

أما الرسالة الأكثر وضوحاً وحسماً، فهي أن البعث أقوى من الاجتثاث. فما تعرّض له الحزب، خصوصاً في العراق، ليس استهدافاً تنظيمياً معزولاً، بل جزء من مشروع كسر الإرادة العربية وتجفيف منابع الفعل القومي. والرد الذي يقدمه المؤتمر ليس إنكاريًّاً ولا عاطفياً، بل مبدئيا بامتياز: الحزب الذي نشأ من إرادة شعبية، وارتبط بقضايا التحرر، لا يُلغى بقرار احتلال، ولا يُمحى بحملات تشويه.

إن انتخاب قيادة قومية جديدة، في هذه الظروف الدقيقة لتكون القوة المنظمة والمحفزة للمرحلة المقبلة، مقروناً ببرنامج مرحلي واضح، ليس إجراءً داخلياً، بل إعلان استعداد لمرحلة مواجهة طويلة، عنوانها تحويل إرادة الجماهير إلى فعل ملموس، وحشد الجهد القومي لمواجهة وكسر خطاب الهزيمة، ومقاومة التطبيع بأشكاله الفجّة والمقنّعة. هذه لحظة فرز تاريخي: إما الانخراط في مشروع استنهاض شامل، أو البقاء أسرى التكيّف مع الانحدار.

باختصار، المؤتمر القومي الثالث عشر ليس حدثاً عابراً في رزنامة حزب، بل محطة نضالية متقدمة في مسار النضال القومي بمعناه التحرري، وإعادة الثقة بإمكانية الفعل العربي المشترك. وهو، بهذا المعنى، نداء مفتوح لكل القوى القومية والتقدمية: المعركة لم تُحسم، والهزيمة ليست نهائية، وما زال في هذه الأمة ما يستحق النضال من أجله.

استعادة فلسطين ،
قراءة في مؤتمر التحدي الاكبر ، المؤتمر القومي الثالث عشر

ماجد الغوث.

من هامش التفاوض إلى قلب الصراع القومي - قراءة في بيان المؤتمر القومي الثالث عشر ٢٠٢٦م

ما إن تُذكر فلسطين حتى تُستدعى المشاعر، لكن قلما تُستدعى العقول. هذا الفصل بين القلب والعقل هو أخطر ما أصاب القضية، وتحويلها من معادلة سياسية استعمارية إلى قضية تعاطف إنساني. بيان المؤتمر القومي الثالث عشر يحاول رأب هذا الصدع.

تناول البيان (إن بلورة هذا المشروع وترجمته في مفردات عملية هو الذي يعيد لقضية فلسطين مركزيتها في صلب قضايا النضال العربي وهو الذي يضع قضية العراق في مصاف القضية المركزية بالنظر إلى النتائج المدمرة التي ترتبت عن احتلال العراق وتدمير بنيته الوطنية على الواقع القومي برمته)

ليست فلسطين قضية من بين قضايا، ولا ملفًا يمكن تأجيله أو إدارته وفق ميزان المصالح المرحلية، بل هي مركز الصراع العربي الحديث، والنقطة التي تتكثّف عندها أسئلة الوجود والهوية والسيادة. ومن هنا، يكتسب تأكيد بيان المؤتمر القومي الثالث عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي على مركزية فلسطين معناه العميق، بوصفه استعادة واعية للبوصلة القومية في زمن كادت فيه الاتجاهات أن تضيع.

في الفكر البعثي، لم تكن فلسطين يومًا قضية تضامن، ولا ملف صراع حدود، بل كانت الامتحان التاريخي لوعي الأمة بذاتها. فالأمة التي تقبل بعزل فلسطين عن مشروعها القومي، هي أمة تقبل بعزل نفسها عن تاريخها ورسالتها. ومن هنا، فإن مركزية فلسطين لا تنبع من مظلوميتها، بل من كونها المعيار الذي تُقاس به درجة حضور الأمة في التاريخ.

لقد كان أحد أخطر ما أصاب الوعي العربي خلال العقود الأخيرة هو نقل فلسطين من موقع القلب إلى موقع الهامش. لم يتم ذلك دفعة واحدة، بل عبر مسار طويل من التفكيك، حيث تم تحويل القضية من مسألة تحرر قومي إلى نزاع حدودي، ومن صراع وجود إلى ملف تفاوضي، ومن شأن عربي جامع إلى عبء محلي على شعب أعزل. وحين تُعزل فلسطين عن عمقها العربي، لا تُضعف وحدها، بل يُفتح الباب واسعًا أمام تفكيك المنطقة بأكملها.

وليس حضور فلسطين في الوعي العربي وليد النكبة عام ١٩٤٨، ولا نتاج الصراع المعاصر فحسب، بل هو امتداد تاريخي عميق ارتبط بموقع هذه الأرض في الضمير الحضاري للأمة. فمنذ معركة حطين عام ١١٨٧م التي أعادت القدس إلى الفضاء العربي الإسلامي، إلى عين جالوت عام ١٢٦٠م التي أوقفت الزحف المغولي نحو قلب المشرق، ظلّ الدفاع عن هذه الجغرافيا تعبيرًا عن الدفاع عن هوية المنطقة ومصيرها.

وفي العصر الحديث، لم تتوقف فلسطين عن كونها بؤرة اشتباك تاريخي، من حرب ١٩٤٨ وما تلاها من تهجير وتشريد، إلى معركة الكرامة عام ١٩٦٨ التي أعادت الاعتبار لفكرة الصمود العربي، إلى الانتفاضات الفلسطينية المتعاقبة، وصولًا إلى جولات المواجهة في غزة. هذه المحطات، على تباعدها الزمني، تكشف حقيقة واحدة: أن فلسطين لم تكن يومًا قضية حدود، بل ساحة اختبار متكرر لقدرة الأمة على الدفاع عن ذاتها. وحين تُقرأ هذه الوقائع في سياقها التاريخي، يتضح أن محاولة اختزال فلسطين في ملف تفاوضي حديث ليست إلا قطيعة مع قرون من الوعي العربي الذي رأى في هذه الأرض خط الدفاع الأول عن وجوده الحضاري.

ويتجلى هذا التحويل في محطات تاريخية واضحة، من مرحلة إدارة الحرب بوصفها مسؤولية الجيوش النظامية للدول العربية بعد ١٩٤٨ إلى مؤتمر مدريد ١٩٩١ الذي حول الصراع إلى مفاوضات ثنائية، ومن ثم إلى مبادرة السلام العربية ٢٠٠٢ التي قبلت بإطار القرار ٢٤٢، وصولاً إلى اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ التي اختزلت القضية في سلطة حكم ذاتي محدود.

لم يكن الخلل في مسار التفاوض أنه لم يُحقق نتائج، بل في أنه قام على افتراض يناقض الفلسفة القومية ذاتها: افتراض أن الصراع مع المشروع الص.هيوني يمكن اختزاله في نزاع حدودي. بينما يراه الفكر البعثي صراع مشروعين تاريخيين: مشروع أمة ذات رسالة حضارية، ومشروع استيطاني وظيفي وُضع ليمنع هذه الأمة من أن تكون.

لم يكن يومًا مشروعًا فلسطينيًا محضًا، بل مشروعًا استيطانيًا وظيفيًا، وُضع في قلب الوطن العربي ليكون أداة دائمة لإعادة تشكيل المنطقة، وضرب وحدتها، واستنزاف قدراتها. لذلك، فإن التعامل مع فلسطين خارج إطار الصراع القومي الشامل هو، في جوهره، قبول غير معلن بقواعد اللعبة التي فرضها العدو.

لذلك، فإن عزل فلسطين عن إطارها القومي لم يُضعف القضية الفلسطينية فحسب، بل ضرب الفكرة القومية في أساسها. لأن فلسطين في الوعي البعثي ليست جزءًا من الوطن العربي، بل هي النقطة التي تتكثف عندها معاني الوحدة والحرية والرسالة.

وهذا ما تؤكده الوثائق الدولية، حيث اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الصهيونية شكلاً من أشكال العن.صرية (القرار ٣٣٧٩، ١٩٧٥)، قبل أن يُلغى تحت ضغوط سياسية عام ١٩٩١، في دلالة واضحة على تحولات موازين القوى الدولية لا على تغيّر حقيقة الوصف. كما أن نظام الفصل الع.نصري الإس.رائيلي يشكل انت.هاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني حسب تقارير الأمم المتحدة المتتالية منذ ٢٠١٧.

ويعيد المؤتمر القومي الثالث عشر التأكيد على أن فلسطين هي معيار الصدق القومي. فالمواقف منها تكشف حقيقة المشاريع، وتفضح الخطابات. من يساوم عليها، يساوم على الأمة، ومن يقبل بعزلها، يقبل بعزل أي قطر عربي عند أول اختبار، ومن يختزلها في تضامن لفظي، يساهم—بقصد أو بغير قصد—في إفراغها من معناها التحرري.

لكن البيان لا يتعامل مع فلسطين بوصفها رمزًا ثابتًا، بل بوصفها قضية حيّة تتطلب تجديد أدوات الفعل. فالمقاومة الفلسطينية، التي شكّلت عبر تاريخها رافعة وعي عربي، تواجه اليوم محاولة مزدوجة، في محاولة سحقها عسكريًا، ومحاولة تطويعها سياسيًا. وفي مواجهة ذلك، يؤكد المؤتمر أن المقاومة ليست خيارًا أخلاقيًا فحسب، بل ضرورة تاريخية، وأن دعمها لا يكون بالشعارات، بل بإعادة إدماجها في سياقها العربي الطبيعي.

وحيث يتطلب التجديد الفعلي الانتقال من المقاومة التقليدية إلى، مقاومة قانونية دولية (ملاحقة جرائم الحرب)، مقاومة اقتصادية (مقاطعة شاملة)، مقاومة ثقافية (حماية الرواية التاريخية)، ومقاومة سياسية (بناء تحالفات دولية جديدة مع الجنوب العالمي.

إن أخطر ما في المرحلة الراهنة هو محاولات تطبيع الهزيمة، لا التطبيع السياسي فقط. أي تحويل القبول بالأمر الواقع إلى عقلانية، والمساومة إلى واقعية، والتخلي إلى حكمة سياسية. وهنا يأتي دور الفكر القومي كما يطرحه البيان: كقوة نقدية تفضح هذا الانقلاب في المفاهيم، وتعيد تسمية الأشياء بأسمائها. فالتخلي ليس سلامًا، والتطبيع ليس استقرارًا، وتهميش فلسطين ليس طريقًا إلى التنمية، بل مدخلًا لمزيد من الارتهان.

ويربط المؤتمر القومي الثالث عشر بين فلسطين وسائر ساحات الصراع العربي. فما جرى ويجري في العراق، وسوريا، ولبنان، والسودان، واليمن، ليس منفصلًا عن محاولة كسر الحلقة المركزية للصراع. فحين تُستباح دولة عربية، أو تُفكك، أو تُدفع إلى حرب أهلية، فإن ذلك يخدم—بشكل مباشر أو غير مباشر—إزاحة فلسطين عن مركز الوعي، وتحويل الصراع إلى نزاعات داخلية لا نهاية لها.

من هنا، فإن استعادة فلسطين إلى قلب المشروع القومي لا تعني تجاهل الأزمات الأخرى، بل فهمها ضمن سياق واحد. فالأمن القومي العربي، كما يؤكد البيان، لا يتجزأ، وأي اختراق في قطر هو اختراق في الجسد كله. وفلسطين، بوصفها الخاصرة المكشوفة، تبقى الاختبار الأكثر حساسية لهذا الفهم.

إن ما يدعو إليه المؤتمر القومي الثالث عشر ليس العودة إلى خطاب عاطفي مستهلك، بل إعادة بناء معنى فلسطين في الوعي العربي المعاصر، فلسطين كقضية تحرر، كمرآة للكرامة، وكشرط لإعادة توازن الأمة العربية مع ذاتها ومع العالم. وحين تستعاد فلسطين إلى هذا الموقع، لا تعود عبئًا، بل تصبح مصدر قوة، ورافعة وعي، ونقطة انطلاق لمشروع تحرري عربي متجدد.

إن استعادة فلسطين إلى مركز المشروع القومي ليست استعادة قضية، بل استعادة تعريف الأمة لنفسها. فحين تعود فلسطين إلى موقعها الطبيعي، تعود معها مفاهيم الوحدة، والمصير المشترك، والرسالة التاريخية، ويستعيد الفكر القومي منطقه الداخلي الذي تعرّض للتفكيك طوال عقود.

ففي عالم لا يحترم إلا الأقوياء، لا تُقاس قوة الأمة بعدد بياناتها، بل بقدرتها على حماية قضيتها المركزية. وفلسطين، كما يذكّرنا المؤتمر القومي الثالث عشر، ليست مسألة تضامن، بل مسألة مصير.

انتصر البعث وخاب المرجفون

الدكتور غالب الفريجات

حدث كبير على الساحة العربية ان يسقط البعث كل مخططات أعدائه في ضربة واحدة عندما يفاجئ الجميع في عقد مؤتمره الثالث عشر ، ويخرج بقيادة قومية جديد، وفي برنامج نضالي على امتداد ساحة الامة ، وبتحليل واع على ما يجري في الساحة القومية ، ما يؤكد على حيوية البعث و قناعته المطلقة في حيوية الامة رغم ان ما يجري يثبط حركة الكثيرين ممن لم يستوعبوا جوهر امة حملت على عاتقها اعظم رسالة ، ونجحت بمستوى التكليف الرباني ، فكل امر عظيم ينتدب له عظماء ، وهكذا كانت امة العرب عندما حققت تعانق روح السماء مع عبقرية الانسان ، هذا الانسان الذي آمن به البعث ، ويراهن عليه في اعادة مجد الامة العربية.

انتصر البعث على ذاته عندما توهم البعض ان البعثيين فقدوا البوصلة بعد غزو واحتلال العراق ، واعدام امينه العام ، ويا لبؤس هؤلاء الذين توهموا ان المؤامرة على الحزب واعدام امينه العام قد انهى دوره ، و كأن البعث حزب السلطة ينتهي بزوال السلطة ، وما استوعبوا ان البعث حزب الامة ، وحزب الامة لا يغادر الساحة النضالية لانه مرتبط جذريا بعمق الامة ، وأمة بعظمة امتنا تفيض حيوية وقدرة واقتدار ، وأمة لديها كل هذا عصية على الغير هكذا حزب الامة ، البعثيون الذين انجزوا هذا الحدث اكدوا ان البعثي في موقعه تنظيم ، و اذا كان البعثيون يؤكدون انهم تنظيم في كل مفاصل حياة الأمة ، وفي نضالهم رغم كل هذه الظروف التي تحيط الأمة ، وفي عقد مؤتمرهم قد اكدوا انهم انتصروا على انفسهم ، وخاب ظن كل المرجفين الذين يعيشون خارج دائرة الوعي و الادراك.

انتصر البعث على الواقع الذي يحيط بالأمة ، في زمن تلوث فيه الكثيرون بالطائفية والقطرية و الاقليمية والعرقية ، و في زمن المتزاحمين على بوابات التطبيع مع العدو الصهيوني ، يعلن البعث في مؤتمره انه قابض على جمر النضال ، ولن يتزحزح قيد شعره عن خط مساره القومي لإيمانه بالأمة ، وانها رغم كل الظروف عصية على الانهيار ، وان التاريخ الذي صنعت فيه الأمة أمجادها مازال ماثلا امام اعين المناضلين ، وانهم على يقين ان التاريخ يقاتل مع اهله ، و الأمم التي تتكئ على تاريخ نضالي لن تستسلم ، وتبقى تقاتل حتى تحقق اهدافها.

انتصر البعث على الآخرين الذين توهموا بسقوطه ، و غيابه عن الساحة النضالية ، ومن شدة ذهولهم امام صدور بيان المؤتمر ، والذي كان قويا بقوة البعث في طروحاته لكل القضايا الوطنية والقومية التي تناولها بيان المؤتمر ، والذي حدد معالم الطريق للمرحلة القادمة بروح عالية بمستوى علو المناضل البعثي في كل مستوياته التنظيمية ، وفي اطار هذا البيان الذي احاط بالكثير من القضايا الوطنية والقومية ، فقد اكد على دور الشباب والطلبة ، وعلى اهمية الاقتصاد في العلاقات العربية العربية و اشار بقوة اهمية التواصل مع كل القوى والحركات والافراد الاحرار في العالم دعما لقضايا امتنا وفي المقدمة منها فلسطين والعراق ، واحسب ان الوعي القاصر للذين نصبوا من انفسهم اللعب في ساحة العداء للبعث ان عمى الالوان الفكري الذي إمتهنوه لن يتيح لهم ان يدركوا المفردات التي جاء بها البيان.

اخيرا نعم انتصر البعث على ذاته في عقد مؤتمره الثالث عشر بعد عشرات السنين التي مرت ، ومنعت الظروف التي أحاطت فيها ان يعقد مؤتمره ، وها هو يزهو في انتصاره و يزهو معه كل الخيرين والاحرار من ابناء الأمة ، فليهنأ البعثيون بهذا الانجاز العظيم ، وبهذا الانجاز يؤكد البعث انه على العهد الذي قطعه على نفسه منذ التأسيس انه سيكون عصيا على محاولات الاجتثاث والاستهداف والتآمر بصمود مناضليه.

وشدد خلف الله على أن مناضلي الحزب وجماهيره سيعملان على ترجمة هذه الموجهات عبر فتح حوارات شاملة مع كافة القوى الوطنية والتحررية التي تلتقي في أهدافها مع مشروع "الاستنهاض القومي والوطني والوفاء للشهداء ولمبادئ انتفاضة ديسمبر ذات الأفق الثوري، مؤكداً أن حماية الدولة الوطنية ووحدة وسيادة السودان من الانهيار والتقسيم الجهوي هي الأولوية القصوى للحزب بوقف الـ ح.ر.ب، دون شروط، واستعادة الديمقراطية التعددية واستدامتها بالتنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية، في المرحلة الراهنة، وصولاً إلى بناء ميزان قوى شعبي قادر على استعادة المبادرة وصناعة القرار القومي والوطني المستقل لاستكمال مهام ما بعد الاستقلال.

عُقد المؤتمر الثاني عشر للحزب سنة ١٩٩٢، ثم تعذّر انعقاد المؤتمر الذي يليه لسنوات طويلة في ظل ظروف استثنائية عاشها العراق والحزب معًا. فقد جاء ذلك في عهد الشهيد صدام حسين، خلال سنوات العدوان الثلاثيني، والحصار الاقتصادي والسياسي الشامل، والقصف اليومي لشمال العراق وجنوبه، وصولًا إلى العدوان الواسع الذي طال عموم البلاد في عملية »ثعلب الصحراء.«

قد يرى البعض أن هذه الحيثيات تفسّر تأخّر انعقاد المؤتمر، لكنها لا تبرّره بالكامل. غير أن ما تلا ذلك من غزو واحتلال، وما رافقه من استهداف مادي ومعنوي للحزب على يد المحتل الأميركي، وحليفه الإيراني، ووكلائهما، جعل الأولوية القصوى تنصرف إلى حماية الحزب، تنظيمًا وأفرادًا. فكان الجهد منصبًا على الصمود والحفاظ على ما تبقى من البنية التنظيمية، إلى أن فقد الحزب عددًا كبيرًا من قياداته بين شهيد وأسير ومتوفّى، فتأجّل انعقاد المؤتمر مرة أخرى بفعل الضرورة القاهرة.

بين صدق الانتماء ومحاولات التسلّق

في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الحزب، برزت معادن الرجال كما يحدث في كل التجارب الكبرى. فظهر الصادقون الذين حرصوا على إرث الحزب وسمعته، وتوجّهوا نحو المستقبل بروح مسؤولة، محافظة على كرامة الحزب أمام جماهير الأمة وخصومه على حد سواء.

وفي المقابل، برزت فئة محدودة تورّمت ذواتها، وتوهّمت أن غياب القامات الكبرى يفتح لها الطريق لقيادة حزب بحجم البعث. لم يكن سلاح هؤلاء صدق الانتماء ولا الاستعداد للتضحية، بل محاولات النيل من القيادة التنظيمية ومن بقي ثابتًا على المبادئ. فاختلقوا الأكاذيب، وأمعنوا في التشويه، واستعملوا لغة نابية غريبة عن فكر البعث وأخلاق البعثيين.

وكان أخطر ما روّجوا له إثارة النعرات القطرية المقيتة، في محاولة لضرب الروح القومية الجامعة التي ميّزت الحزب تاريخيًا. وهي نزعة يرفضها ويرفض الانجرار إليها الرفاق الأصلاء في العراق قبل غيرهم. فأساؤوا، بوعي أو بغير وعي، إلى إرث العراق العظيم الذي احتضن الحزب وفتح أبوابه لكل البعثيين من مختلف أقطار الأمة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، إذ انساق وراء هذا الخطاب في بعض الأقطار نفرٌ قليل محدود الوزن والحضور، لا يمثّلون قواعد الحزب ولا تاريخه النضالي في بلدانهم، فوجدوا في هذه الفوضى فرصة للظهور، وانخرطوا بحماس في حملات التشويه والتخريب. هؤلاء لم يكونوا سوى صدى بعيد لذلك الخطاب المشوَّه، واصطفّوا موضوعيًا في الخندق ذاته مع دعاة الانشقاق، فساهموا في تضخيم خلاف محدود ومحاصر، ومحاولة تصويره كأنه انقسام واسع داخل الحزب.

وقد تحوّل بعض هؤلاء إلى أدوات نشطة في نشر الافتراءات، والتشكيك، وإثارة البلبلة عبر الفضاءات الافتراضية، من مواقع آمنة وبعيدة عن أي التزام تنظيمي حقيقي، في سلوك يفتقر إلى الحد الأدنى من المسؤولية الحزبية والأخلاق النضالية، ولا يمكن فهمه إلا بوصفه مشاركة فعلية في مشروع التخريب، وإن اختلفت الدوافع والذرائع.

وفي خضمّ هذه الفتنة، لم يكن المشهد غريبًا عن سنن التاريخ في التجارب الكبرى. فكما قيظ الله رجالًا في صدر الإسلام تصدوا لفتنة الردّة حفاظًا على الجماعة ووحدة المسار، قيظ الله قيادة صادقة داخل الحزب تتصدّى لهذه المحاولة التخريبية، لا بدافع الخصومة الشخصية، بل بدافع صون الكيان ومنع انزلاقه إلى التمزّق بعد استشهاد وغياب قياداته التاريخية.

لم يكن ذلك صراعًا على مواقع، بل مواجهة بين من أراد الحفاظ على وحدة الحزب واستمراريته، وبين من اندفع في مسار التفتيت تحت عناوين مضلِّلة. فوقفت القيادة موقف الحارس للفكرة والتنظيم معًا، تتحمّل كلفة الثبات في زمن الاضطراب، وتؤدي دورًا فرضته الضرورة التاريخية لحماية الجماعة من التبعثر.

الضرورة التاريخية لحماية الجماعة من التبعثر

المؤتمر القومي الثالث عشر: استعادة المبادرة

الناطق باسم البعث في السودان. عادل خلف الله:

استراتيجية الاستنهاض القومي تضع العمل الجبهوي في قلب عملية التحول الديموقراطي.

أكد الناطق الرسمي باسم حزب البعث العربي الاشتراكي المهندس عادل خلف الله في تصريح لـ"الهدف" أن مخرجات المؤتمر القومي الثالث عشر تمثل تدشيناً لمرحلة جديدة من "الفعل النضالي الاستباقي" الذي يتجاوز رد الفعل الذي ساد ردحاً من الوقت إلى المبادرة التاريخية القائمة على إدخال الجماهير والقضية القومية في صلب مفردات النضال اليومي وفي قلب الصراع السياسي والاجتماعي والانتقال بأدواته من موقع الانكفاء والتلقي إلى الفعل النضالي المنظم ونحو آفاق "الجبهة الشعبية العريضة".

وأوضح خلف الله أن حزب البعث، الذي جاء انعقاد مؤتمره القومي الثالث عشر دليلاً على حيوية الأمة وعافية طلائعها التحررية تزامناً مع اشتداد العدوان على العديد من أقطارها الذي يباشره العدو الصهيوني والتكالب على ثرواتها ومواردها وممراتها المائية والتي أطلق عليها المؤتمر "الإطباق الشامل" الذي تغذيه التدخلات الإقليمية والدولية إلى جانب الحروب ومنها الـ ح.رب العبثية في السودان التي توشك من إكمال عامها الثالث، وتفلت النظام الأمريكي من قواعد وقوانين الشرعية الدولية، وانطلاقاً من كل ذلك، يرى حزب البعث في العمل الجبهوي ضرورة

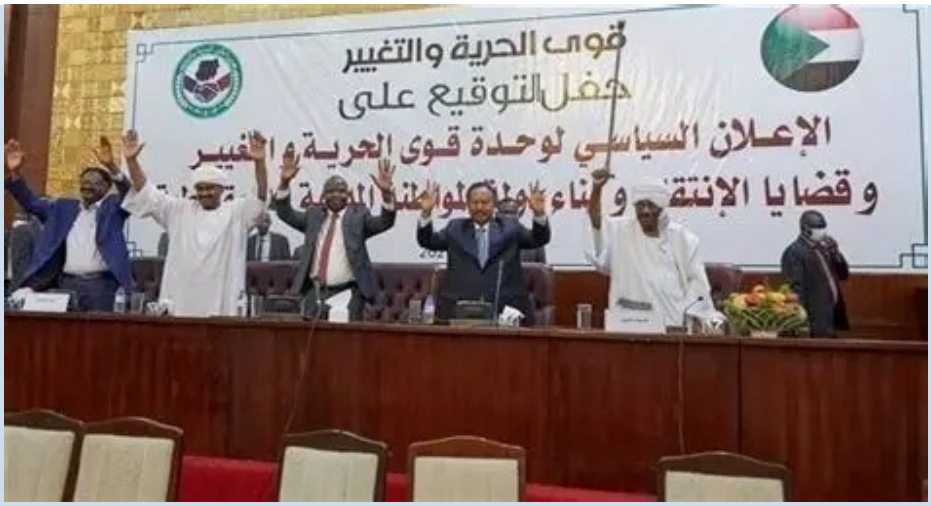

وجودية لمواجهة مشاريع التفتيت والاحتلالات الإقليمية، ويؤشر على أهمية موقفه الذي تبناه منذ ما قبل حرب ١٥ أبريل ٢٠٢٣م بالدعوة لبناء الجبهة الشعبية العريضة للديمقراطية والتغيير، ليجيء المؤتمر القومي مؤكداً على أولويتها قومياً ووطنياً.

وأشار الناطق الرسمي إلى أن استراتيجية وبرنامج العمل ترتكز على "ثنائية التحرير والتغيير"، حيث لا يمكن الفصل بين مقاومة التدخلات الخارجية وبين النضال الواسع لبناء "الدولة المدنية" القائمة على المواطنة المتساوية والتعددية والتداول السلمي للسلطة والعدالة الاجتماعية والفصل بين السلطات وسيادة القانون، وأضاف: "انفتاح حزب البعث جبهوياً وجماهيرياً ليس توجهاً تكتيكياً أو طارئاً، بل هو التزام استراتيجي بمبدأ الديمقراطية كناظم للحياة السياسية وبالحلول السلمية لقضايا النضال الوطني وتعزيز مقاومة الاحتلال والتدخلات الخارجية والتطبيع بحسبانه طريقاً تراكمياً محققاً للصمود وللانتصار والحفاظ على البنيان الوطني موحداً، واعتبار أي تهديد لوحدة أي قطر عربي هو تهديد مباشر للأمن القومي العربي وهو ما يحفز لبذل المزيد من الجهود والمبادرات الوطنية الرامية لوضع حد للـ ح.رب وفضح وتعرية خطاب أطرافها وممولها، الرامي لتحويلها لـ ح.رب استنزاف، لا يجني شعبنا منها سوى الدمار والخراب وتبديد ثرواته وتهديد وحدته واستقراره، بمزاعم الحسم العسكري، عبر صب كل الطاقات والجهود في مجرى تشكيل الجبهة الشعبية العريضة، لوقف الـ ح.رب وإعادة الإعمار، وللديمقراطية والتغيير".

في خضم هذه الظروف، جاء انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر ليشكّل محطة مفصلية في استعادة المبادرة التنظيمية والفكرية. فقد اجتمعت نخبة من البعثيين الصادقين، وتحمّلوا أعباء اللقاء المادي والأمني، وأنجزوا مؤتمرًا يُعد من أنجح المؤتمرات قياسًا بظروفه ومكانه ومخرجاته.

ومنذ شعار المؤتمر:

«استنهاض الأمة والثبات على العهد النضالي والوفاء لشهداء الحزب والأمة»، بدا واضحًا أن المؤتمر يسعى إلى إعادة تثبيت البوصلة القومية والنضالية للحزب.

قراءة في بيان المؤتمر القومي ١٣

١) في تشخيص الواقع العربي – مكامن قوة

قدّم البيان تصورًا شاملًا لمشهد عربي معقّد، تتقاطع فيه عناصر العدوان الصهيوني، واستمرار الهيمنة الأميركية، وتصاعد التدخلات الإقليمية، مع أزمات داخلية بنيوية تضرب الدولة الوطنية والنظام العربي الرسمي.

ويُحسب للنص ربطه بين التفكك الداخلي والضغط الخارجي ضمن إطار الصراع الإمبريالي–الاستعماري، مع إقرار ضمني بدور العامل الذاتي العربي في تعميق الأزمة.

٢) في الرؤية القومية والاستراتيجية النضالية – نقاط إيجابية

إعادة التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية، وربطها بالعراق وسائر ساحات الصراع، يعكس فهمًا متماسكًا لوحدة الأمن القومي العربي.

كما أن الربط بين المقاومة والعمل الجماهيري الواسع، وعدم حصرها في بعدها العسكري فقط، يمثّل تطورًا مهمًا في الخطاب.

٣) في المسألة الديمقراطية والدولة الوطنية – إضافة نوعية

يحمل البيان لغة أكثر انفتاحًا تجاه مفاهيم التعددية، والمواطنة، وتداول السلطة، مع ربط ذلك بحماية الدولة الوطنية من مشاريع التفكيك، وهو تطوّر لافت مقارنة بخطابات سابقة.

٤) في الخطاب السياسي واللغة – مزايا واضحة

حافظ البيان على لغة قومية جامعة، قادرة على مواجهة خطاب التطبيع واليأس، مع مستوى تعبوي منسجم مع طبيعة المرحلة.

٥) في مقاربة التحولات الدولية – قراءة موفّقة

أشار البيان إلى تحوّل نسبي في الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية، ودعا إلى الانفتاح على قوى تقدمية غير رسمية، بما يعكس وعيًا سياسيًا متقدمًا بطبيعة المرحلة الدولية.

خلاصة تركيبية

ينجح البيان في:

تثبيت سردية قومية مقاومة في مرحلة التفكك والاضطراب

الدفاع عن الهوية القومية في مواجهة التطبيع

إدماج البعد الديمقراطي في الخطاب البعثي بصيغة أكثر انفتاحًا

ويعكس وعيًا جديًا بحجم التحديات التي تواجه الأمة، مع تطور ملحوظ في اللغة السياسية والرؤية العامة. غير أن استكمال هذا المسار يبقى مرهونًا بتعميق المراجعة الفكرية والتنظيمية، بما يتيح تجديد الفكرة القومية خارج أسر التجربة الماضية، مع الحفاظ على جوهرها التحرّري.

في نتائج المؤتمر والقيادة

أفرز المؤتمر قيادة عكست التوازن والوفاء وحسن التمثيل، عبر انتخاب أعضاء من المؤتمر، وتثبيت من وقع اختيارهم سابقًا لتعزيز القيادة القومية، إلى جانب تصعيد رفاق من أقطار متعددة لا يمكن إنكار دورها في العمل القومي.

خاتمة

لقد شكّل المؤتمر القومي الثالث عشر خطوة مهمة في لملمة الصف، واستعادة المبادرة، وتثبيت الاتجاه القومي الجامع. ومن الطبيعي أن يثير هذا النجاح امتعاض دعاة الفرقة والانقسام، لكن مسار الحزب يظل مرهونًا بإرادة الصادقين وتمسّكهم بالمبادئ.

الرحمة والخلود للشهداء،

والمجد للأمة،

بدأ الرذازذ يغازل التربة، فلننتظر الصيب.

المؤتمر القومي الـ١٣: أبو خليل والشوتري ضمن أعضاء القيادة القومية الجديدة.

خالد ضياء الدين

قلتُ في مقال سابق (اجتهادًا) إن القيادة القومية ستعلن عن معلومات مؤتمرها القومي الأخير وفق تقديرها وتدبيرها، وليس وفق ما »يطلبه المستعجلون .«فما تواجهه القيادة القومية في هذه المرحلة من تحديات لم يمرّ به الحزب منذ نشأته. فبعد توسعه المليوني في أقطار الأمة العربية، ولا سيما في قطر العراق الذي كان يحكمه الحزب، يعلم الجميع ماذا يعني أن يحكم حزب، وكيف يتسلل إليه البعض بدوافع ومصالح خاصة.

ولا ننسى بيان الحزب بعد احتلال العراق واعتقال وتصفية قياداته في الشوارع، حين أحجم البعض وغادر ساحة النضال، تاركًا المؤمنين الحقيقيين يقاومون ويعيدون تنظيم الصفوف بقيادة المجاهد عزة الدوري والسنهوري وثلة من الخُلّص الخيرين. وفي ذلك الوقت أصدرت القيادة بيانًا حول من غادروا جاء فيه:

(الحمد لله الذي خلّص حزبنا من الحشائش الزائدة).

بعض تلك »الحشائش «التقطتها جهات معادية، وسقتها لتعيد غرسها من جديد بغية إضعاف تربة البعث، لكن إرادة الشرفاء كانت سدًا منيعًا، فحاولت تلك الحشائش محاكاة طلع البعث والنيل من أشجاره السامقة المتجذرة.

مقال الدكتور الشوتري حول حادثة اغ.تيال سيف الإسلام القذافي لفت نظري لاحتفاظه بصفة عضو القيادة القومية والأمين العام لحزب البعث في الجزائر. وكذلك تهنئة الأستاذ المناضل أبو خليل المنشورة في موقع طليعة لبنان بمناسبة الذكرى الـ٦٣ لثورة ١٤ رمضان، والمعنونة للرفيق المناضل أبو خليل (عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أمين سر قيادة قطر العراق).

هذه التهنئة والمقال جاءا بعد المؤتمر القومي الـ١٣، ولمن يطالبون بمعرفة الأسماء والمعلومات، فإن عليهم متابعة ما يُعلن رسميًا من القيادة القومية، أو ما يُفهم ضمنيًا عبر هذه المقالات وغيرها. ومن المؤكد أن أحدًا لا ينتظر تفاصيل التفاصيل، إذ لم يحدث ذلك منذ المؤتمر التأسيسي للحزب عام ١٩٤٧ ولا في المؤتمرات اللاحقة، فلماذا يُطلب من القيادة القومية الحالية ما لم تقم به سابقاتها؟

الذين يختبئون خلف الحشائش اليابسة، ممسكين بأقلامهم وينتظرون أي حركة لتوجيه سهامهم السامة، عليهم أن ينتظروا أطول ويستعدوا لخيبة أكبر، وهم يرون دروع التنظيم والسرية تحمي القيادة والحزب من السيولة والتغريد خارج السرب.

هتافات البعثيين تجدد انتماءهم لا لأشخاص، بل للفكر والعقيدة، ولمن ينبرون للقيادة في مرحلة تفصل بين الخيط الأبيض والخيط الأسود، معلنة دخول زمن الصيام عن الكلام لصالح العمل. أما الزبد فيذهب جفاء، ويبقى ما ينفع البعث والأمة.

في تاريخ البعث محطات مفصلية يذكرها البعثيون: المؤتمر الأول، أول قراءة لكتاب في سبيل البعث، المنطلقات النظرية، نقطة البداية، المشاركة في القادسية الثانية وأم المعارك والحواسم، ثم التحدي الأكبر بإعادة تنظيم الحزب في العراق ومواجهة محاولة الاجتثاث، وأخيرًا المؤتمر القومي الـ١٣.

وما بين حكمة الشيوخ واندفاع الشباب تبلورت إرادة صلبة، بيدٍ تحمل المبادئ وبالأخرى تذود عنها. إنها راية محمية بإرادة البعثيين الحقيقيين، لا أولئك الذين يرفعون صورًا للضرر أو يختبئون خلف شعارات أفرغوها من مضمونها.

إن إعلان الولاء لأهداف صدام حسين وعزت الدوري وطه ياسين رمضان وبقية العقد الفريد من شهداء البعث، يتجسد بالانتماء للفكر والتنظيم الذي هتفوا له في ردهات المحاكم وعلى منصات الإعدام أمام الجلادين. هتفوا: عاش البعث، فأين أنتم ممن يعملون على وضع الحزب في حبل المشنقة وتبادل نخب فنائه لو استطاعوا؟

(محال أن تموت وأنت حي، كيف يموت
ميلاد وجيل..
فبعث الموت أمر مستطاع، وموت
البعث شيء مستحيل).

في مواجهة استراتيجيات الإقصاء
تقرير أعمال المؤتمر القومي الثالث عشر:
قلم: ماجد الغوث

مقدمة: إرادة الانبعاث

في لحظة تاريخية فارقة، وتحت وطأة استهداف ممنهج تمثل في محاولات سن "قوانين الاجتثاث" والتضييق الأمني الشامل، برهن حزب البعث العربي الاشتراكي على حيويته وعمق جذوره. لقد جاء انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر ليجسد استراتيجية "الاستمرارية والتحدي"، محولاً الحصار إلى فرصة لإثبات الصلابة التنظيمية والقدرة على الفعل تحت أقسى الظروف.

أولاً: الاستراتيجية التحضيرية (ثلاثة أشهر من البناء الصامت)

لم يكن المؤتمر وليد الصدفة، بل نتاج عمل دؤوب استمر لأكثر من ثلاثة أشهر متتالية، تميز بـ:

*الإعداد الفكري والوثائقي: مراجعة وتجهيز وتنقيح كافة الوثائق المقرر عرضها أمام المؤتمر لعدة مرات، لضمان دقة الطرح وتماسكه.

*الاستقلالية والالتزام: تجلى نبل الانتماء في تحمل الرفاق المشاركين لنفقات سفرهم وإعاشتهم من مواردهم الخاصة، تأكيداً على استقلالية الإرادة الحزبية.

*الوعي الأمني: جرت التحضيرات بوعي وانضباط وسرية غير مسبوقة، مما أجهض محاولات الرصد الأمنية المتربصة بحركات القيادة.

ثانياً: المداولات والتمثيل القومي

شكلت جلسات المؤتمر التي استمرت ليومين متتاليين منصة ديمقراطية رفيعة المستوى:

*وحدة الأقطار: تمثل في المؤتمر كافة تنظيمات الأقطار دون استثناء، عبر ممثلين تم اختيارهم وفق اللوائح والضوابط الصارمة المنظمة للمؤتمرات القومية.

*المراجعة الشاملة: نوقشت الأوراق السياسية والتنظيمية بعمق، مع إجراء مراجعة دقيقة للقضايا الفكرية لربط النظرية بالواقع الراهن وتحدياته.

ثالثاً: البناء القيادي والمخرجات

توجت الجلسات الحوارية (الفكرية والثقافية والسياسية) بترسيخ المؤسسية عبر:

١.انتخاب القيادة القومية: كخطوة أخيرة تعكس التوافق والالتزام بالنهج الديمقراطي.

٢.هيكلة القيادة العليا: انتخاب الأمين العام للحزب، ومساعديه، وأعضاء الاحتياط، لضمان تدفق الدماء القيادية واستقرار المؤسسة.

رابعاً: خلاصة التحدي (النجاح الاستراتيجي)

إن انعقاد المؤتمر في ظل أجواء "التتبع والاجتثاث" يعد نجاحاً كبيراً يثبت أن قيادة البعث وقواعده أقوى من محاولات النيل منها. لقد استطاع الحزب عبور "رادارات" المراقبة الأمنية بفضل الانضباط العالي، محولاً المؤتمر إلى وثيقة صمود تعلن للعالم أن الفكر الحي لا تمحوه القوانين الإقصائية.

استعادة فلسطين سادساً
قراءة في مؤتمر التحدي الأكبر ١٣ لحزب البعث
قلم: ماجد الغوث

من هامش التفاوض إلى قلب الصراع القومي - قراءة في بيان المؤتمر القومي الثالث عشر ٢٠٢٦م

ما إن تُذكر فلسطين حتى تُستدعى المشاعر، لكن قلما تُستدعى العقول. هذا الفصل بين القلب والعقل هو أخطر ما أصاب القضية، وتحويلها من معادلة سياسية استعمارية إلى قضية تعاطف إنساني. بيان المؤتمر القومي الثالث عشر يحاول رأب هذا الصدع.

تناول البيان (إن بلورة هذا المشروع وترجمته في مفردات عملية هو الذي يعيد لقضية فلسطين مركزيتها في صلب قضايا النضال العربي وهو الذي يضع قضية العراق في مصاف القضية المركزية بالنظر إلى النتائج المدمرة التي ترتبت عن احتلال العراق وتدمير بنيته الوطنية على الواقع القومي برمته)

ليست فلسطين قضية من بين قضايا، ولا ملفًا يمكن تأجيله أو إدارته وفق ميزان المصالح المرحلية، بل هي مركز الصراع العربي الحديث، والنقطة التي تتكثّف عندها أسئلة الوجود والهوية والسيادة. ومن هنا، يكتسب تأكيد بيان المؤتمر القومي الثالث عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي على مركزية فلسطين معناه العميق، بوصفه استعادة واعية للبوصلة القومية في زمن كادت فيه الاتجاهات أن تضيع.

في الفكر البعثي، لم تكن فلسطين يومًا قضية تضامن، ولا ملف صراع حدود، بل كانت الامتحان التاريخي لوعي الأمة بذاتها. فالأمة التي تقبل بعزل فلسطين عن مشروعها القومي، هي أمة تقبل بعزل نفسها عن تاريخها ورسالتها. ومن هنا، فإن مركزية فلسطين لا تنبع من مظلوميتها، بل من كونها المعيار الذي تُقاس به درجة حضور الأمة في التاريخ.

لقد كان أحد أخطر ما أصاب الوعي العربي خلال العقود الأخيرة هو نقل فلسطين من موقع القلب إلى موقع الهامش. لم يتم ذلك دفعة واحدة، بل عبر مسار طويل من التفكيك، حيث تم تحويل القضية من مسألة تحرر قومي إلى نزاع حدودي، ومن صراع وجود إلى ملف تفاوضي، ومن شأن عربي جامع إلى عبء محلي على شعب أعزل. وحين تُعزل فلسطين عن عمقها العربي، لا تُضعف وحدها، بل يُفتح الباب واسعًا أمام تفكيك المنطقة بأكملها.

وليس حضور فلسطين في الوعي العربي وليد النكبة عام ١٩٤٨، ولا نتاج الصراع المعاصر فحسب، بل هو امتداد تاريخي عميق ارتبط بموقع هذه الأرض في الضمير الحضاري للأمة. فمنذ معركة حطين عام ١١٨٧م التي أعادت القدس إلى الفضاء العربي الإسلامي، إلى عين جالوت عام ١٢٦٠م التي أوقفت الزحف المغولي نحو قلب المشرق، ظلّ الدفاع عن هذه الجغرافيا تعبيرًا عن الدفاع عن هوية المنطقة ومصيرها.

وفي العصر الحديث، لم تتوقف فلسطين عن كونها بؤرة اشتباك تاريخي، من حرب ١٩٤٨ وما تلاها من تهجير وتشريد، إلى معركة الكرامة عام ١٩٦٨ التي أعادت الاعتبار لفكرة الصمود العربي، إلى الانتفاضات الفلسطينية المتعاقبة، وصولًا إلى جولات المواجهة في غزة. هذه المحطات، على تباعدها الزمني، تكشف حقيقة واحدة: أن فلسطين لم تكن يومًا قضية حدود، بل ساحة اختبار متكرر لقدرة الأمة على الدفاع عن ذاتها. وحين تُقرأ هذه الوقائع في سياقها التاريخي، يتضح أن محاولة اختزال فلسطين في ملف تفاوضي حديث ليست إلا قطيعة مع قرون من الوعي العربي الذي رأى في هذه الأرض خط الدفاع الأول عن وجوده الحضاري.

ويتجلى هذا التحويل في محطات تاريخية واضحة، من مرحلة إدارة الحرب بوصفها مسؤولية الجيوش النظامية للدول العربية بعد ١٩٤٨ إلى مؤتمر مدريد ١٩٩١ الذي حول الصراع إلى مفاوضات ثنائية، ومن ثم إلى مبادرة السلام العربية ٢٠٠٢ التي قبلت بإطار القرار ٢٤٢، وصولاً إلى اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ التي اختزلت القضية في سلطة حكم ذاتي محدود.

لم يكن الخلل في مسار التفاوض أنه لم يُحقق نتائج، بل في أنه قام على افتراض يناقض الفلسفة القومية ذاتها: افتراض أن الصراع مع المشروع الص.هيوني يمكن اختزاله في نزاع حدودي. بينما يراه الفكر البعثي صراع مشروعين تاريخيين: مشروع أمة ذات رسالة حضارية، ومشروع استيطاني وظيفي وُضع ليمنع هذه الأمة من أن تكون.

ينطلق البيان من إدراك واضح لهذه الحقيقة، في أن المشروع الصهيوني لم يكن يومًا مشروعًا فلسطينيًا محضًا، بل مشروعًا استيطانيًا وظيفيًا، وُضع في قلب الوطن العربي ليكون أداة دائمة لإعادة تشكيل المنطقة، وضرب وحدتها، واستنزاف قدراتها. لذلك، فإن التعامل مع فلسطين خارج إطار الصراع القومي الشامل هو، في جوهره، قبول غير معلن بقواعد اللعبة التي فرضها العدو.

لذلك، فإن عزل فلسطين عن إطارها القومي لم يُضعف القضية الفلسطينية فحسب، بل ضرب الفكرة القومية في أساسها. لأن فلسطين في الوعي البعثي ليست جزءًا من الوطن العربي، بل هي النقطة التي تتكثف عندها معاني الوحدة والحرية والرسالة.

وهذا ما تؤكده الوثائق الدولية، حيث اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الصهيونية شكلاً من أشكال العن.صرية (القرار ٣٣٧٩، ١٩٧٥)، قبل أن يُلغى تحت ضغوط سياسية عام ١٩٩١، في دلالة واضحة على تحولات موازين القوى الدولية لا على تغيّر حقيقة الوصف.كما أن نظام الفصل الع.نصري الإس.رائيلي يشكل انت.هاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني حسب تقارير الأمم المتحدة المتتالية منذ ٢٠١٧ .

ويعيد المؤتمر القومي الثالث عشر التأكيد على أن فلسطين هي معيار الصدق القومي. فالمواقف منها تكشف حقيقة المشاريع، وتفضح الخطابات. من يساوم عليها، يساوم على الأمة، ومن يقبل بعزلها، يقبل بعزل أي قطر عربي عند أول اختبار، ومن يختزلها في تضامن لفظي، يساهم—بقصد أو بغير قصد—في إفراغها من معناها التحرري.

لكن البيان لا يتعامل مع فلسطين بوصفها رمزًا ثابتًا، بل بوصفها قضية حيّة تتطلب تجديد أدوات الفعل. فالمقاومة الفلسطينية، التي شكّلت عبر تاريخها رافعة وعي عربي، تواجه اليوم محاولة سحقها عسكريًا، ومحاولة تطويعها سياسيًا. وفي مواجهة ذلك، يؤكد المؤتمر أن المقاومة ليست خيارًا أخلاقيًا فحسب، بل ضرورة تاريخية، وأن دعمها لا يكون بالشعارات، بل بإعادة إدماجها في سياقها العربي الطبيعي.

وحيث يتطلب التجديد الفعلي الانتقال من المقاومة التقليدية إلى، مقاومة قانونية دولية (ملاحقة جرائم الحرب)، مقاومة اقتصادية (مقاطعة شاملة)، مقاومة ثقافية (حماية الرواية التاريخية)، ومقاومة سياسية (بناء تحالفات دولية جديدة مع الجنوب العالمي.

إن أخطر ما في المرحلة الراهنة هو محاولات تطبيع الهزيمة، لا التطبيع السياسي فقط. أي تحويل القبول بالأمر الواقع إلى عقلانية، والمساومة إلى واقعية، والتخلي إلى حكمة سياسية. وهنا يأتي دور الفكر القومي كما يطرحه البيان: كقوة نقدية تفضح هذا الانقلاب في المفاهيم، وتعيد تسمية الأشياء بأسمائها. فالتخلي ليس سلامًا، والتطبيع ليس استقرارًا، وتهميش فلسطين ليس طريقًا إلى التنمية، بل مدخلًا لمزيد من الارتهان.

ويربط المؤتمر القومي الثالث عشر بين فلسطين وسائر ساحات الصراع العربي. فما جرى ويجري في العراق، وسوريا، ولبنان، والسودان، واليمن، ليس منفصلًا عن محاولة كسر الحلقة المركزية للصراع. فحين تُستباح دولة عربية، أو تُفكك، أو تُدفع إلى حرب أهلية، فإن ذلك يخدم—بشكل مباشر أو غير مباشر—إزاحة فلسطين عن مركز الوعي، وتحويل الصراع إلى نزاعات داخلية لا نهاية لها.

من هنا، فإن استعادة فلسطين إلى قلب المشروع القومي لا تعني تجاهل الأزمات الأخرى، بل فهمها ضمن سياق واحد. فالأمن القومي العربي، كما يؤكد البيان، لا يتجزأ، وأي اختراق في قطر هو اختراق في الجسد كله. وفلسطين، بوصفها الخاصرة المكشوفة، تبقى الاختبار الأكثر حساسية لهذا الفهم.

إن ما يدعو إليه المؤتمر القومي الثالث عشر ليس العودة إلى خطاب عاطفي مستهلك، بل إعادة بناء معنى فلسطين في الوعي العربي المعاصر، فلسطين كقضية تحرر، كمرآة للكرامة، وكشرط لإعادة توازن الأمة العربية مع ذاتها ومع العالم. وحين تستعاد فلسطين إلى هذا الموقع، لا تعود عبئًا، بل تصبح مصدر قوة، ورافعة وعي، ونقطة انطلاق لمشروع تحرري عربي متجدد.

إن استعادة فلسطين إلى مركز المشروع القومي ليست استعادة قضية، بل استعادة تعريف الأمة لنفسها. فحين تعود فلسطين إلى موقعها الطبيعي، تعود معها مفاهيم الوحدة، والمصير المشترك، والرسالة التاريخية، ويستعيد الفكر القومي منطقه الداخلي الذي تعرّض للتفكيك طوال عقود.

ففي عالم لا يحترم إلا الأقوياء، لا تُقاس قوة الأمة بعدد بياناتها، بل بقدرتها على حماية قضيتها المركزية. وفلسطين، كما يذكّرنا المؤتمر القومي الثالث عشر، ليست مسألة تضامن، بل مسألة مصير.

الجبهة الشعبية القومية:
لماذا تصبح شرط الانتصار في رؤية المؤتمر القومي الثالث عشر ٢٠٢٦؟

أ. طارق عبد اللطيف أبوعكرمة

بينما تتكاثر المشاريع التفتيتية للأمة، ويُعاد إنتاج الهزائم بصيغ جديدة، يظل السؤال الملح: لماذا تتفوق أدوات التفكيك على أدوات التوحيد؟ بيان المؤتمر القومي الثالث عشر يجيب بأن السر في الجبهة الشعبية القومية. ليست أزمة الأمة العربية اليوم في غياب الشعارات، ولا في فقر الخطابات، بل في غياب الأداة القادرة على تحويل الوعي إلى قوة. فبين وضوح التناقض مع مشاريع الهيمنة، واتساع قاعدة المتضررين منها، ظلّ الفعل القومي منقسمًا، متشظيًا، وعاجزًا عن الارتقاء إلى مستوى اللحظة التاريخية. من هنا، يكتسب تأكيد بيان المؤتمر القومي الثالث عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي على خيار الجبهة الشعبية القومية دلالته العميقة، بوصفه شرطًا سياسيًا وتاريخيًا للخروج من حالة الاستنزاف.

لقد أشار بيان المؤتمر القومي بوضوح الى أن المؤتمر (لقد وجهّ بضرورة وضع برامج تنفيذية لكل مسار نضالي، وخاصة تلك المتعلقة بفتح الحوارات مع القوى والشخصيات الوطنية للإسراع بوضع الأسس لقيام الجبهة الشعبية القومية على المستوى القومي والجبهات الوطنية على مستوى الأقطار التي تتوفر فيها المعطيات الذاتية والموضوعية لقيام هذه الجبهات).

وهذا المعنى للجبهة ليس طارئًا على الفكر البعثي. فقد أكد القائد المؤسس الأستاذ ميشيل عفلق مبكرًا أن الحزب لا يمكن أن يكون بديلًا عن الأمة، بل أداة لإطلاق طاقاتها، وأن لحظات الخطر القومي تفرض الانتقال من العمل الحزبي المنفرد إلى العمل الجبهوي الواسع الذي تتوحد فيه القوى الوطنية حول برنامج تحرري جامع.

يعيد البيان طرح فكرة الجبهة لا كشعار تعبوي، ولا كتجميع شكلي للقوى، بل كإجابة استراتيجية على واقع عربي تتداخل فيه الهزيمة العسكرية مع التفكك الاجتماعي، والتبعية الاقتصادية مع الانقسام السياسي. فالإطباق الشامل الذي تتعرض له الأمة، كما يشخّصه المؤتمر، لا يمكن مواجهته بتنظيم منفرد، ولا بحزب معزول، مهما بلغت صلابته أو نقاء خطابه.

إذن الجبهة الشعبية القومية، في هذا المعنى، ليست نفيًا لدور الحزب، بل توسيعًا لوظيفته التاريخية. فهي الإطار الذي تنتقل فيه الفكرة القومية من دائرة النخبة المنظمة إلى فضاء الفعل الاجتماعي الواسع. ومن دون هذا الانتقال، يبقى الوعي محصورًا، وتبقى المقاومة جزئية، وتظل المبادرة مؤجلة.

فالحزب، مهما بلغ من التنظيم والصلابة، يبقى إطارًا طليعيًا، بينما الجبهة هي الإطار الاجتماعي-السياسي الأوسع الذي تتحول فيه الفكرة إلى قوة شعبية. ومن دون هذا الامتداد، يبقى الحزب في موقع المبادِر لا القائد الفعلي لحركة المجتمع.

ويحذر البيان، بوضوح، من الخلط بين الجبهة بوصفها تحالفًا استراتيجيًا، وبين الاصطفافات التكتيكية الهشّة. فالجبهة التي يتحدث عنها المؤتمر القومي الثالث عشر لا تُبنى على المصالح الآنية، ولا على القواسم السطحية، بل على برنامج تحرري واضح يحدد: طبيعة الصراع، وهوية العدو، وأهداف المرحلة، وآليات العمل المشترك.

من دون هذا البرنامج، تتحول الجبهات إلى تكتلات ظرفية سرعان ما تتفكك عند أول اختبار، أو تنقلب إلى ساحات صراع داخلي تُستنزف فيها الطاقات بدل توجيهها نحو العدو الحقيقي.

ويتطلب بناء الجبهة الفعال آليات عملية تتمثل في مؤتمرات تأسيسية ديمقراطية، وهياكل تنسيق دائمة، وبرامج عمل مرحلية، وآليات فض نزاعات داخلية، وضمانات للتمثيل العادل للقوى المكونة، مع الحفاظ على المركزية الديمقراطية في القرارات الاستراتيجية.

كما يولي البيان أهمية مركزية للطابع الشعبي للجبهة. فالتجارب العربية السابقة أثبتت أن التحالفات النخبوية، مهما بدت متقدمة نظريًا، تفشل حين تنفصل عن القاعدة الاجتماعية. بالتالي فإن الجبهة الشعبية القومية ليست تجمع قيادات، بل حالة تعبئة مجتمعية، تستند إلى العمال والفلاحين، والمثقفين، والطلاب، والنساء، وكل الفئات المتضررة من الاستبداد والتبعية والتفتيت.

وقد أثبتت التجارب التحررية الكبرى أن الجبهات الشعبية كانت دائمًا أداة الانتصار الحاسم. فجبهة التحرير الوطني في الجزائر لم تكن حزبًا بل إطارًا جامعًا، وفي فيتنام شكّلت الجبهة الوطنية للتحرير الحاضنة السياسية والعسكرية للنصر، كما أن تجارب المقاومة في فلسطين ولبنان أثبتت أن اتساع الحاضنة الشعبية هو ما يمنح الفعل المقاوم قدرته على الاستمرار. وكما قدّمت التجربة العراقية قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ نموذجًا مختلفًا لفكرة الجبهة، ليس في ساحات المقاومة فقط، بل في إدارة الحكم الوطني ذاته. فقد شهد العراق قيام (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية)، التي جمعت قوى سياسية متعددة ضمن إطار جبهوي شارك في إدارة الدولة، وفي رسم السياسات العامة، وفي بناء مشروع وطني قائم على الاستقلال الاقتصادي، وتعزيز التعليم، وتوسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية. ورغم ما شاب التجربة لاحقًا من تعقيدات سياسية وصراعات داخلية، فإنها تظل مثالًا على أن فكرة الجبهة لم تكن في الفكر البعثي مجرد أداة مواجهة، بل صيغة حكم وطني تسعى إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية ضمن مشروع سيادي مستقل.

لكن التاريخ العربي أيضاً يحمل دروساً عن جبهات فاشلة منها الجبهة الوطنية اللبنانية التي رغم طابعها الإصلاحي الواسع، عجزت عن التحول إلى إطار وطني جامع بفعل تعقيدات البنية الطائفية وتدخلات الخارج، فانزلقت البلاد إلى الحرب الأهلية، تجارب التحالفات السياسية في السودان التي بقيت نُخبوية ولم تتحول إلى جبهة شعبية ذات برنامج تحرري واضح. وجبهات الربيع العربي التي تفككت أمام أول اختبار للسلطة.

وفي هذا السياق، يعيد المؤتمر القومي الثالث عشر الاعتبار للعلاقة العضوية بين الجبهة والديمقراطية. فالجبهة التي تُبنى على الإقصاء، أو تُدار بعقلية الوصاية، لا يمكن أن تكون أداة تحرر. فالديمقراطية هنا ليست شرطًا أخلاقيًا فحسب، بل شرطًا وظيفيًا لنجاح الجبهة واستمرارها. فالتعدد داخل الجبهة ليس ضعفًا، بل مصدر قوة، إذا أُدير ضمن إطار

برنامج واضح وانضباط نضالي مشترك.

والمفارقة أن فكرة الجبهة تبرز عادة في لحظات القوة، لكنها تصبح في لحظات الضعف ضرورة وجودية. فحين تتكاثر الهزائم الجزئية، يصبح توحيد القوى ليس خيارًا سياسيًا، بل شرطًا لمنع الانهيار الشامل.

ولا يغفل البيان عن المخاطر التي تهدد فكرة الجبهة، وفي مقدمتها محاولات الاحتواء الخارجي، والتفريغ السياسي، وتحويل الجبهات إلى واجهات تفاوضية بلا قدرة فعلية. ويتجلى التحدي العملي في: اختلاف المرجعيات الفكرية بين القوى المكونة، وتضارب المصالح الضيقة، وضغوط الخارج للتفريق بينها، وصعوبة بناء آلية قرار جماعي فعال، وتحدي الحفاظ على التوازن بين المرونة المطلوبة للجبهة والانضباط المطلوب للعمل المشترك. ولهذا، يشدد المؤتمر على استقلالية القرار الوطني والقومي، وعلى ضرورة أن تكون الجبهة أداة مقاومة، لا منصة تسوية على حساب الحقوق الأساسية للأمة.

إن استعادة مفهوم الجبهة الشعبية القومية، كما يطرحه المؤتمر القومي الثالث عشر، ليست عودة إلى الماضي، بل قراءة نقدية لتجارب القرن العشرين، واستخلاص واعٍ لدروس الفشل والنجاح. فالأمة التي تواجه مشروعًا متكاملًا لتفكيكها، لا يمكن أن تنتصر إلا بمشروع متكامل لمقاومته.

وفي عالم اليوم، تكتسب الجبهة بُعداً إقليمياً جديداً: فهي لا تعني فقط توحيد القوى داخل القطر الواحد، بل تعني أيضاً بناء شبكات تضامن بين الجبهات القطرية، وتنسيقاً على المستوى العربي العام، في مواجهة مشاريع التطبيع والتبعية التي تتخطى الحدود الوطنية.

ولهذا، فإن تأكيد بيان المؤتمر القومي الثالث عشر على الجبهة الشعبية القومية لم يرد في سياق تنظيري أو إنشائي، بل جاء ضمن برنامج مرحلي واضح ربط بين فتح الحوارات الوطنية، وبناء الأطر الجبهويّة، وتحويلها إلى أدوات فعل سياسي واجتماعي منظم. فالمؤتمر لم يكتفِ بالدعوة إلى الجبهة، بل وضعها ضمن آليات التنفيذ، باعتبارها الأداة العملية القادرة على نقل المشروع القومي من مستوى البيان إلى مستوى الفعل التاريخي.

تتمثل استراتيجية البناء المعاصر للجبهة في التالي: البناء من الأسفل) من القاعدة الشعبية إلى القيادة)، والبرنامج المرحلي (أهداف واضحة وقابلة للتحقيق)، والتمويل الذاتي (استقلال عن التمويل الخارجي)، والتواصل الجماهيري (خطاب يخاطب الجميع لا النخبة فقط)، ومن ثم آليات مرنة (تتكيف مع المستجدات دون التفكك.)

إذن الجبهة الشعبية القومية، كما يطرحها المؤتمر القومي الثالث عشر، ليست دعوة تنظيمية عابرة، بل استعادة لواحد من أهم قوانين العمل القومي في لحظات الخطر، وذلك من خلال توحيد الطاقات قبل استنزافها، وتوسيع دائرة الفعل قبل انكماشها. فهي الجسر الذي تنتقل عبره الأمة العربية من الوعي بحجم المأساة إلى القدرة على تغييرها، ومن تفرق الإرادات إلى وحدة المشروع. ومن دون هذا الجسر، يبقى النضال شجاعًا لكنه معزول، صادقًا لكنه محدود الأثر.

قيادة قطر العراق في الذكرى ال ٦٣ لثورة ١٤ رمضان (عروس الثورات):

سقطت سلطة الانحراف القومي ومهدت لثورة ١٧ - ٣٠ تموز المجيدة.

يا أبناء الشعب العراقي العظيم
يا أبناء الأمة العربية المجيدة
أيها البعثيون الأشاوس في العراق المحتل وعلى امتداد الوطن العربي

في ضحى مثل هذا اليوم قبل ثلاثة وستين عاماً، انطلق رفاقكم من الرعيل الأول من جيل البطولة، لينفذوا الصفحة الأولى من صفحات متعددة في ثورة الشعب العراقي وجيشه الباسل وطلائعهما الثورية في الثامن من شباط ١٩٦٣، بصدور مفتوحة وقلوب صلبة، تتطلع لنيل شرف الشهادة في سبيل المبادئ التي نذروا أنفسهم على طريق تحقيقها، فكان انتشارهم في بعض شوارع بغداد الحبيبة علامة مضيئة في سجل الأحداث المفصلية من تاريخ العراق الحديث، وكانت مؤشراً على أن ما شهده العراق في ذلك اليوم سجلَ أول تحرك شعبي حقيقي في التغييرات السياسية التي عاشها الوطن العربي في عقود الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

يا أبناء شعبنا الأبي
أيها المناضلون البعثيون

إن رفاقكم من جيل التضحية والفداء الذين انطلقوا في ضحى يوم الجمعة الرابع عشر من رمضان ١٣٨٢ هـ، ليرسموا مؤشر خط الانتقال من ظاهرة الانقلابات العسكرية التي شهدتها الساحة العربية بعد نكبة العرب بضياع فلسطين سنة ١٩٤٨، والتي تعكزت على تلك المأساة لإدخال الوطن العربي في دوامة الانقلابات العسكرية، ولكن حقيقة نوايا الانقلابيين كانت تنطلق من رغبة جامحة في الحكم والإمساك بمقاليد السلطة بلا برامج سياسية تؤشر لمستقبل أفضل، فكانت ثورة شباط بحق أول ثورة شعبية في تاريخ الوطن العربي الحديث.

ثورة شباط ورغم اختلال موازين القوة العسكرية التي كانت سائدة من بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ نتيجة تفرد تيارات شعوبية تتبادل الدعم مع الدكتاتورية الجديدة التي طفت على سطح الأحداث، فكانت تخطط لإدخال البلد في فوضى عابثة ستضرب أطنابها في أعماق المجتمع العراقي، نتيجة غياب الوعي والتخطيط السليم، فتراصفت معها قوى داعمة للدكتاتورية من منطق انتهازي، تلك القوى التي تنكرت لالتزاماتها العقدية، التي قامت عليها جبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الأحزاب الوطنية التي كانت تعمل لتصحيح المسار السياسي للعراق وإلغاء الارتباط بالأحلاف العسكرية، وإزالة القواعد العسكرية من العراق وسائر الاقطار العربية.

لكن تلك القوى والتي كانت جزءاً من جبهة الاتحاد الوطني سرعان ما انقلبت عليها ولما يزل حبر البيان الأول للثورة لم يجف بعد، فطفقت في مسيرة

تصفيات مشؤومة وممنهجة لحلفاء الأمس، وذلك عندما شعرت بأن الحكم الدكتاتوري الفردي منحها ما يكفي من الضوء الأخضر للهيمنة على الشارع العراقي، في لعبة سيئة تجسد عملياً شعار "فرق تسد" سيء الصيت، من أجل اللعب على توازن القوة بين الشركاء الذين فرقت بينهم أحداث ما بعد ثورة ١٩٥٨، فاطمأنت إلى أنها تحظى بدعم من مركز الدكتاتورية الذي عطل السلطات الثلاث، فبعد أن شعرت بغياب المحاسبة القانونية عن أفعالها، مارست إرهاباً مزدوجاً ارتكبت بموجبه الفظائع، مدعومة ببعض الجهات النافذة.تصفيات مشؤومة وممنهجة لحلفاء الأمس، وذلك عندما شعرت بأن الحكم الدكتاتوري الفردي منحها ما يكفي من الضوء الأخضر للهيمنة على الشارع العراقي، في لعبة سيئة تجسد عملياً شعار "فرق تسد" سيء الصيت، من أجل اللعب على توازن القوة بين الشركاء الذين فرقت بينهم أحداث ما بعد ثورة ١٩٥٨، فاطمأنت إلى أنها تحظى بدعم من مركز الدكتاتورية الذي عطل السلطات الثلاث، فبعد أن شعرت بغياب المحاسبة القانونية عن أفعالها، مارست إرهاباً مزدوجاً ارتكبت بموجبه الفظائع، مدعومة ببعض الجهات النافذة. فتحول العراق إلى ساحة صراع لم يعرف لها مثيلاً منذ قيام الحكم الوطني فيه في العقد الثاني من القرن الماضي، ذلك أنها استظلت بما وفره لها غياب حكم القانون من أسيجة الحماية من المساءلة القانونية، فعاثت في الأرض فساداً وانتهكت الحرمات وسفكت الدماء تحت نظر السلطة الدكتاتورية وتغطيتها، ولم يقتصر الأمر على هذا، بل تحولت المحاكم العسكرية الصورية، إلى سيف بيدها للقمع والبطش، فسيق العشرات من المعارضين للحكم الفردي من البعثيين وغيرهم من القوى الوطنية والقومية، إلى ساحات الإعدام وسط تململ مكبوت ولكنه كان يتعاظم مع كل جريمة تضاف إلى السجل الأسود للقوى المتسلطة على رقاب العراقيين.

لهذا كله ولأن تلك القوى المنحرفة أرادت ربط العراق مرة أخرى بسياسة المحاور والأحلاف العسكرية مع تغيير في بوصلتها، فقد توصل البعث إلى معادلة إنقاذ العراق من المنحدر الذي وصل إليه، وفي تخطيط حاذق رسمت قيادة البعث خطة الثورة لتفاجئ الحكام الذين ظنوا أنهم مانعتهم حصونهم، لتنفذ في يوم الجمعة وفي وقت لم يخطر ببال أحد من قادة النظام، فأدت صدمتهم الكبيرة إلى فقدان القدرة على القيادة والسيطرة على مسار الأحداث.

لقد أسقط انتشار مناضلي البعث على كثير من شوارع مدينة بغداد، وإحكامهم السيطرة على مداخلها، قدرة السلطة الحاكمة على التحكم بمسار الأحداث اللاحقة بعد أن فقدت عامل المبادأة فأصيبت بالشلل التام عن أي فعل أو رد فعل مضاد، وهذا ما سهل دخول القوات الداعمة للثورة إلى بغداد من أكثر من محور، وبعد حرب شوارع استمرت ثلاثة أيام، كتب مناضلو البعث فيها آخر سطر في سفر عروس الثورات، فانتصرت ثورة الشعب والبعث والجيش العراقي الباسل، رغم كل المحاولات اللئيمة لجر العراق إلى حرب أهلية تؤدي إلى جر العراق إلى شلالات من الدم.

إن إحياءنا لهذه الذكرى المجيدة، تعبير صادق عن الوفاء لتاريخ الحزب وتراثه الأصيلين والتمسك البطولي بفكر الحزب الذي يؤكد حضوره كل يوم في ضمير قياداته وفي إصرار مناضليه على المضي في طرق النضال حتى آخر الشوط، ولعل في انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر للحزب ما يجسد هذه المفاهيم، لا سيما التأكيد على أن حكمة الشيوخ وروح الشباب الوثابة، هما المحرك الذي يوجه السفينة إلى شواطئ النصر النهائي وحفظ تراث البعث وتضحيات الرعيل الأول من قادة الحزب الذين تحملوا الوزر الأعظم من تضحيات التأسيس والبناء المنهجي على أسلم الطرق وأوضحها.

تحية لأرواح شهداء عروس الثورات الذين ارتقوا سلم المجد صبيحة يوم الثورة وفي المواجهات العنيفة مع آخر ما بقي من حصون أعداء البعث وثورة رمضان المجيدة، وتحية لأرواح شهداء البعث عبر مسيرته الطويلة منذ أن تأسس في السابع من نيسان الخير إلى آخر من اختار الدفاع عن مبادئه واقفاً مقبلاً غير مدبر.

ولا يسعنا في ذكرى ثورة شباط إلا أن نحيي المؤتمر القومي الثالث عشر للحزب، الذي انعقد في ظل ظرف عصيب يعيشه مناضلو البعث في العراق وبقية الساحات، لا سيما تلك الساحات التي تحمل اسم البعث فيها وزر جرائم مروعة ألحقت باسمه ظلماً وعدواناً، ارتكبها طارئون على المسيرة من لصوص العصر الذين سطوا على اسم الحزب فأساؤوا إلى مبادئه وتاريخه النضالي عن نية مبيتة وسوء قصد، هذا المؤتمر الذي جسد الشرعية بوجه عمليات التحريف وتزييف الشعارات والسطو المتعدد المحاور على اسم الحزب وتاريخه المشرف المشرق.

تحية لأرواح قادة عروس الثورات ولكل مناضل ساهم في اغناء مسيرتها ووقفة خشوع أمام تضحياتهم الجسام وتحملهم العبء الأكبر في مواجهة سهام الغدر التي وجهها أعداء الأمة إلى صدورهم.

تحية وفاء ومجد لشهيد الأضحى القائد البعثي الكبير الرئيس صدام حسين، الذي صان المبادئ وجسدها في وقفته التي سيخلدها تاريخ الرجال إلى الأبد، عندما ضرب أنصع مثل في الإقدام والتضحية والفداء في مواجهة الموت بوقفة لن تتكرر، من أجل أن تنتصر الأمة على أعدائها التاريخيين وترتفع عالياً مبادئ البعث العظيم.

اللّه أكبر وليخسئ الخاسئون.

قيادة قطر العراق
لحزب البعث العربي الاشتراكي
بغداد الرشيد ٨ شباط ٢٠٢٦

طليعة لبنان بيرق مهنئاً بالذكرى ال ٦٣ لثورة ١٤ رمضان.

الرفيق المناضل ابو خليل عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ،امين سر قيادة قطر العراق المحترم.

الرفاق المناضلين اعضاء قيادة قطر العراق المحترمين

تحية رفاقية ، تحية العروبة والنضال

يسر القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ، ان تتقدم منكم وعبركم الى شعب العراق العظيم وكافة الرفاق في القطر ، باحر التحيات الرفاقية ،لمناسبة حلول الذكرى الثالثة والستين لثورة ١٤ رمضان المباركة ،تلك الثورة التي وصفت بعروس الثورات ومعها استعاد العراق وهجه القومي ،بعد الانحراف الخطير الذي تعرضت له ثورة١٤تموز المجيدة.

واذا كانت القوى المعادية للعراق ولامته العربية ، لم تتح لتلك الثورة ان تأخذ كامل امداءاتها في احداث التحول الجذري في حياة العراقيين واستنهاض مشروعهم الوطني الذي يحاكي طموح الامة في انهاء استلابها القومي والاجتماعي ، فإن النبض الثوري الذي يختزنه شعب العراق العظيم اعاد التعبير عن نفسه في ثورة ١٧-٣٠ تموز لعام ١٩٦٨ ، وهي الثورة التي اخذت على عاتقها حمل لواء مشروع الاستنهاض الوطني والقومي الشاملين، وهو مادفع مجدداً القوى المعادية لان تأتلف في حلف غير مقدس لضرب المسيرة النهضوية التي بنت مداميكها الثورة التي كانت وستبقى بانجازاتها واحدة من المنارات المضيئة في حياة الامة في عصرها الحديث.

واذا يستمر الرفاق في عراق العروبة ، قابضين على جمر المواقف المبدئية ، دفاعاً عن وحدة العراق وحماية لعروبته وانهاء كل اشكال الاحتلال الذي تعرض له في الظاهر ومن الباطن ، فلأن الحزب الذي قاد مسيرة النضال القومي والوطني والاجتماعي ، بقي على عهده النضالي وتمسكه بالثوابت التي حكمت مسيرته منذ مؤتمر التأسيس الاول الى مؤتمره القومي الثالث عشر . وهو اذ يجدد العهد النضالي لدفع مسيرة النضال العربي خطوات الى الامام مع تجاوز كل المعوقات التي تعترض المسيرة النضالية ، فلانه حزب الامة في توقها نحو التحرر والتقدم والوحدة وحمل رسالتها الخالدة الى الانسانية.

تحية لكم ايها الرفاق لمناسبة حلول الذكرى ال ٦٣لعروس الثورات ، ويقنياً ان الامة التي يحفل تاريخها بالايام الخالدة ستكون مع موعد جديد لانبعاثها المتجدد انطلاقاً من العراق الذي كان وسيبقى عصياً على قوى الاحتلال والشعوبية والتطييف لحياته السياسية والمجتمعية. وكما استطاعت القوى الحية في العراق ان تسقط انظمة الردة فهي قادرة بهمة المناضلين وصدقيتهم وثباتهم على اسقاط افرزات الاحتلال اياً كانت مسمياتها.

تحية لتلك الثورة ولابطالها الذين فجروها ، وتحية للشهداء الذين ما بخلوا يوماً في تقديم الغالي والنفيس دفاعاً عن العراق وعروبته ، وتحية لكل شهداء الامة من فلسطين الى العراق وفي كل ساحة سقطوا وهم يواجهون الاحتلال وعلى رأسهم شهيد الحج الاكبر قائد العراق والامين العام للحزب الرفيق صدام حسين.

عشتم ، وعاش العراق حراً عربياً موحداً ديموقراطياً ،

عاشت فلسطين ، عاشت الامة العربية.

بيروت في ٩/٢/٢٠٢٦.

البعث في تونس يبرق لقيادة قطر

الرفيق المناضل أبو خليل،

عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي

أمين سر قيادة قطر العراق المحترم

الرفيقات والرفاق المناضلون أعضاء قيادة قطر العراق،

تحية رفاقية، تحية العروبة والنضال،

يسرّ قيادة الحزب في تونس أن تتقدّم إليكم، ومن خلالكم إلى كافة الرفيقات والرفاق في العراق، وإلى شعب العراق العظيم، بأحرّ التحيات الرفاقية بمناسبة الذكرى ٦٣ لثورة ١٤ رمضان المباركة، عروس الثورات، التي جسّدت الوجه القومي الأصيل للعراق وعبّرت عنه في أنقى تجلياته.

وقد جاءت ثورة ١٧–٣٠ تموز لتكون الردّ الحاسم على محاولات إجهاض عروس الثورات، مؤكدة أن إرادة العراق القومية لا تُقهر، وأن مشروعه الوطني النهضوي عصيّ على الكسر. وهو ما استفزّ قوى الهيمنة والصهيونية ووكلاءهما الإقليميين والمحليين، فتكالبت على العراق عدواناً وغزواً واحتلالاً، ظنّاً منها أنها قادرة على اقتلاع جذوة العروبة من أرضه.

غير أن الروح المناضلة، والبعثية الصادقة المتجذّرة في وجدان العراق وشعبه، أثبتت أنها أعمق من كل محاولات الطمس، وأقدر على مواصلة النضال دفاعاً عن وحدة العراق، وصون هويته العربية، واستعادة دولته الحرة السيدة.

وفي هذا السياق، يبرز صمود حزب البعث العربي الاشتراكي واستمرارية نضاله رغم كل محاولات الاستهداف والإقصاء، ليؤكد أن البعث فكرة أمة لا تنكسر. وما انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر إلا دليل حيّ على هذا التعافي، وتجديد العهد على مواصلة مسيرة الاستنهاض القومي، والدفع بنضال الأمة خطوات إلى الأمام في مواجهة كل أشكال التفتيت والتبعية.

تحية لكم أيها الرفاق في هذه الذكرى الخالدة، ويقيننا أن العراق سيبقى عصياً على محاولات طمس هويته، وأن حزبَه ومناضلاته ومناضليه وشعبه قادرون على دحر الاحتلال، وكنس إفرازاته المتمثلة في العملية السياسية اللصوصية والطائفية والميليشياوية، حتى يعود العراق محور النضال القومي من أجل الوحدة والتحرر.

في رسالة للامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر الدكتور احمد شوتري الى رئيس الدولة:

الجزائر تبنى بوحدة ابنائها وتصان بدستورها.

#السيد_المحترم_عبد_المجيد_تبون
#رئيس_الجمهورية_الجزائرية_الديمقراطية_الشعبية
#تحية_تقدير_واحترام،

يشرفني، بصفتي الأمين العام لـ حزب البعث العربي الاشتراكي – الجزائر، أن أتوجّه إلى سيادتكم بهذا البيان انطلاقًا من حرص مسؤول على تعزيز المسار الوطني وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

في اللحظات المفصلية من تاريخ الأمم، تتحول المواقف إلى مسؤوليات وطنية، ويغدو القرار السياسي معيارًا لاتجاه المرحلة. والجزائر، التي استمدّت شرعيتها من تضحيات شهدائها ورسّخت كيانها بإرادة شعب مستقل في قراره، لم تكن يومًا دولة تُدار من خارج إرادتها أو تُختزل في صوت واحد. لقد قامت الدولة الوطنية على روح جامعة تستوعب التنوع وتؤطره ضمن وحدة دستورية تحمي التعددية بوصفها مصدر قوة وضمانة لاستدامة الاستقرار.

وانطلاقًا من هذا التصور، نؤكد أن التفعيل العملي لمبدأ التعددية السياسية يمثل استحقاقًا دستوريًا ووطنيًا يعكس نضج التجربة السياسية ويعزز الثقة في مؤسسات الدولة. وإن الانسجام بين النصوص الدستورية والتطبيق الإداري هو المقياس الحقيقي لرسوخ دولة القانون. وعليه، فإن اعتماد الحزب ومنحه الإطار القانوني الكامل لممارسة نشاطه العلني لا يشكّل مطلبًا فئويًا، بل يُعد تجسيدًا لمبدأ المساواة أمام القانون وتوسيعًا منظمًا لفضاء المشاركة السياسية.

ويؤكد الحزب، بمرجعيته القومية والتزامه الوطني، تمسكه بالعمل السياسي السلمي واحترام مؤسسات الجمهورية والعمل ضمن الأطر الشرعية، إيمانًا بأن قوة الدولة الجزائرية واستقرارها يمثلان الأساس لأي مشروع وطني جاد، لا سيما في ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة التي تستدعي جبهة داخلية متماسكة تقوم على الشراكة والثقة والاحتكام إلى الدستور.

إن تمكين القوى الوطنية الجادة من ممارسة حقها القانوني في التنظيم والمشاركة يشكل خطوة نوعية في ترقية الحياة السياسية وترسيخ دولة القانون. وإن اعتماد الحزب هو تعزيز لمناعة الدولة، وتوسيع لقاعدتها الشرعية، وتحصين لاستقرارها.

وإذ نرفع هذا الخطاب إلى سيادتكم، نجدد تأكيدنا على التزامنا بالعمل المسؤول في إطار الجمهورية، إيمانًا بأن الجزائر القوية تُبنى بوحدة أبنائها، وتُصان بدستورها، وتتقدم بإرادة سياسية شجاعة تفتح آفاق المستقبل.

حفظ الله الجزائر موحّدة، قوية، سيدة في قرارها.

وتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

صدر في: الجزائر ١٥/٠٢/٢٠٢٦

د. أحمد شوتري

التعددية السياسية في الجزائر بين النص الدستوري والممارسة الواقعية.

د. احمد شوتري

التعددية السياسية في الجزائر بين النص الدستوري والممارسة الواقعية

بقلم: أحمد شوتري

الأمين العام لـ حزب البعث العربي الاشتراكي – الجزائر

تعيش الجزائر مرحلة دقيقة من تاريخها السياسي، مرحلة يتقاطع فيها البحث عن الاستقرار مع ضرورة تجديد الشرعية السياسية وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق، تصبح مسألة التعددية الحزبية أكثر من مجرد تنظيم إداري؛ إنها اختبار فعلي لمدى قدرة الدولة على تحويل النصوص الدستورية إلى ممارسة مؤسساتية حقيقية.

الدستور الجزائري يقرّ بالتعددية السياسية ويكفل حرية إنشاء الأحزاب ضمن احترام الثوابت الوطنية. غير أن التحدي لا يكمن في النصوص، بل في كيفية إدارة المجال السياسي على نحو يعزز الثقة بدل أن يعمّق الهوة القائمة بين المواطن والمؤسسة السياسية.

لقد أظهرت التجارب الانتخابية الأخيرة أن جزءًا معتبرًا من المجتمع الجزائري ما زال يبحث عن بدائل سياسية واضحة المعالم. ففي الاستحقاق الرئاسي لسنة ٢٠١٩، تمكّن مشروعنا السياسي في حزب البعث العربي الاشتراكي – الجزائر من جمع ٤٦ ألف استمارة توقيع خلال خمسة عشر يومًا فقط، وهو رقم يعكس وجود قاعدة مهتمة بخيارات مختلفة خارج المعادلات التقليدية. وفي ٢٠٢٤، ورغم مناخ عزوف عام، تم جمع ١٥ ألف استمارة في ظرف سياسي معقد.

هذه الأرقام ليست مجرد معطيات انتخابية عابرة، بل مؤشرات على ديناميكية سياسية كامنة داخل المجتمع، تحتاج إلى فضاء منظم وقانوني لتتطور وتساهم إيجابيًا في الاستقرار الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإن مطلب اعتماد حزب البعث العربي الاشتراكي – الجزائر يندرج في إطار تفعيل النص الدستوري لا الخروج عنه. فالاعتماد القانوني ليس امتيازًا سياسيًا، بل حق ينظمه الدستور والقانون لكل تنظيم يستوفي الشروط القانونية ويحترم الثوابت الوطنية. إن تمكين الحزب من حقه في الاعتماد والعمل العلني المنظم من شأنه أن يعزز الشفافية، ويؤطر العمل السياسي في فضاء قانوني واضح، بدل ترك الطاقات الوطنية في هامش غير منظم.

إن الدول التي تسعى إلى الاستقرار طويل المدى تدرك أن توسيع المجال السياسي المنظم هو عنصر قوة لا ضعف. فالتعددية الحقيقية لا تُقاس بعدد الأحزاب المسجلة، بل بمدى قدرتها الفعلية على العمل، والمنافسة، والتأثير ضمن إطار دستوري واضح.

إن إدارة المجال السياسي عبر تضييق غير مبرر أو تأخير إداري مطوّل قد يمنح هدوءًا مؤقتًا، لكنه لا يصنع شرعية مستدامة. أما التمكين المنظم والمتكافئ للفاعلين السياسيين الجادين، فهو ما يحول الاختلاف إلى توازن، والتنافس إلى رافعة للمؤسسات.

إن الجزائر اليوم بحاجة إلى:

نخب سياسية منتجة للأفكار لا مستهلكة للخطابات.

منافسة برامج حقيقية في الاقتصاد والاجتماع والسيادة.

إعادة الثقة إلى الشباب عبر إشراكهم في مشروع وطني واضح المعالم.

كما أن الإصلاح السياسي لا ينبغي أن يُفهم كتهديد للاستقرار، بل كآلية لتعزيزه. فالدولة القوية ليست تلك التي تُضيّق على التعدد، بل التي تنظّمه بثقة وتحت سقف القانون.

إن بناء دولة حديثة ذات سيادة حقيقية يمر عبر ثلاث دوائر متكاملة:

إصلاح سياسي يعمّق الشرعية،

تحول اقتصادي يعزز الإنتاجية والاستقلال،

وترسيخ للعدالة الاجتماعية يعيد التوازن بين الدولة والمجتمع.

المسألة في جوهرها ليست صراعًا بين سلطة ومعارضة، بل سؤالاً حول نموذج إدارة المجال السياسي في الجزائر للسنوات القادمة:

هل سيكون نموذجًا توسعيًا منظمًا يعكس نضج الدولة، أم نموذجًا محافظًا يكرر أنماطًا أثبتت محدوديتها؟

إن الرهان اليوم ليس على تهدئة ظرفية، بل على بناء توازن طويل المدى يؤسس لمرحلة سياسية أكثر نضجًا، أكثر ثقة، وأكثر قدرة على مواجهة التحولات الإقليمية والدولية المعقدة.

إن الجزائر تمتلك كل المقومات لتكون دولة مؤسسات قوية بشرعية متجددة. وما تحتاجه هو إرادة توسيع القاعدة السياسية المنظمة، ومن بينها الاستجابة للمطالب القانونية المشروعة باعتماد الأحزاب التي تستوفي الشروط، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي – الجزائر، وترسيخ مبدأ المساواة أمام القانون في إدارة الفضاء الحزبي.

فالتعددية ليست عبئًا على الدولة، بل ضمانة لدوامها.

بقلم: أحمد شوتري

الأمين العام لـ حزب البعث العربي

الوعي القومي ؛
قراءة تحليلية في الفارق بين التجربة العربية وغيرها.

عثمان حاج عمر

تفرض التحولات الإقليمية والدولية الراهنة مراجعة نقدية جادة لمفهوم الوعي القومي في المجال العربي، لا بوصفه شعارًا أيديولوجيًا، بل كعامل بنيوي محدِّد لاستقرار الدول وقدرتها على إدارة الصراع الداخلي وحماية مصالحها العليا. وتكشف المقارنة مع تجارب قومية غير عربية – كالهند وإثيوبيا (وكذلك جنوب إفريقيا)، إضافة إلى الدول الغربية، عن فجوة واضحة في طبيعة هذا الوعي ووظيفته السياسية.

تُعدّ الهند وإثيوبيا مثالين لدولٍ تشكّلت فيهما، عبر مسار تاريخي معقّد وطويل، سلطة مركزية ارتبطت بهوية وطنية/قومية، جامعة نسبيًا رغم التعدد العرقي والديني واللغوي الحاد. هذه الهوية لم تكن نتاج نظام حكم بعينه، بل حصيلة تراكم تاريخي للدولة، والثقافة، والذاكرة الجماعية، وتجربة مشتركة في مواجهة الاستعمار أو التحديات الوجودية. ونتيجة لذلك، ظلّ الوعي الوطني والقومي في هذين البلدين إطارًا ناظمًا للاختلافات السياسية، لا مجالًا لتفكيك الدولة أو استدعاء الخارج ضدها.

ضمن هذا السياق، يُلاحظ أن التيارات السياسية المختلفة في الهند وإثيوبيا – على اختلاف مرجعياتها الأيديولوجية والدينية والعرقية – تتحرك، رغم صراعاتها الحادة مع السلطة أحيانًا، داخل سقف وطني واضح. فالخلاف السياسي لا يتحول إلى خصومة مع الدولة ذاتها، ولا إلى ارتهان استراتيجي لقوى خارجية تناقض المصالح الوطنية العليا.

ويجد هذا النموذج ما يعززه في التجربة الجنوب إفريقية الحديثة، حيث استطاعت النخب السياسية، بعد عقود من الصراع العنصري العنيف، بناء إجماع وطني حول الدولة الجديدة، يجعل التنافس السياسي يتم داخل الإطار الوطني، لا على حسابه. لقد تحوّل الانقسام التاريخي الحاد إلى تعددية سياسية منضبطة بوعي وطني/قومي جامع.

ويتعزز هذا المعنى كذلك في التجربة الغربية الحديثة. فالدول الغربية، على الرغم من التعدد الحزبي الحاد والصراعات الاجتماعية العميقة، نجحت في ترسيخ إجماع

قومي صلب حول الدولة ومصالحها الأساسية. اليمين واليسار، السلطة والمعارضة، يتحركون ضمن منطق التنافس الداخلي، لا ضمن منطق تقويض الكيان الوطني أو الاستقواء بالخارج. ويُعد هذا الإجماع أحد أهم أسباب قدرة تلك الدول على امتصاص الأزمات دون الانزلاق إلى التفكك أو الاقتتال.

في المقابل، يكشف الواقع العربي عن أزمة مزدوجة: أزمة وعي قومي، وأزمة دولة وطنية في آن واحد. فقد تشكّلت معظم الدول العربية الحديثة في سياق استعماري أضعف عملية الاندماج الوطني، ورسّخ حدودًا سياسية لم تُترجم إلى هويات جامعة متماسكة. ومع تعثر بناء دولة شرعية جامعة، تحوّل الفضاء السياسي إلى ساحة صراع مفتوحة، لا تضبطها مرجعية قومية جامعة.

في هذا السياق، يظهر جزء معتبر من الإسلام السياسي العربي واليسار العربي وبعض تيارات المعارضة في حالة ارتباط بالخارج، سواء كان ذلك بدافع أيديولوجي أو تكتيكي أو نتيجة فراغ داخلي في الشرعية والتمثيل. هذا الارتباط لا يمكن فهمه فقط بوصفه خيانة أو انحرافًا أخلاقيًا، بل بوصفه أيضًا نتيجة مباشرة لضعف الدولة الوطنية وتآكل الثقة بها. غير أن النتيجة العملية لهذا المسار كانت واحدة: تعميق الانقسام الداخلي، وفتح المجال أمام التدخلات الإقليمية والدولية، وتسريع مسارات التدمير الذاتي.

إن ما شهدته أقطار عربية عدة من اقتتال داخلي وانهيار مؤسساتي لا يمكن عزله عن غياب وعي قومي قادر على تنظيم الصراع وضبطه. فحين يغيب الإطار القومي الجامع، يتحول الخلاف السياسي إلى صراع وجودي، وتصبح الدولة نفسها موضوع نزاع، لا مرجعية حاكمة له.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال أن تجربة البعث، بما راكمته من ممارسة سياسية وفكرية، قدّمت أحد أكثر النماذج العربية وضوحًا في تجسيد الوعي القومي داخل مشروع دولة فعلية. فقد مثّل البعث، في العراق خصوصًا، محاولة عملية لربط الفكرة القومية ببناء مؤسسات الدولة الحديثة، وبالتحرر من الهيمنة الأجنبية، وبالموقف الصلب من الكيان الصهيوني، ضمن رؤية تعتبر أن الصراع الخارجي لا يُدار إلا بدولة قوية متماسكة داخليًا.

لقد أظهرت تلك التجربة أن الوعي القومي ليس خطابًا تعبويًا، بل إطارًا ناظمًا للسياسات العامة، وللعلاقة بين المجتمع والدولة، ولإدارة التعدد داخل الكيان الوطني دون أن يتحول إلى تهديد لوحدته. كما بيّنت أن مواجهة التدخلات الخارجية لا تنجح إلا حين تستند إلى جبهة داخلية صلبة، وإلى قناعة شعبية بأن الدولة تمثلهم وتحمي مصالحهم العليا.

وفي أفق تحويل هذا الوعي القومي من فكرةٍ موجِّهة إلى مشروعٍ سياسي قابل للتحقق، يبرز الحلّ الاتحادي بوصفه الصيغة الأكثر واقعية وملاءمةً للحالة العربية. فالتجربة التاريخية أثبتت أن الانتقال المباشر إلى وحدة اندماجية شاملة يصطدم بتباينات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، في حين يسمح النموذج الاتحادي ببناء وحدة تدريجية تحترم الخصوصيات القُطرية، وتُؤسّس في الوقت نفسه لسلطةٍ قومية مشتركة في المجالات السيادية والاستراتيجية.

إن الدولة القومية الاتحادية، في هذا التصور، لا تُلغي الدول القائمة ولا تذيب مجتمعاتها، بل تُعيد تنظيم العلاقة بينها ضمن إطار مؤسسي ديمقراطي، يجعل من التنوع عنصرَ غنىً لا عاملَ تفكيك. فهي توفّر صيغةً تُمكّن الأقطار العربية من تنسيق سياساتها الدفاعية والخارجية والاقتصادية، وبناء سوقٍ مشتركة، ومؤسساتٍ اتحادية تمثيلية، دون المساس بالبنى المحلية التي تشكّلت تاريخيًا.

ومن هنا، يصبح التحرك الحزبي والاجتماعي العربي مدعوًا إلى إعادة توجيه جهوده نحو بناء جبهة عربية شعبية واسعة، تتجاوز الاصطفافات الأيديولوجية الضيقة، وتلتقي حول برنامج مرحلي يقوم على ترسيخ الوعي القومي، والدفع نحو التكامل التدريجي بين الأقطار، وصولًا إلى بناء دولة قومية اتحادية ديمقراطية. فالوحدة، في هذا المسار، لا تُطرح كشعار تعبوي، بل كمشروع مؤسساتي تراكمي يبدأ بالتنسيق وينتهي بالاتحاد.

بهذا المعنى، يمثّل الحل الاتحادي الجسر العملي بين الفكرة القومية والواقع العربي المركّب؛ إذ يوفّق بين مطلب الوحدة ومقتضيات التنوع، وبين الحاجة إلى دولة قوية وضرورة ترسيخ الممارسة الديمقراطية، في إطارٍ يجعل من الوعي القومي قاعدةً لبناء المستقبل لا مجرد استدعاءٍ للماضي.

من هنا، لا يمكن استعادة الفعل السياسي العربي على أسس سليمة دون إعادة بناء الوعي الوطني والقومي بوصفه شرطًا سابقًا على أي مشروع أيديولوجي. ويتحمل القوميون العرب، والبعثيون على وجه الخصوص، مسؤولية مضاعفة في هذا السياق؛ إذ إن تشرذم القوى القومية، وتناقض مواقفها، وارتباط بعضها بقوى خارجية، أسهم في إضعاف مصداقية الفكرة القومية بدل تعزيزها.

إن الدرس المستفاد من التجارب الهندية والإثيوبية والجنوب إفريقية والغربية لا يكمن في استنساخ نماذجها، بل في إدراك أن أي نهضة سياسية أو اجتماعية لا يمكن أن تقوم دون وعي قومي متقدم، يجعل الولاء للوطن والدولة إطارًا ناظمًا للاختلاف، لا ضحية له. وبدون هذا الشرط، سيظل المجال العربي مفتوحًا على أزمات متكررة، تُدار من الخارج بقدر ما تُنتج من الداخل.

الولايات المتحدة الاميركية والغرب الاوروبي بين خيارين: القومية الغربية او التوراتية الصهيونية.

حسن خليل غريب

في ٢٦/ ٠٣/ ٢٠٢٤

تمهيد:

عندما نكتب عن الاستراتيجية الأميركية، سابقاً ولاحقاً، فإنما نكتب عن استراتيجية الدول الرأسمالية الغربية قاطبة. وأما السبب فيعود إلى أن الولايات المتحدة الأميركية هيمنت على قرار الغرب الرأسمالي بشكل كامل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية للأسباب المعروفة عند الجميع، وتشمل الهيمنة مرحلة القطبية الثنائية بين أميركا والاتحاد السوفياتي، واشتدَّت وطأة الهيمنة بعد انهيار الأخير الذي بدوره أدَّى إلى بداية استفراد أميركا بقيادة العالم. هذا واستمر الشعور الأميركي بالهيمنة حتى ما قبل عملية طوفان الأقصى. والتي من بعدها أخذت تظهر متغيرات مفاجئة ومتلاحقة، لا تزال ارتداداتها تتواصل على الصعيد الغربي بشكل عام، وعلى الصعيد الأميركي بشكل خاص.

ولهذا السبب سأعالج في هذا المقال، ظاهرة المتغيرات الاستراتيجية في المواقف الأميركية بعد عملية طوفان الأقصى من منظورين اثنين، وهما:

-المنظور الأول: ما يتعلَّق بالثوابت الأوروبية بالعلاقة مع (المسألة اليهودية)، وما يتعلق بها من مظاهرها الصهيونية، و (معاداة السامية):

من الثابت في الأحداث التاريخية أن علاقة تنابذ كانت تربط الأوروبيين واليهود، ويعود السبب في ذلك إلى الوجه اليهودي القبيح الذي ظهر بصورة (المرابي الجشع)، وصورة اليهودي الذي لا تربطه صلة مواطنة مع السلطات، لأنه لا يعترف بها من جهة، ولأن اليهود لعبوا دوراً مباشراً في القبض على السيد المسيح وصلبه من جهة أخرى، وتلك هي حقيقة مسيحية أيديولوجية لن تمحوها الاتهامات الصهيونية لكل من يؤمن بها بـ(معاداة السامية). وقد تكون هناك أسباب أخرى، نتركها للذين قاموا بدراسات تفصيلية عنها.

إننا في مقال قصير يمكننا التذكير فقط بمسرحية (تاجر البندقية) لشكسبير، التي كشف فيها عن صورة اليهودي المرابي الذي لا تأخذه رأفة بمن يتخلَّف عن سداد ديونه. والثانية، وإن كانت لأسباب مختلفة، ألحق النازيون أكبر أذى باليهود في أكثر من دولة أوروبية، يبررها هتلر بأن اليهود يبطنون العداء للمجتمعات التي يعيشون بينها.

تلك الأسباب الخاصة بأوروبا، والأسباب التي تتعلق بتجاوب الدول الأوروبية، حسب مؤتمر كامبل بانرمان ١٩٠٥ – ١٩٠٧، مع طلب المندوب الصهيوني الذي حضر المؤتمر بإعطاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كان سبب الاستجابة هو حاجة الدول الأوربية لزرع كيان في فلسطين (يكون صديقاً للغرب، عدواً للعرب)، لأسباب جغرافية – سياسية، ومن أهمها منع قيام وحدة عربية بعد انهيار السلطة العثمانية. وكانت أسباب الطلب المضمرة عند المندوب الصهيوني هو استعادة (أرض الميعاد)، كأسباب أيديولوجية توراتية.

ولأن الغرب شرَّع قيام (دولة يهودية) على أرض فلسطين لأسباب جغرافية – سياسية، وكانت وظيفته عسكرية لحماية المصالح الأوروبية. فقد أثبت الكيان الصهيوني في السنوات الأخيرة، أنه أخذ يتجاوز وظيفته المحددة له، خاصة بعد إعلانه (يهودية الدولة)، وبه وصل اليمين اليهودي التوراتي إلى تشكيل حكومة في فلسطين المحتلة، أخذت تخطط لتوسيع مشروع (أرض الميعاد) خطوة فخطوة. وكادت تبلغ مستوى متقدماً، تحت سمع الغرب وبصره، صامتاً أحياناً ومشاركاً أحياناً أخرى، ربما لغفلة منه بخطورة جرِّ الغرب إلى الوقوع في شراك المشروع التلمودي ذي الطابع الإلغائي لكل المشاريع السياسية والدينية الأخرى في العالم قاطبة.

ومن مراجعة ما يحصل من أحداث ومتغيرات متسارعة، فإننا نعتقد بأن الغرب، أوروبا بشكل عام وأميركا بشكل خاص، كان غير مكترث بما يحصل، بل كان غافلاً أيضاً، لأنه كانت له حسابات أخرى، ظناً منهم أنهم بمواقف التأييد أو السكوت عن تجاوزات الحكومات الصهيونية المتعاقبة على أرض فلسطين المحتلة، يكسبون أوراقاً صهيونية رابحة في الانتخابات من جهة، وكسب إسناد مالي صهيوني يتم إغداقه على المؤيدين من جهة أخرى.

ولكن، بعد عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. وعلى الرغم من التأييد الغربي المطلق -المالي والتسليحي والسياسي- لعملية اجتياح غزة، فقد برزت أسباب ومظاهر دفعت بالغرب إلى الانكفاء عن التأييد المطلق بشكل تدريجي إلى أن بلغ ذروته في يوم ٢٥ آذار بعد امتناع الولايات المتحدة الأميركية عن استخدام (حق النقض) ضد مشروع القرار الذي تقدمت به فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي والذي له علاقة بوقف إطلاق النار في غزة لأسباب إنسانية.

واستنتاجاً، تدل تلك الحقائق التاريخية، السابقة والراهنة، على أن الرأسمالية الأوروبية لم يعد بمقدورها أن تتحمل أوزار

عبء المشروع الصهيوني بعد أن تجاوز شروط العقد التاريخي، وقام بتغيير وظيفته من قاعدة عسكرية دورها حماية المصالح الغربية إلى قاعدة لتصدير المشروع التوراتي اليهودي في العالم انطلاقاً من قاعدته (الإسرائيلية). بحيث يكون الغرب قد تخلَّص تاريخياً من الوجه اليهودي القبيح في أوروبا، وبسكوته اليوم عن جرائمه سيكون كمن أغرق العالم في خدمة المشروع الديني السياسي اليهودي.

-المنظور الثاني: وهو ما يتعلَّق بالثابت الأميركي الظاهر والباطن، (أميركا أولاً):

انتقلت العلاقة مع الكيان الصهيوني بالوراثة إلى الولايات المتحدة الأميركية، من تراث بريطانيا وفرنسا، إذ لم يكن للصهيونية ولا لليهود تأثير في أميركا ملفتاً للنظر. والهدف الأميركي من تلك العلاقة كان توظيفها في خدمة مصالح الرأسمالية الأميركية، خاصة بعد اكتشاف البترول في السعودية أولاً، وعملها للسيطرة عليه. وهذا ما يحتاج إلى حارس أمين موثوق فكان الكيان الصهيوني هو ذلك الحارس. الحارس الذي تملك فيه الرأسمالية الصهيونية حصة وازنة كانت قد انتقلت بزخم موصوف إلى الولايات المتحدة الأميركية.

على أرض فلسطين المحتلة، شكَّلت القاعدة العسكرية الصهيونية الأداة الرئيسية، التي تبادلت في تقويته الرأسماليتان، الأميركية والصهيونية، لحماية مصالحهما المشتركة.

إن التمييز بين هوية الرأسماليتين، يستند إلى فرضية علمية هي أن الرأسمالية الأميركية التي تأسست مع السيطرة الأوروبية الكاملة على أميركا كانت ذات سمات أميركية، لم تميز بين رأسمالية مسيحية أو رأسمالية يهودية، بل كانت ذات سمة أميركية فقط.

علماً أنه استفاد كثيراً من مبادئ الثورة الفرنسية في الحكم البورجوازي، تناوب على الحكم في أميركا حزبان علمانيان: الحزب الديموقراطي (تأسس في العام ١٨٢٨)، والحزب الجمهوري (تأسس في العام ١٨٥٤) ، جمعهما هدف استراتيجي واحد تلخَّص بشعار (أميركا أولاً).

ولكن، بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن رست وراثة تركة (أوروبا العجوز) في أيدي الولايات المتحدة الأميركية، ومنها المنطقة العربية بما فيها (الكيان الصهيوني)؛ يظهر أن الرأسمالية الصهيونية ركَّزت ثقلها في الولايات المتحدة الأميركية، وراحت تبني لها مواقعاً في شتى مفاصل الدولة السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية، باستخدام ثرواتها لشراء ما يتيسّر لها من أفراد أو جماعات أميركية إما نقداً أو بمساعدتهم للحصول على مقاعد في تلك المؤسسات، للحيازة على مواقع قوة في تلك المفاصل.

في الوقت الذي كان فيه الرأسماليون الأميركيون يحصرون همهم بالاستثمار الاقتصادي، ويوظِّفون فيه القاعدة (الإسرائيلية) في فلسطين المحتلة لحماية مصالحهم الاقتصادية، كقوة ردع عسكري، كان الرأسماليون الأميركيون الصهاينة يعدُون تلك القاعدة لوظيفة تتناقض كلياً مع وظيفتها كما يفهمها الرأسماليون الأميركيون، وهي وظيفة تلمودية (بناء دولة يهودية) تعمل للسيطرة على العالم، وإنها بدلاً من هدف (نحو قرن أميركي) كما روَّجت له العقيدة الرأسمالية الأميركية، كانت الصهيونية تعدُّ للعمل تحت هدف (نحو قرن يهودي للسيطرة على العالم).

إن ما يدفعنا إلى هذا التمييز، هو ما حصل في العام ١٩٥٦، أثناء العدوان الثلاثي على مصر، الذي شاركت فيه فرنسا وبريطانيا و(إسرائيل). حينذاك هدد أيزنهاور، الرئيس الأميركي، أقطاب العدوان بإيقافه. فامتثلوا لتهديده. وهذه الحادثة تشير، كما أعتقد، إلى مسألة التمييز بوجود رأسماليتين في أميركا: رأسمالية أميركية تعمل لمصلحة شعار (أميركا أولاً) وجدت في العدوان الثلاثي تهديداً لمصالحها؛ ورأسمالية صهيونية تعمل تحت شعار (شعب الله المختار) وجدت في دعم العدوان قوة لحماية مصالحها. وهذا يدل على أن دول العدوان الثلاث ربما كانت مستندة في اتخاذ قرار العدوان على مصر إلى رغبات من قبل الرأسماليين الصهاينة. وجاء تدخل الرئيس أيزنهاور ليكون ذو دلالة افتراضية على إرادة الرأسمالية الأميركية فقط.

كما نعتقد أن لهذا التمييز دوراً مهماً في تفسير ما حصل بعد عملية طوفان الأقصى. وكانت كثيرة هي المظاهر التي أوحت بنوع من اليقين حول هذا التصنيف، والذي نستند فيه إلى حد أدنى من المصداقية؛ نستند إليه من شدة الخلاف الواسع الذي وقع في الشهرين الأخيرين من هذا العام، بين جو بايدن، الرئيس الأميركي، ونتنياهو، رئيس حكومة العدو الصهيوني.

جو بايدن أعلى سلطة في أميركا تصل به شدة الخلاف مع نتنياهو إلى مظاهر عصبية غير معهودة عند الرؤساء، خاصة من لهم نِعَم الفضل على من هم من المحتاجين إليه. وعلى الرغم من ذلك يحافظ نتنياهو على عناده في رفض طلبات بايدن، لهو أمر يحار الأمر فيه. ولا بد له من تفسير وتعليل للسبب الذي يقف وراء ذلك العناد والرفض. قد يصيب التعليل أو يخفق، ولكننا سنستند إلى ما هو أكثرها أقرب للتعليل العلمي.

من المتَّفق عليه، في الثقافة السياسية الراهنة، أن من يحكم أميركا (حكومة خفية). ولن نعتبر أن الحكومة الخفية كما يعتقد البعض بأنها معقودة اللواء للصهيونية العالمية. ولو كان الأمر كذلك لما كان جو بايدن يجرؤ على اتخاذ قرار يُضر بحكومة نتنياهو، يتناقض مع رغبات (الحكومة الخفية الصهيونية). وهذا يؤكد أن هناك طرفاً أميركياً مشاركاً في تلك الحكومة لا يلتزم بقرارات صهيونية، ويمكن أن نسميه بالتيار الوطني الأميركي.

استناداً إلى هذا التفسير الافتراضي، نعتقد بأن الحكومة الخفية تتشكل من نخب مشتركة يتمثل فيه طرفان:

الرأسماليون الصهاينة والرأسماليون الأميركيون، وقد أثبتوا قبل عملية الأقصى أنهم متفقون على دعم (الحكومة الإسرائيلية) طالما لم يلحق بمصالحهم أي أذى لأن كلاً منهما مطمئن إلى أن الكيان الصهيوني يقوم بوظيفته الردعية من دون منازع لحماية مصالح الرأسماليين أياً كانت هويتهم.

ولكن...

لأن عملية الحكومة الإسرائيلية العسكرية ضد قطاع غزة -بطول مدتها الزمنية، ووحشية وسائلها- أثبتت فشلها لأكثر من سبب عسكري وأمني وسياسي واقتصادي وأخلاقي. هذا وقد استمرت لأشهر ارتكبت فيه القوات الصهيونية أكثر المجازر بشاعة، لم يستطع العالم من أقصاه إلى أدناه أن يتحملها، ولم تسلم الساحات الغربية قاطبة، وبالأخص منها الساحة الأميركية، من تظاهرات الاستنكار والتنديد الشعبي والرسمي أيضاً. كما أن المدة الزمنية الطويلة لتنفيذها، والتأخير في تحقيق أهدافها المعلنة خاصة تحرير الأسرى، أثارت غضب الشارع (الإسرائيلي).

في لجة تلك التطورات، أخذت الخلافات بين طرفيْ الحكومة الأميركية الخفية تظهر على سطح الأحداث بوضوح شديد. وأصبح باستطاعة من يقرأ الأحداث ظاهراً وباطناً أن يصل إلى رؤية أن الصراع قد انفجر داخل الإدارة الأميركية بين مشروعين، وهما:

١-المشروع الأميركي المؤمن بـ(مصلحة أميركا أولاً)، والذي يقضي بإنهاء دورة العنف في المنطقة العربية، ويمثله جو بايدن، والذي وضع كل ثقله من أجل إلزام حكومة نتنياهو بإيقاف العدوان على غزة أولاً، والقبول باستراتيجية (الأرض مقابل السلام) أي بحل الدولتين على أرض فلسطين ثانياً.

٢-المشروع الأميركي الصهيوني: وضع كل ثقله أيضاً من أجل دعم حكومة نتنياهو في مواجهة الجناح الأول، ويظهر أن هذا الدعم وضع نتنياهو في موقف حاد بمواجهة بايدن.

كان الاختلاف حاداً بين المشروعين المتنافسين: مشروع أميركي يهدف إلى إنهاء استراتيجية العنف الذي يضمن له استثماراً اقتصادياً في الوطن العربي، مدعوماً بتحالف رسمي عربي يحثُّ على أن إنهاء تلك الاستراتيجية لا يمكنه أن يحصل من دون إعطاء الفلسطينيين حداً أدنى من حقوقهم، ويتم ذلك باستراتيجية (الأرض مقابل السلام). والمشروع الصهيوني المقابل ممثلاً بالجناح الصهيوني في الحكومة الأميركية الخفية، والذي يعتقد أن حل إنهاء العنف، هو سجن للحلم التوراتي في القمقم، والذي يعني إنهاء الاستراتيجية التوراتية في التوسع الجغرافي والسياسي.

إن المشهد الراهن في الصراع داخل جناحيْ الحكومة الأميركية الخفية، يعيدنا إلى استذكار ما حصل مع جورج بوش الإبن، الرئيس الأميركي الذي أعدَّ للعدوان على العراق في العام ٢٠٠٣. في حينها، كان الجناح الصهيوني في الحكومة الأميركية الخفية من القوة بحيث استطاع أن يوظف جورج بوش الإبن، الذي أعلن بإيحاء من الجناح الصهيوني، قائلاً: (لقد أرسلني الله لخوض معركة هرمجدون، المعركة التي سينتصر بها الخير على الشر).

وتحت ضربات المقاومة الوطنية العراقية فشل المشروع التوراتي على أرض العراق، ولا تزال ارتدادات الفشل الاستراتيجي لاحتلال العراق في العام ٢٠٠٣من جهة، وكذلك فشل تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ابتدأ تنفيذه في العام ٢٠١١ من جهة أخرى، يظهر أنه عمَّق الخلاف بين جناحيْ الحكومة الأميركية الخفية. وما يحصل اليوم في الداخل الأميركي هو أهم تلك الارتدادات التي نعتقد أنها لن تجد حلاً لها، سواء فاز الحزب الديموقراطي في انتخابات تشرين الثاني من هذا العام، أم فاز الحزب الجمهوري. لأن انكشاف خطورة المشروع التوراتي الصهيوني حتى على مستقبل الولايات المتحدة الأميركية بانت بشتى أشكالها.

ولهذا السبب وحده، نستند في الرؤية الافتراضية التي توصلنا إليها في هذا المقال، لكي نتوجه بالنصح للعرب، أنظمة رسمية وجماهير شعبية وقوى وتيارات وأحزاب سياسية، وعلى قاعدة حماية الأمن القومي العربي الشامل بإمكانيات عربية سيادية ذاتية، أن يقوموا بالبناء عليها من أجل استعادة القرار العربي لأول مرة في تاريخهم الحديث والمعاصر. ولن ندخل في التفاصيل لأن لها مقالات أخرى، بل دراسات أخرى.

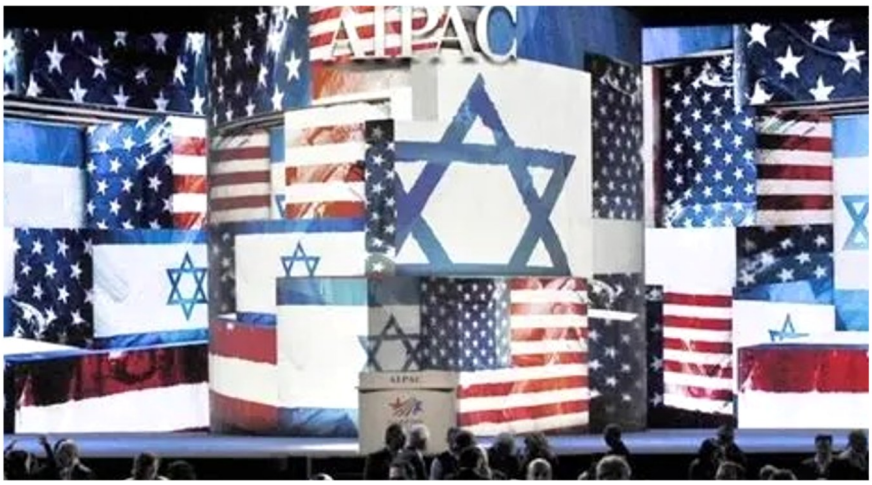

كتب محرر الشؤون الدولية :
ماذا تعرف عن مؤتمر ميونخ للامن؟.

مؤتمر ميونيخ للأمن يُعد من أهم المنصات الدولية التي تناقش قضايا الأمن والسياسة العالمية، وقد اكتسب أهمية خاصة في عام ٢٠٢٦ بسبب التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي. فيما يلي عرض شامل ومبسط لطبيعة المؤتمر وأبرز القضايا التي يناقشها في عام ٢٠٢٦:

تأسس المؤتمر عام ١٩٦٣ على يد الباحث الألماني إيوالد فون كلايست.

بدأ كمؤتمر يركز على القضايا العسكرية والدفاعية فقط، ثم تطور ليصبح منتدى واسعاً يناقش القضايا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية المرتبطة بالأمن العالمي.

يُعقد سنوياً في مدينة ميونيخ الألمانية ويستمر عادة ثلاثة أيام.

مكانة المؤتمر الدولية

يُعد المؤتمر اليوم منصة رئيسية للحوار الأمني العالمي، حيث يشارك فيه مئات المسؤولين رفيعي المستوى، ويهدف إلى معالجة التحديات الأمنية الكبرى ومحاولة تعزيز الاستقرار الدولي.

ثانياً: مؤتمر ميونيخ للأمن ٢٠٢٦

يعقد المؤتمر في الفترة من ١٣ إلى ١٥ فبراير ٢٠٢٦.

يشارك فيه أكثر من ٦٠ رئيس دولة وحكومة إضافة إلى مئات الوزراء والمسؤولين الدوليين.

ينعقد في ظل ظروف عالمية توصف بأنها من أكثر الفترات اضطراباً منذ نهاية الحرب الباردة.

ثالثاً: أهم القضايا التي يناقشها مؤتمر ميونيخ للأمن ٢٠٢٦

١. مستقبل النظام الدولي

يُعد هذا الملف من أبرز محاور المؤتمر، حيث يناقش القادة التحولات الكبرى في النظام العالمي، خاصة مع تزايد التنافس بين القوى الكبرى وتراجع القواعد الدولية التي حكمت العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

كما يركز النقاش على ما إذا كان المجتمع الدولي قادراً على إدارة عالم يزداد تعقيداً وتنافساً.

٢. العلاقات عبر الأطلسي (العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة)

يشكل هذا الملف أحد أهم موضوعات المؤتمر، حيث تواجه العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة تحديات كبيرة تتعلق بـ:

* تقاسم الأعباء الدفاعية
* الثقة الاستراتيجية
* مستقبل حلف الناتو

وتُعد هذه القضية محورية بسبب الضغوط الأمريكية على أوروبا لزيادة الإنفاق الدفاعي وتحمّل مسؤولية أكبر في أمنها.

٣. الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الأوروبي

تناقش دورة ٢٠٢٦ استمرار الحرب في أوكرانيا وتأثيرها على الأمن الأوروبي والعالمي، بما يشمل:

* مستقبل الدعم العسكري لأوكرانيا
* ردع روسيا
* شكل التسوية السياسية المحتملة للحرب

وتعتبر هذه الحرب أحد أهم العوامل التي دفعت أوروبا لإعادة التفكير في استراتيجياتها الدفاعية.

٤. القدرات الدفاعية الأوروبية والاستقلال الاستراتيجي

يركز المؤتمر على قدرة أوروبا على بناء نظام دفاعي مستقل نسبياً عن الولايات المتحدة، خاصة في ظل الشكوك حول استمرار الضمانات الأمنية الأمريكية.

ويتضمن ذلك:

* زيادة الإنفاق العسكري الأوروبي
* تطوير الصناعات الدفاعية المشتركة
* تعزيز دور الناتو مع تطوير قدرات أوروبية مستقلة

٥. التنافس بين القوى الكبرى

يناقش المؤتمر التنافس المتصاعد بين:

* الولايات المتحدة
* الصين
* روسيا

ويبحث في تأثير هذا التنافس على الاستقرار العالمي ومناطق النفوذ الدولية.

٦. أمن الطاقة والاقتصاد العالمي

يناقش المؤتمر أمن الطاقة باعتباره أحد عناصر الأمن الاستراتيجي للدول، خاصة في أوروبا التي تسعى لبناء نظام طاقة أكثر استقلالاً واستقراراً.

٧. أزمات الشرق الأوسط والصراعات الإقليمية

يتناول المؤتمر أيضاً:

* أزمات الشرق الأوسط
* الصراعات الإقليمية
* دور القوى الدولية في إدارة هذه الأزمات

ويعد هذا الملف جزءاً من النقاش حول الاستقرار العالمي وإدارة النزاعات الدولية.

عرض استراتيجي موسّع لمضامين التقرير السنوي للمؤتمر

أولاً: الإطار العام للتقرير – دخول النظام الدولي مرحلة إعادة تشكيل جذري

صدر التقرير عن Munich Security Conferenceفي لحظة يصفها التقرير بأنها من أكثر اللحظات اضطراباً في تاريخ النظام الدولي المعاصر.

ويرى التقرير أن العالم يشهد تحوّلاً هيكلياً يتمثل في انتقال السياسة الدولية من:

نموذج الإصلاح التدريجي للمؤسسات الدولية إلى نموذج إعادة تشكيل النظام الدولي عبر التفكيك أو "الهدم الاستراتيجي"

ويستخدم التقرير مفهوم "سياسات الهدم" لوصف صعود اتجاهات سياسية تسعى إلى تفكيك النظام العالمي القائم بدلاً من إصلاحه.

ثانياً: تفكك النظام الدولي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية

يرى التقرير أن النظام الدولي الذي تأسس بعد ١٩٤٥ قام على ثلاثة أعمدة رئيسية بدأت جميعها تتعرض للاهتزاز:

١. التعددية الدولية والمؤسسات العالمية

تقييم التقرير:

يشير التقرير إلى أن المؤسسات الدولية فقدت جزءاً كبيراً من فعاليتها نتيجة:

* تضارب مصالح القوى الكبرى
* البطء في اتخاذ القرار الدولي
* فقدان الثقة الشعبية بالمؤسسات الدولية
* تزايد النزعة الوطنية داخل الدول الكبرى

التداعيات الاستراتيجية:

* تراجع قدرة المجتمع الدولي على إدارة الأزمات العالمية
* زيادة النزاعات الإقليمية غير المنضبطة
* ضعف قواعد القانون الدولي

٢. الاقتصاد العالمي المفتوح

يرصد التقرير تحولاً جذرياً في بنية الاقتصاد الدولي يتمثل في:

* تصاعد الحمائية الاقتصادية
* استخدام الرسوم الجمركية كأداة سياسية
* تصاعد الحروب التجارية
* تراجع الالتزام بقواعد التجارة العالمية
* تسييس الاقتصاد العالمي

يشير التقرير إلى أن الاقتصاد لم يعد مجرد أداة تنموية بل أصبح أداة صراع جيوسياسي.

٣. التحالفات الليبرالية والقيم الديمقراطية

* يؤكد التقرير أن التوافق الدولي حول القيم الليبرالية أصبح محل خلاف عالمي، حيث:
* تتراجع أولوية نشر الديمقراطية في السياسة الدولية
* تتصاعد النزعات القومية والهوياتية
* تتزايد الانقسامات داخل المعسكر الغربي نفسه

ثالثاً: التحول في الاستراتيجية الأمريكية وتأثيره العالمي

يرى التقرير أن العامل الأكثر تأثيراً في التحول الدولي هو إعادة تعريف الدور الأمريكي في النظام العالمي.

١. الانتقال من القيادة العالمية إلى الواقعية القومية

يشير التقرير إلى أن الولايات المتحدة بدأت تنظر إلى النظام الدولي من زاوية المصلحة الوطنية المباشرة وليس من زاوية القيادة العالمية.

أبرز مظاهر هذا التحول:

* تقليص الالتزامات الدولية
* إعادة تقييم التحالفات العسكرية
* استخدام الاقتصاد كأداة ضغط سياسي

٢. التحول نحو نظام العلاقات القائمة على الصفقات

يشير التقرير إلى أن العلاقات الدولية أصبحت أقرب إلى نمط "الصفقات السياسية"، حيث:

* تتراجع الاتفاقيات طويلة الأمد
* تزداد أهمية التفاهمات الثنائية
* تتراجع القواعد الدولية العامة

٣. انعكاسات هذا التحول على الاستقرار الدولي

يحذر التقرير من أن هذا التوجه قد يؤدي إلى:

* زيادة حالة عدم اليقين في العلاقات الدولية
* تصاعد النزاعات الجيوسياسية
* ضعف الردع الجماعي

رابعاً: تصاعد التنافس بين القوى الكبرى

يرصد التقرير انتقال النظام الدولي نحو تعددية قطبية تتنافس فيها القوى الكبرى على النفوذ.

١. الولايات المتحدة

تسعى إلى الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي مع تقليص التزاماتها الخارجية.

٢. الصين

يرى التقرير أن الصين تسعى إلى إعادة تشكيل التوازن الدولي عبر:

* توسيع نفوذها الاقتصادي
* تعزيز حضورها العسكري
* بناء شبكات تحالفات اقتصادية بديلة

٣. روسيا

يشير التقرير إلى أن روسيا تعتمد استراتيجية استعادة النفوذ الجيوسياسي عبر:

* الحروب الهجينة
* استغلال الفراغات الأمنية
* إعادة رسم مناطق النفوذ

خامساً: التحولات في البيئة الأمنية الدولية

يرصد التقرير تغير طبيعة التهديدات الأمنية العالمية، حيث أصبحت تشمل:

١. الحروب التقليدية والإقليمية

لا تزال الحروب المسلحة تشكل تهديداً رئيسياً، خاصة في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط.

٢. الحروب الهجينة : تشمل:

* الهجمات السيبرانية
* حملات التضليل الإعلامي
* استخدام الاقتصاد كسلاح

٣. التهديدات غير التقليدية، مثل:

* التغير المناخي

* الأوبئة
* الأمن الغذائي

سادساً: أزمة النظام الاقتصادي العالمي

يشير التقرير إلى أن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة إعادة هيكلة عميقة.

أبرز التحولات:

* تفكك سلاسل الإمداد العالمية
* تزايد التنافس على الموارد الاستراتيجية
* انتقال الاقتصاد العالمي نحو التكتلات الإقليمية

سابعاً: أزمة منظومة التنمية والمساعدات الدولية

يحذر التقرير من أن منظومة التنمية الدولية تواجه أزمة وجودية نتيجة:

* تراجع التمويل الدولي
* تزايد النزعة القومية في الدول المانحة
* تعثر تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ثامناً: السيناريوهات المحتملة للنظام الدولي الجديد

يطرح التقرير ثلاثة نماذج محتملة للنظام العالمي القادم:

السيناريو الأول: نظام مناطق النفوذ

تقسيم العالم بين قوى كبرى تتحكم في مناطق جغرافية محددة.

السيناريو الثاني: نظام الصفقات الدولية

تحكم العلاقات الدولية تفاهمات مباشرة بين القوى الكبرى بعيداً عن المؤسسات الدولية.

السيناريو الثالث: نظام النخب العابرة للدول

تزايد دور الشركات الكبرى والنخب الاقتصادية في صنع القرار الدولي.

تاسعاً: تقييم التقرير لمستقبل الاستقرار العالمي

يرى التقرير أن العالم يتجه نحو:

* زيادة التنافس الجيوسياسي
* ارتفاع مستوى المخاطر الأمنية
* تراجع القدرة على إدارة الأزمات العالمية
* زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي الدولي

عاشراً: الرسائل الاستراتيجية الأساسية لصنّاع القرار

يخلص التقرير إلى عدة رسائل استراتيجية محورية:

١. النظام الدولي الحالي يدخل مرحلة انتقالية طويلة، ولا يتوقع عودة النظام السابق بشكله التقليدي.

٢. القوة الشاملة للدولة أصبحت العامل الحاسم، وتشمل:

* القوة العسكرية
* القوة الاقتصادية
* التفوق التكنولوجي
* القدرة على بناء التحالفات

٣. الدول التي لا تعزز قدراتها الذاتية ستصبح أكثر عرضة للضغوط الدولية

٤. مستقبل النظام الدولي سيحدده توازن القوى وليس القواعد الدولية فقط

في تقاطع وتصادم الاجندة الصهيونية والفرنسية في المغرب: تمجيد للخيانة وتفريط بالسيادة الوطنية.

احمد ويحمان.

ما جرى خلال الأيام الأخيرة لا يمكن أن يمر كخبر عادي وكأن شيئاً لم يحدث. وقد أثار زوبعة ردود فعل ما تزال تتفاعل، خصوصا في تنغير وجهة درعة تافيلالت، حيث عبرت فئات واسعة من الساكنة والقبائل عن استياء عميق، وخاصة داخل أوساط آيت عطا، التي تحمل ذاكرة مباشرة في المكان مع معارك المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، وعلى رأسها ملحمة بوغافر. فالقضية هنا ليست مجرد حدث بروتوكولي أو دبلوماسي، بل مسألة تمس الذاكرة الحية للمنطقة، وتمس شعور الانتماء التاريخي والكرامة الرمزية لأحفاد المقاومين والشهداء.

وفي قراءة أوسع للسياق، يرى عدد من المهتمين والمتتبعين أن التحرك الفرنسي الأخير تحت عنوان "الذاكرة المشتركة" لم يكن معزولا عن حالة التنافس الصامت والمحتدم مع الكيان الصهيوني وأجهزته الاستخباراتية على النفوذ داخل المغرب. فالصراع لم يعد فقط سياسيا أو اقتصاديا، بل أصبح صراعا على السردية التاريخية وعلى من يمتلك القدرة على صياغة "الذاكرة المشتركة" مع المغرب، لأن من يمتلك الذاكرة يستطيع أن يؤثر في الحاضر ويرهن المستقبل.

إن التنافس حول ما يسمى "الذاكرة المشتركة" ليس سوى واجهة ثقافية لصراع أعمق حول الاستثمارات والاستئثار بخيرات المغرب والاستحواذ على مقدراته. فالمغرب، وخاصة مناطقه في الجنوب الشرقي والصحراء الشرقية، كما الصحراء الغربية، يزخر بثروات معدنية مؤكدة ومستغلة، وأخرى واعدة من الذهب والفضة والنفط والغاز، بما يُسيل لعاب الشركات الاحتكارية العابرة للقارات ووكلائها وعملائها المحليين. ومن هنا يصبح التحكم في الذاكرة وفي الرموز التاريخية جزءا من معركة السيطرة على المجال الاقتصادي والاستراتيجي.

وفي هذا الإطار، يبرز مشروع ما يسمى "الذاكرة المشتركة" الذي اتخذ أشكالا متعددة، من بينها مهرجانات وأنشطة ثقافية، وعلى رأسها مهرجان ما يسمى "الذاكرة المشتركة" بالناظور، الذي يشرف عليه المدعو عبد السلام بوطيب، والذي ورد إسمه في تقرير ضابط الموساد والمؤرخ د. إيغال بن نون حول توظيف المغاربة في الأجندة الصهيونية، وهي معطيات موثقة سبق ونشرها ضمن أعمال المرصد المغربي لمناهضة التطبيع. وهو ما يطرح القضية، ليس كاختلاف ثقافي أو أكاديمي، بل كاختراق خطير للذاكرة الوطنية وللسيادة الرمزية للدولة والمجتمع.

وفي سياق هذا المشروع، لم تعد المسألة مجرد أنشطة ثقافية أو مبادرات معزولة، بل تحولت إلى سلسلة تكريمات ممنهجة لشخصيات عسكرية واستخباراتية ودينية مرتبطة بالمؤسسة الصهيونية، داخل فضاءات مغربية مشبعة بالرمزية التاريخية والوطنية:

* فقد تم تكريم ضابطة استخبارات الجيش الصهيوني..الموظفة في مكتب الإتصال الاسرائيلي بالرباط.."عينات ليفي" بمدينة سيدي قاسم (فيما يشبه رد الاعتبار للخونة من اليهود فيما يسميه الصهاينة "هولوكوست" سيدي قاسم !)،

* وتكريم ضابط الموساد والمؤرخ د. إيغال بن نون إلى جانب ضابط الجيش الصهيوني سيمون سكيرا بالناظور.

* كما تم تكريم ضابط الموساد الصهيوني "سام بن شطريط" بأكادير

* وتكريم الضابط الصهيوني (الذي رفع علم الإجرام الصهيوني في الحدود المغربية الجزائرية قبل ايام)؛ الإرهابي أبراهام أفيزمير بفاس.

* والضابطة الصهيونية ليا شطريت بالدار البيضاء،

* والحاخام يوشياهو بينطو داخل فضاء جامعة القرويين !! بما تحمله من حمولة دينية وعلمية وتاريخية،

* وسوزان حروش بتنغير عبر مؤسسة ما يسمى "التعايش المشترك" في تنغير !! ،

* إضافة إلى جريمة تكريم المجرم ديفيد غوفرين بسيدي قاسم،

* والحاخام أبراهام غولن بفاس

في ذات السياق،أيضا، يمكن التذكير بترميم "توملیلین"، قرب مدينة أزرو، لا لاستدعاء تاريخها وإنما لإعادة تدوير هذا التاريخ بالفلسفة عينها التي تم بها إنشاء "أرشيف المغرب" لتهويد وصهينة الذاكرة مع توريط " الرابطة المحمدية للعلماء " لتزكية المبادرة وبحضور مكتب الاتصال الصهيوني في شخص ضابطة الاستخبارات عينات ليفي السالفة الذكر !!

إن هذه الوقائع، حين توضع جنباً إلى جنب، لا تبدو أحداثاً منفصلة، بل ترسم ملامح مسار منظم يسعى إلى إعادة تشكيل الوعي الرمزي المغربي، عبر إدماج شخصيات مرتبطة بالمشروع الصهيوني داخل سردية ما يسمى "الذاكرة المشتركة"، بما يفتح الباب أمام إعادة تأهيل رموز مرتبطة بمؤسسة الاحتلال داخل الوعي العام المغربي.

ويتقاطع هذا المسار مع محاولات أخرى لاستهداف الرموز الوطنية مباشرة، من خلال أدوات مرتبطة بالاختراق الاستخباراتي الصهيوني، ومن بينها ما قام به المدعو عبد الله الفرياضي عبر مراسلته/ الفضيحة، الموجهة إلى رئيس الحكومة عزيز أخنوش، بصفته رئيسا للمجلس الجماعي لأكادير، يطلب من خلالها بنزع أسماء رموز الحركة الوطنية، مثل علال الفاسي وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد الدرة على شوارع المدينة ومعالمها الثقافية وتعويضها بأسماء شخصيات يهودية وصهيونية. كما تم بث أغنية "رسالة إلى أوباما " لمطالبة مناولي (عطاشة) أجندة خدمة الاستعمار، وعبر التلفزيون الرسمي بالقناة ٨ الأمازيغية !! ، عبر المطالبة بالتدخل الأمريكي في المغرب لإنقاذ الأمازيغ من الدولة ":العروبية "!! ، وقد تم الترويج لأغنية أخرى تضمنت إساءات خطيرة لرموز وطنية، من بينها وصف الزعيم الوطني علال الفاسي بشتيمة " لقيط " والإساءة إلى الشهيد المهدي بنبركة بأوصاف " حمار " و " قاتل "، بل تمت استضافة

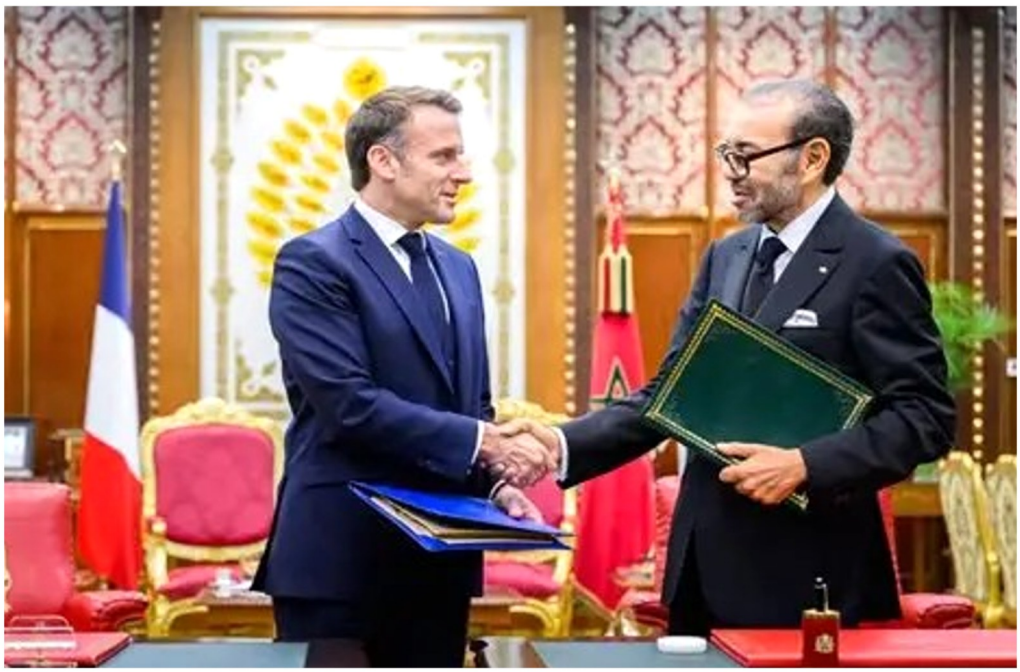

أصحابها في استديو القناة الأمازيغية الرسمية!! ... وهي ممارسات لا يمكن فصلها عن سياق أوسع من محاولات إعادة تشكيل الوعي التاريخي للأجيال الصاعدة بطمس التاريخ وقلب حقائقه رأسا على عقب كما يتم اليوم ب"ألنيف" حيث يتم تمجيد الخيانة والخونة واحتقار المقاومة وإهانة المقاومين وعائلاتهم وقبائلهم.

وقد سبق للمرصد المغربي لمناهضة التطبيع أن كشف، بالأسماء والصفات والصور، وبالصوت والصورة أيضا، عن تورط مسؤولين استخباراتيين صهاينة، من الصف الأول، في تحريك شبكات من المجنِّدين والمجنَّدين داخل هذا المسار، بما يؤكد أن الأمر لا يتعلق بمبادرات فردية أو ثقافية معزولة، بل بمشروع منظم يستهدف البنية الرمزية للهوية الوطنية المغربية.

وفي المقابل، لم تقف فرنسا خارج هذا المشهد، بل عادت بدورها لتفعيل ذات الخطاب بذات العنوان؛ "الذاكرة المشتركة" عبر مبادرات رسمية، من بينها ترميم مواقع مرتبطة بجيش الاحتلال الفرنسي وتقديمها ضمن سردية مشتركة مع المغرب !!!. والأخطر في هذا المسار هو حضور وتمثيل رسمي مغربي إلى جانب التمثيل الفرنسي، بما يمنح هذه المبادرات شرعية رمزية تمس جوهر السيادة الوطنية، وتضرب في العمق مشاعر المغاربة وأحفاد الشهداء الذين ضحوا من أجل استقلال البلاد.

إن الثابت في التاريخ هو أن الاستعمار، كلما قرر دخول مجال، عسكريا، يمهد له علميا وثقافيا أولا.. وكما مهد بالاستكشافات والبعثات العلمية قبيل تغلغله واحتلاله وفرض "حمايه " في مارس ١٩١٢، ها هو يعود اليوم، عبر اصطناع "الذاكرة المشتركة" و عبر الثقافة و عبر التشبث بزمام المبادرة بإعادة تعريف الضحية والجلاد. وعبر فرض سرديات تجعل الأجيال القادمة تعيش قطيعة مع تاريخها الحقيقي. وهو مسار أخطر بكثير من الاحتلال العسكري المباشر، لأنه يستهدف الوعي ذاته.

ومن المحقق أننا اليوم أمام لحظة مفصلية:

فإما الدفاع عن الذاكرة الوطنية باعتبارها جزءا من السيادة الوطنية، وإما ترك الباب مفتوحا أمام إعادة استعمار الوعي المغربي عبر أدوات " ناعمة "، لكنها عميقة التأثير في قلب كل شيء في البلاد درجة تكريم الخونة والاحتفاء بهم، وهو ما يعني بالضرورة احتقار الشهداء وعائلاتهم، ضحايا المجرمين_المكرَّمين !!

آخر الكلام

إن ما يجري اليوم باسم "الذاكرة المشتركة" ليس مصالحة مع التاريخ، بل محاولة لإعادة كتابة التاريخ من زاوية المستعمر، ومن زاوية من يسعى للهيمنة على حاضر المغرب ومستقبله. وهو، قبل أن يكون إهانة لمشاعر المغاربة وأحفاد الشهداء، اعتداء مباشر على السيادة الوطنية وعلى الحق التاريخي للأمة في حماية ذاكرتها وسرديتها وهويتها.

وهذا منكر يجب أن يتوقف.. وفورا...

... وآخر دعوانا أن اللهم اسق عبادك وبهائمك.. سقيا خير لا سقيا عقاب !

× باحث في علم الاجتماع السياسي ورئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع

المدرسة والثورة : تأملات في الموقع النضالي للتعليم قبل الجامعة. " رؤية في رسالة المدرسة الوطنية من منظور قومي.

أ. طارق عبد للطيف عكرمة

ليست المدرسة مجرد مؤسسة لنقل المعرفة، ولا هي حيّز إداري محايد منفصل عن سياقه الاجتماعي والسياسي. فالمدرسة، في كل مجتمع، تشارك — بوعي أو بغير وعي — في تشكيل الإنسان الذي سيحمل مستقبل ذلك المجتمع.

فيها تُبنى الهوية، وتُصاغ العلاقة بين الفرد وجماعته، وتتكون الصور الأولى عن الوطن والتاريخ والعدالة والمعنى والأمة. ولهذا كانت المدرسة، تاريخياً، إحدى أولى الساحات التي تتجه إليها مشاريع الهيمنة الثقافية، كما كانت في المقابل أحد أهم ميادين حركات التحرر الوطني.

ينطلق هذا المقال من منظور فكري وطني وقومي يرى أن التعليم عنصر مركزي في مشروع النهضة، فالمدرسة العامة يجب أن تبقى إطاراً وطنياً جامعاً، هذه ليست خطة إصلاح إداري، بل قراءة فلسفية–تربوية في موقع المدرسة من مشروع التحرر والسيادة.

أولاً: المدرسة بين مشروعين ثقافيين: لا توجد منظومة تعليمية منفصلة تماماً عن السياق الثقافي والسياسي الذي تعمل فيه، حتى لو رفعت شعار الحياد. فاختيار المناهج، وطريقة التدريس، والرموز التي تُقدَّم للطلاب، يعكس بالضرورة تصوراً معيناً للإنسان والمجتمع. في السياق العربي المعاصر، يمكن التمييز بين اتجاهين عامين:

١. اتجاه يكرّس التبعية الثقافية: يتجلى في:

أ. تغليب نماذج معرفية مستوردة دون مواءمة نقدية.

ب. إضعاف اللغة العربية كلغة علم وفكر.

ت. تقديم التاريخ الوطني بصورة هامشية أو مشوّهة.

ث. اختزال النجاح في البعد الفردي المهني فقط.

هذا الاتجاه لا يحتاج إلى قمع مباشر، إذ يكفيه أن يعيد ترتيب الأولويات بحيث تنفصل المعرفة عن الانتماء.

٢. اتجاه يسعى إلى مدرسة سيادية: يهدف إلى:

أ. تعزيز الثقة باللغة والهوية دون انغلاق.

ب. قراءة التاريخ قراءة نقدية صادقة.

ت. ربط التفوق الفردي بالمسؤولية الاجتماعية.

ث. امتلاك أدوات العصر دون الذوبان فيه.

ليست القضية صراعاً صفرياً بين انغلاق وانفتاح، بل سؤال توازن: كيف نكون حديثين دون أن نكون مستلبين؟ وكيف نكون منفتحين دون أن نفقد مركزنا؟

ثانياً: المدرسة في الرؤية القومية – تأصيل فلسفي: في الفكر القومي العربي، ومنه فكر حزب البعث العربي الاشتراكي، يُنظر إلى النهضة بوصفها مشروعاً حضارياً يبدأ بالإنسان. والإنسان لا يُبنى فقط عبر الخطاب السياسي، بل عبر التربية اليومية الممتدة.

في كتابه في سبيل البعث، ركّز الأستاذ ميشيل عفلق على البعد الروحي والأخلاقي في بناء الجيل، أكثر مما ركّز على التفاصيل الإجرائية. لم يكن الحديث عن الامتحانات، بل عن (روح) المؤسسة التي تُنشئ جيلاً يشعر أنه جزء من رسالة أوسع من ذاته.

غير أن التجربة التاريخية أظهرت أن الروح وحدها لا تكفي. فالمؤسسات تحتاج أيضاً إلى إدارة كفوءة، ومناهج علمية، وتقييم موضوعي. ومن هنا تأتي ضرورة الجمع بين الإلهام الفلسفي والصرامة المؤسسية.

ثالثاً: لماذا التعليم قبل الجامعي؟: تشير دراسات علم نفس النمو إلى أن

السنوات الأولى من التعليم هي الأكثر تأثيراً في بناء الاتجاهات القيمية الأساسية، بينما تتعزز القدرة النقدية والتحليلية في مرحلتي المراهقة والبلوغ المبكر. لذلك فإن التعليم قبل الجامعي ليس مرحلة تمهيدية فحسب، بل مرحلة تأسيسية.

١. المرحلة الابتدائية: تأسيس الضمير: في هذه المرحلة: تتشكل علاقة الطفل بلغته، وتتكون صورته الأولى عن وطنه، وتتجذر قيم الصدق والانتماء. فالتركيز هنا يجب أن يكون على:

أ. تعليم العربية بأساليب حديثة جذابة.

ب. تقديم تاريخ مبسّط غير دعائي.

ت. غرس الأخلاق وقيم التعاون والمسؤولية.

٢. المرحلة المتوسطة: بناء العقل: يبدأ الطالب بطرح الأسئلة الكبرى: من نحن؟ ما العدل؟ ما الحرية؟ هنا يصبح المنهج النقدي ضرورياً. فالتلقين في هذه المرحلة ينتج إما تمرّداً أعمى أو خضوعاً سلبياً. المطلوب هو تدريب الطالب على التفكير، لا على الحفظ فقط.٣. المرحلة الثانوية: تكوين الالتزام الواعي: في هذه المرحلة يكتمل الوعي النسبي، ويصبح الطالب قادراً على فهم القضايا الوطنية والقومية والسياسية بعمق أكبر. المدرسة هنا مطالبة بأن:

أ. تقدّم معرفة سياسية مبسطة لكنها دقيقة.

ب. تعلّم مهارات التحليل لا الشعارات.

ت. تربط الطموح الفردي بخدمة المجتمع.

رابعاً: الموقع النضالي للمدرسة – تعريف متوازن: النضال في سياق المدرسة لا يعني عسكرة التعليم، بل يعني:

١. نضال المنهج: اختيار محتوى يعكس الحقيقة التاريخية دون تزوير أو تمجيد أعمى، ويعترف بالإنجازات والإخفاقات معاً.

٢. نضال اللغة: تمكين العربية كلغة علم وفكر، مع إتقان اللغات الأجنبية كأدوات تواصل ومعرفة.

٣. نضال الاخلاق والقيم: غرس النزاهة، والعمل الجماعي، واحترام القانون، بوصفها شروطاً لنهضة حقيقية.

٤. نضال الذاكرة: حماية الذاكرة الوطنية من التشويه، دون تحويلها إلى سردية مغلقة لا تقبل المراجعة.

خامساً: المدرسة والثورة – علاقة جدلية مسؤولة: يمكن القول إن المدرسة الواعية تسهم في إنتاج مواطنين يدركون حقوقهم وواجباتهم، ويطالبون بالإصلاح حين يلزم. وفي المقابل، فإن أي عملية تغيير سياسي جادة لا يمكن أن تنجح إذا أهملت إصلاح التعليم.

لكن من الضروري التأكيد على إن المدرسة التي تنفصل عن قضايا مجتمعها تفقد جزءاً من رسالتها الأخلاقية.

سادساً: واقع المدرسة العربية – قراءة نقدية: تشير تقارير دولية متعددة إلى تحديات حقيقية في التعليم العربي، منها:

أ. ضعف نتائج بعض الاقطار في اختبارات القراءة والرياضيات الدولية.

ب. فجوة بين التعليم وسوق العمل.

ت. انتشار أساليب الحفظ على حساب التفكير النقدي.

ث. تراجع مكانة المعلم مادياً ومعنوياً في كثير من السياقات.

هذه المشكلات لا تُعالج بالشعارات، بل بإصلاحات بنيوية تشمل: تدريباً مستمراً للمعلمين، وتحديث المناهج، وتحسين الإدارة المدرسية، وربط التقييم بمهارات التفكير لا بكمية المعلومات.

سابعاً: المعلم – الركيزة المركزية: في أي رؤية وطنية وقومية جادة، المعلم ليس موظفاً بيروقراطياً، بل حجر الأساس في مشروع النهضة. لكن تكريمه لا يكون بالخطاب فقط، بل عبر:

أ. رواتب عادلة.

ب. تدريب مهني مستمر.

ت. استقلال نسبي في إدارة صفه.

ث. حماية من التدخلات غير المهنية.

والمعلم القدوة هو الذي يجمع بين:

أ. الكفاءة العلمية.

ب. النزاهة الشخصية.

ت. الانتماء الوطني.

ث. والانفتاح العقلي.

ثامناً: نحو مدرسة قومية متجددة: يمكن تلخيص ملامح المدرسة المنشودة في خمس ثنائيات متوازنة:

١. الأصالة والحداثة

٢. الهوية والانفتاح

٣. العلم والقيمة

٤. الفرد والجماعة

٥. النظرية والتطبيق

وهذه معايير قياس.

تاسعاً: نقد ذاتي ضروري: أظهرت بعض التجارب في الوطن العربي، أن الخطاب وحده لا يصنع تعليماً متقدماً. فحين تتحول المدرسة إلى أداة دعاية، أو حين تُدار بمنطق بيروقراطي جامد، فإنها تفقد قدرتها على الإبداع. فالشفافية، والكفاءة، واحترام التعددية داخل الإطار الوطني، والابتعاد عن التلقين، شروط لا غنى عنها لأي مشروع تعليمي يريد أن يكون صادقاً مع نفسه.

الخاتمة: الأمم التي استثمرت في تعليمها استثمرت في بقائها. والإصلاح الحقيقي يبدأ من الفصل الدراسي، لكنه لا ينتهي فيه. المدرسة الوطنية ليست مشروع حزب، بل مشروع مجتمع. وهي ليست ساحة صراع دائم، بل ساحة بناء طويل النفس. فحين نعيد للمدرسة رسالتها — بناء إنسان حر، واعٍ، منتمٍ، كفوء — نكون قد وضعنا الأساس لأي نهضة سياسية أو اقتصادية أو حضارية. التلميذ اليوم ليس مجرد رقم في سجل. هو احتمال أمة كاملة. ومن هنا يبدأ الطريق.

اهم ما انجزه الفكر العربي هو أدلجة الفكرة القومية.
الدكتور علي الموسوي

ان اهم ما انجزه الفكر العربي في القرن الماضي هو ادلجة الفكرة القومية على يد المناضل الخالد الكبير الاستاذ ميشال عفلق ورفاقه الاوائل. وتحولت هذه الفكرة الى هدف يحتاج الى اداة نضالية فكان البعث العظيم هو تلك الاداة التي رفعت الغمل النضالي الى ارقى صوره بتشكيله تنظيما ق وميا بقيادة موحدة ،(القيادة القومية) والتي اصبحت صمام امان لوحدة الحزب وصواب رؤيته للعمل في الاقطار العربية ضمن رؤية قومية

هذه القيادة رعت وحمت الحزب من كل التشوهات والانزلاقات والفردية والانتهازية ومهالك السلطة والحارس لاهداف امة العرب لعقود طويلة

وايا تكن المصاعب التي يتعرض لها الحزب في كافة اقطار الامة والتي ما هي الا انعكاس لما تتعرض له الامة من تامر

ورغم كل ذلك تبقي القيادة القومية تمثل الروح للجسد البعثي مهما كانت الظروف ظالمة والرياح عاتية

وما حصل في الاونة الاخيرة متن انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر ما هو إلا الرد الحاسم على كل الأبواق التي حملت لواء إجتثاث البعث فكان هذا المؤتمر صفعة حاسمة في وجه كل المشككين بقدرة و روحية هذا الحزب على الإنبعاث وقدرته على عقد مؤتمر قومي تجلت فيه روحية الأمة ووحدتها و الإستمرار بالعطاء مقدما الشهداء على مذبح وحدة. الامة وصيانة كرامتها ووحدته التنظيمية التي تجلت باحلى صورها بعقد هذا المؤتمر

فمن وحي انعقاد هذا المؤتمر الف تحية لشهداء البعث سهداء الامة والشكر لكل الرفاق الذين ساهموا بانعقاد هذا المؤتمر والذي شكل انعقاده امالا كبيرة لنصر هذه الامة وصوابة سعار حزبنا بالوحدة و الحرية و الاشتراكية

عاشت الامة

الرحمة للشهداء

عاش البعث

لقاء بين طليعة لبنان شمالاً والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

في نطاق اللقاءات الدورية المشتركة التي تجمع حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ،

استقبلت قيادة فرع الشهيد تحسين الاطرش لحزب"طليعة لبنان" ممثلة بالرفيقين رضوان ياسين ونبيل الزعبي ، في مركز الحزب بطرابلس ظهر اليوم الخميس ١٩/٢ الجاري ،

وفداً قيادياً يمثل الجبهة الشعبية في شمال لبنان حيث كانت القضية الفلسطينية والمراحل التي تمر بها محور اللقاء بين الطرفين إلى جانب التأكيد على تعزيز الروابط النضالية المشتركة التي تخدم مصلحة الشعبين اللبناني والفلسطيني ، وقد توقف الطرفان امام المعاناة التي يكابدها اهالي مخيم البداوي بعد المضايقات الأخيرة التي اقدمت عليها الجهات الامنية اللبنانية باغلاق غالبية مداخل المخيم والابقاء على القليل الذي لا يتجاوز الثلاث مداخل مطالبين بايجاد الحلول المناسبة التي تخفف من معاناة الاهالي ومن كل احتقان يمكن ان تتسبّب به في المستقبل.

انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من المنظمات الأممية، هل يهزّ ويقوّض النظام العالمي أو هو مناورة؟

نعمت بيان

لم يشهد النظام العالمي اهتزازا" وتحولا" كالذي نشهده اليوم خاصة بعد وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض للمرة الثانية وما في جعبته من برامج واستراتيجيات هزّت ركائز النظام العالمي في اتجاه لإعادة هيكلة هذا النظام على النمط الترامبي. فالولايات المتحدة الأميركية التي شكلت ومنذ عقود العمود الفقري للنظام العالمي، تعمل الإدارة الحالية اليوم على قلب موازين القوى العالمية التي من شأنها أن تشكل تحولا" في النظام العالمي الذي رسى منذ الحرب العالمية الثانية. فقد تجاوز دونالد ترامب كل المحظورات والأعراف والالتزامات الدولية، بدءا" من دعم ومشاركة الكيان الصهيوني في ارتكاب إبادة جماعية مروّعة في حق الشعب الفلسطيني، الى الاعتداء على فنزويلا واعتقال رئيسها وزوجته، مرورا بطلب الاستيلاء على جزيرة غرينلاند، والتهديد بضم كندا، وليس آخرها اعلان ترامب انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من ٦٦ منظمة دولية، من بينها ٣٥ كيانا تابع للأمم المتحدة، غير آبه بالتداعيات الخطيرة جراء هذا الانسحاب، مبررا" ذلك بأن سياسة هذه المنظمات ضارة بالسيادة الأميركية، وضعفا" في كفاءاتها في معالجة العديد من القضايا الأساسية، إضافة إلى التكلفة المالية الكبيرة التي ترهق الاقتصاد الأميركي. هذا الإجراء يترك بلا شك تداعيات خطيرة على دور هذه المنظمات خاصة المنظمات الصحية والتعليمية والإنسانية، وعلى امكانية تنفيذ برامجها ومشاريعها.

المنظمات الدولية التي انسحبت منها الولايات المتحدة الأميركية ، وبعرض موجز هي:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونيسكو)، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية ،اتفاقية باريس للمناخ، الاتفاق النووي الإيراني، المنتدى العالمي للهجرة واالتنمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، منظمة الغوث الدولية (الأونروا)، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات.

كما انسحبت من مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمات ائتلاف الحرية على الإنترنت، وصندوق المشاركة المجتمعية العالمية والقدرة، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والمنتدى العالمي للخبرة السيبرانية، والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، ومعهد البلدان الأمريكية لأبحاث التغير العالمي، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، والمنصة الحكومية الدولية للعلوم والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، والمركز الدولي لدراسة الحفاظ على الممتلكات الثقافية وترميمها.

وبهذا تقطع الولايات المتحدة الأميركية كل أواصر التعاون والتشارك مع النظام الدولي، وركّزت بدل ذلك على أحادية أو ثنائية العلاقات الدولية، ضاربة عرض الحائط بكل ما يؤدي إلى التقريب العالمي في العلاقات بين الدول وبين المجتمعات والمؤسّسات.

يُضاف إلى ذلك، انسحابها من المنظمات الدولية الخاصة بأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمجلس الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب آسيا، وكل هذه الانسحابات تتعلق بدول القارات الثلاث وهي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لأن أمريكا لا تريد علاقات دولية مُلزمة بل تريد علاقات ثنائية مع تلك الدول حيث تتحكم بها تحكماً مباشراً، ولا تريد أن تقيم علاقات دولية معها.

تداعيات انسحاب الولايات المتحدة الاميركية من المنظمات الدولية

مما لا شك فيه أن قرار الولايات المتحدة الأميركية الانسحاب من ٦٦ منظمة دولية من بينها ٣٣ كيانا" تابع للأمم المتحدة سيكون له تداعيات كبيرة تؤثر على قدرة هذه المنظمات والكيانات على تنفيذ برامجها المُقررة، لأن الولايات المتحدة هي من أكبر وأبرز المساهمين الماليين والداعمين لكافة البرامج والمشاريع التي تغطي على سبيل المثال لا الحصر، برامج الصحة العامة والتعليم وحماية الحقوق والتغير المناخي وبرامج التغذية... حيث ستواجه هذه المنظمات عجزا" ماليا" يعيق تنفيذ برامجها ومشاريعها خاصة في الدول النامية، والدول التي تعاني صراعات وحروب وعمليات نزوح كبيرة ، كالذي يحصل في السودان التي تعاني من ازمة غذاء هي الأكبر في العالم. وحسب تقرير منظمة هيومن رايتس، "هذا الإنسحاب يؤدي إلى

تفكيك النظام العالمي، ويقوض حماية حقوق الإنسان ويفاقم من تدهور دور هذه المنظمات ويقلص التمويل الحيوي، ويُضعف المساءلة ، مما يهدد استقرار الحقوق والحريات".

إن تداعيات الإنسحاب تطال مجمل المنظمات، لكن المنظمات الأكثر حيوية هي التي تأثرت بشكل كبير بهذا الانسحاب، منها منظمة الصحة العالمية التي هي إحدى اهم المنظمات التي ستتأثر بهذا الانسحاب الذي سيؤدي إلى انخفاض كبير في ميزانيتها وموردها المالية، كون الولايات المتحدة هي من أكبر الممولين لهذه المنظمة. وبذلك ستواجه العديد من الدول خاصة بعض الدول الأفريقية تراجعا كبيرا" في تقديم الخدمات الطبية المُلحة، وتأخير في توفير اللقاحات والأدوية والمعدات الطبية اللازمة، إضافة إلى تقليل قدرة المنظمة على تنفيذ البرامج الصحية في أفريقيا، مما سيؤدي إلى تفاقم الأمراض وزيادة الوفيات.. وكذلك البلدان التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين والنازحين داخليًا ستتأثر سلبا" نتيجة هذا الإجراء.

وينسحب ذات التأثير على باقي المنظمات وان بنسب متفاوتة، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، برامج تمكين المرأة ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز الصحة الانجابية، وبما ان حجم المساهمة الأميركية كبير، فإن الانسحاب منها يهدد استدامة البرامج الحيوية. أيضا" الإنسحاب من منظمة اليونيسكو الذي تصفه الإدارة الأميركية بـ "التحامل المؤسسي"، بينما يرى خبراء أن هذا الانسحاب يحمل أبعادا" سياسية تتجاوز الإطار الثقافي والتعليمي، أنه قرار يتعلق بموقف المنظمة من القضية الفلسطينية. [فقط للتذكير، ليست المرة الأولى التي تنسحب الولايات المتحدة من منظمة اليونيسكو، فقد سبق وانسحبت من المنظمة عام ٢٠١٧ خلال الولاية الرئاسية الأولى لترامب، ثم عادت اليها خلال ولاية بايدن]. وفي ذات السياق، شكل انسحاب أمريكا من منظمة الغوث الأممية (الأونروا) ضغطا" هائلا" على الوكالة وعلى قدرتها على الاستمرار في تقديم الدعم والإغاثة للشعب الفلسطيني، خاصة مع وقف التمويل. أما انسحاب واشنطن من اتفاقية باريس للمناخ ، فتداعياته لا تقل تأثرا" عما سبق ذكره، لطالما كانت الولايات المتحدة من أكبر المساهمين الماليين لبرامج التغيّر المناخي والتخفيف من آثاره، وحماية التنوع البيولوجي وإدارة الموارد المائية والزراعة المستدامة. ومن المتوقع أن يؤدي انسحابها إلى فجوات تمويلية ستتأثر بها الدول الأكثر هشاشة مناخيا" في المنطقة العربية وبعض الأجزاء في أوروبا التي تعتمد على التمويل الدولي للمناخ.

هل من بدائل تمويلية ؟

رغم كل التحديات التي ستواجهها المنظمات الأممية جراء الإنسحاب الأميركي منها، إلا أن العديد من الخبراء يرى أنه يمكن لأوروبا والعالم العربي التخفيف من آثار الانسحاب الأميركي ، من خلال إيجاد بدائل تمويل لضمان استمرارية البرامج ذات الأولوية، وذلك من خلال تعزيز آليات التمويل الإقليمي المتعدد الأطراف، وتوسيع الشراكات مع المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص. كما يبقى الانخراط الفاعل في أطر الأمم المتحدة والشراكات الأوروبية-العربية أمرا" اساسيا" للحفاظ على الزخم الاستراتيجي، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة رغم تراجع الدور الأميركي.

في المحصلة ، إن قرار ترامب وادارته الإنسحاب من الهيئات الدولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة يضع النظام العالمي أمام تحدي يهدد منظومة حقوق الانسان بكافة مجالاتها، الصحية والتعليمية والاجتماعية والمالية والمناخية وغيرها ، حيث سيتراجع أداء هذه االمنظمات وتتراجع بدورها الاستدامة الدائمة، كما سيعزز التعددية الثنائية مقابل التعددية المؤسسية، وسياعد في بروز قوى دولية أخرى لملء الفراغ، كما يسبب بعدم الاستقرار في العلاقات الدولية.

كما ان تجاوز وتجاهل الإدارة الأميركية لدور الأمم المتحدة ومؤسساتها مثل (مجلس حقوق الإنسان واليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية) من خلال خلق مجالس أخرى تكون بأمرة الرئيس الأميركي بما يخدم سمسراته وتوجهاته الصهيونية، سيُضعف كما ذُكر أعلاه من قدرة هذه المؤسسات على حماية الفئات االهشة، ويعزز المخاوف من تسييس قضايا حقوق الإنسان واعتماد ازدواجية المعايير التي تدلُ على عدم احترام مبادىء حقوق الإنسان القائمة منذ نشوء الأمم المتحدة.

نختم بسؤال بديهي، هل قرار ترامب وإدارته الإنسحاب من المنظمات الأممية هو قرار نهائي لا رجوع عنه، أم هو مناورة لإعادة تموضع وصياغة اتفاقيات دولية تتلائم مع المصالح الأميركية الترامبية؟ وهل تعود أميركا لهذه المنظمات كما حدث سابقا" ؟ هذا ما سيبينه المستقبل الغير بعيد!

هوامش

-الأمم المتحدة

-وكالات

مقتطفات دولية

ـ مظاهرات في عدة ولايات أميركية من بينها نيويورك وواشنطن ضد شرطة الهجرة والجمارك.

ـ سفير الولايات المتحدة لدى الكيان الصهيوني مايك هاكابي في مقابلة صحفية: "لإسرائيل حق توراتي في السيطرة على المنطقة بين نهري الفرات والنيل"، وبيان تنديد لدول عربية وإسلامية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، وجامعة الدول العربية، و منظمة التعاون الإسلامي.

ـ حلف شمال الأطلسي (الناتو) يجري مناورات "الجبهة الديناميكية لعام ٢٠٢٦" لعدة أسابيع في شيلكو وسط رومانيا بمشاركة ٢٣ دولة من أعضائه، وتقارير صحفية تفيد أن المناورات ركزت على سلاح المدفعية والصواريخ بعيدة المدى. شملت المناورات إسبانيا ورومانيا وألبانيا وتركيا، ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يصرح ان بلاده سترد بكل ما تملك من وسائل دفاعية عسكرية إذا نوى الأوروبيون شن هجمات أو حرب عليها.

ـ انعقاد جولة مفاوضات بين روسيا وأوكرانيا بوساطة ومشاركة أميركية في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، والمبعوث الأميركي ستيف ويتكوف يصرح انه تم الإتفاق على إطلاق سراح ١٥٧ أسيراً من كل طرف.

ـ انتهاء اتفاقية خفض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية (نيوستارت) بين الولايات المتحدة وروسيا، والأخيرة تأسف لعدم تجديدها، ومصادر صحفية تفيد ان مبعوثي الرئيس ترامب، ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر يجريان مفاوضات مع مسؤولين من روسيا حول الإتفاقية على هامش المفاوضات الروسية الأوكرانية في أبو ظبي، ووكيل وزارة الخارجية الأميركية للحد من التسلح يصرح: "ترامب يريد معاهدة جديدة، ستارت كانت مُعيبة لأنها لم تشمل الصين".

ـ وزارة الخارجية الإيرانية تستدعي سفراء الإتحاد الأوروبي على خلفية تصنيفها الحرس الثوري الإيراني "منظمة إرهابية" أواخر الشهر الماضي.

ـ إحياءاً للذكرى ٤٠ لضحايا الإحتجاجات التي عمت معظم المدن الإيرانية، مظاهرات طلابية في عدة جامعات من بينها جامعة طهران، ومواجهات مع طلاب مؤيدين للنظام والقوى الأمنية.

ـ في ظل استنفار وحشود عسكرية ضخمة وتصعيد إعلامي متبادل بين الولايات المتحدة وإيران، انعقاد جولتي مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين برعاية عُمانية في العاصمة مسقط وفي جنيف، واجتماع بين وزير الخارجية الإيراني والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. تزامناً، أفادت وسائل إعلام إيرانية عن إغلاق مضيق هرمز لعدة ساعات خلال مناورات بحرية، ومناورات مع قوات روسية في بحر عُمان والمحيط الهندي، وموسكو تعلن أن المناورات مُتَفق عليها مسبقاً.

ـ انعقاد "مجلس السلام" لغزة برئاسة الرئيس الأميركي وحضور قادة دول وممثلين عن أخرى ومنظمات في واشنطن بغياب الفاتيكان وأربع دول دائمة العضوية في مجلس الأمن (روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا)، وعدد من دول الإتحاد الأوروبي توجُساً من من إحلال "مجلس السلام" محل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والإعلان عن جمع ١٧ مليار دولار أميركي لإعمار القطاع، واقتصرالتمثيل الفلسطيني على حضور علي شعث، رئيس اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة.

ـ قائد "قوة تحقيق الإستقرار الدولية" في غزة، الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز يعلن أن أندونيسيا ستتولى منصب نائب قائد القوة، وأن خمس دول هي أندونيسيا والمغرب وكازاخستان وكوسوفو وألبانيا قدمت تعهدات بالمشاركة بقوات عسكرية.

ـ انفجار في العاصمة الباكستانية إسلام أباد يتسبب بمقتل ٣١ وإصابة ١٦٩، و"داعش" يتبنى الهجوم.

ـ انعقاد القمة ٣٩ العادية لدول الإتحاد الإفريقي في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وبحث الحرب في السودان، والإضطرابات في دول الساحل، ومحاربة الإرهاب العابرللحدود.

ـ انعقاد "مؤتمر ميونخ للأمن، في مقاطعة بافاريا الألمانية بمشاركة أكثر من ألف شخصية من ١٢٠ دولة وممثلين عن نحو ٤٠ منظمة دولية. لم توَجَه الدعوة إلى روسيا بسبب ما سمي "عدوانها على أوكرانيا"، وإيران وحضور نجل الشاه السابق. حضر المؤتمر رئيس الحكومة اللبنانية برفقة قائد الجيش.

ـ "الحزب الوطني البنغلاديشي" يفوز بالإنتخابات النيابية بحصوله على ٢١٢ مقعداً من أصل ٣٠٠، وطارق رحمن، إبن الرئيس الراحل ضياء الرحمن ورئيسة الوزراء الراحلة خالدة ضياء، يؤدي اليمين الدستورية رئيساً للوزراء.

ـ محكمة سيول المركزية في كوريا الجنوبية تصدر حكماً بسجن وزير الداخلية السابق في عهد الرئيس المعزول والمسجون لمدة ٢٣ عاماً، يون سوك يول، سبع سنوات لدوره في قرار الرئيس فرض الأحكام العرفية عام ٢٠٢٤.

في رحاب الوطن العربي

لبنان

ـ مجلس النواب يصادق على مشروع الموازنة عن العام ٢٠٢٦ بأكثرية ٥٩ صوتاً و٣٤ صوتاً معارضاً و١١ صوتاً ممتنعاً.

ـ في مرسوم أعلنه وزير الداخلية يدعو الهيئات الناخبة إلى الإنتخاب في الثالث من شهر أيار المقبل.

ـ مجلس الوزراء يُقر آلية إعادة الإعمار واتفاقية نقل محكومين إلى سورية.

ـ بعد الزيارة الرسمية التي قام بها قائد الجيش للولايات المتحدة للبحث في المراحل المتبقية لحصر السلاح، وزير خارجية فرنسا يحط في بيروت للقاء المسؤولين اللبنانيين والبحث في انعقاد المؤتمر الدولي لدعم الجيش مطلع آذار القادم، ويصرح: مستقبل لبنان بدولة قوية تحتكر السلاح.

ـ مواصلاً اعتداءاته العسكرية على لبنان دون توقف، العدو الصهيوني يلجأ إلى رش مبيدات بتركيزات عالية تقضي على الغطاء النباتي في الجنوب.

ـ رئيس الحكومة في صور: نحن اليوم في الجنوب بإسم الحكومة اللبنانية لنؤكد أن حق أهل الجنوب هو حق وطني لا يتجزأ.

ـ انهيار مبنى سكنياً في التبانة بعد القبة وضهر المغر والراهبات يفتح ملف الأبنية المتصدعة في طرابلس على مصراعيه،

و "طليعة لبنان": لم يكن مبنى التبانة مفاجئاً ونرفع الصوت للمطالبة بمحاسبة المسؤولين.

ـ ٢٢٩ عائلة في طرابلس غادرت منازلها بسبب إخلاء ٢١ مبنى متصدع، وبدء أعمال تدعيم ٩ أبنية بحسب رئاسة مجلس الوزراء.

ـ هيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل تؤكد حق المغتربين الذين تسجلوا في الخارج الإقتراع للنواب ال ١٢٨ في أماكن انتشارهم.

ـ مجلس الوزراء يفرض زيادة ٣٠٠ ألف ليرة على سعر صفيحة البنزين و ١٪على الضريبة على القيمة المُضافة (tva) من أجل تغطية زيادة ستة أضعاف على رواتب القطاع العام والعسكريين والمتعاقدين والمتقاعدين،

و " طليعة لبنان": التغطية المالية لا تكون بفرض رسوم وضرائب بل بوضع الدولة يدها على أملاكها ومحاربة الفساد.

ـ قائد الجيش يعلن انطلاق المرحلة الثانية من خطة انتشار الحيش حنوباً.

ـ العدو الصهيوني يرتكب أكثر من مجزرة تطال البقاع ومخيم عين الحلوة.

فلسطين

ـ تزامناً مع الإفتتاح التجريبي لمعبر رفح، قوات الإحتلال الصهيوني تستهدف عدة مواقع في غزة ما أدى إلى استشهاد ٣١ فلسطينياً وإصابة آخرين، واستهدافات يومية توقع قتلى وإصابات.

ـ حكومة العدو تقر تسجيل ملكية أراضي في المنطقة "ج" في الضفة الغربية باعتبارها ما تسميه "أملاك دولة"، ومواقف فلسطينية وعربية ودولية رافضة ومنددة دون اتخاذ إجراءات عملية رادعة، وبيان ل ٨٠ دولة في الأمم المتحدة برفض قرار وإجراءات الإحتلال.

ـ الرئيس محمود عباس ينشر مسودة الدستور المؤقت لدولة فلسطين.

ـ مظاهرات داعمة لفلسطين ومنددة بانتهاكات قوات الإحتلال في باريس وبرلين وميلانو واستوكهولم وسيدني.

ـ وزير الحرب في حكومة العدو: "وجود قواتنا في منطقة أمنية داخل غزة سيدوم إلى الأبد".

سورية

ـ قوات الأمن السورية تدخل محافظة الحسكة ومدينة عين العرب (كوباني) بريف حلب بعد الإتفاق بين الحكومة وقوات سورية الديمقراطية (قسد)، والجيش السوري يتسلم القواعد العسكرية في التنف والشدادي وقسرك بعد انسحاب القوات الأميركية منها، والهيئة العامة للطيران المدني تتسلم إدارة مطار القامشلي.

ـ توغلات لقوات العدو الصهيوني واعتقال مواطنين بريفي القنيطرة ودرعا.

ـ "سانا": مقتل أربعة أفراد من الأمن السوري بهجوم نفذه عنصر من تنظيم "داعش" غرب الرقة.

ـ توقيع خمس اتفاقيات قي دمشق بين شركات سعودية وجهات حكومية شملت تطوير وتشغيل مطار حلب الدولي، وتأسيس شركة طيران مشتركة، وتحديث صناعة الكابلات، وتحلية ونقل المياه.

العراق

- إنهاء مهام المبعوث الأميركي الخاص إلى العراق مارك سافايا واستلام المبعوث توم براك الملف.
- نقل ٥٧٠٤ سجيناً من تنظيم "داعش" من سورية إلى سجون في العراق بدعم من الولايات المتحدة الأميركية.

الكويت

- تعديل وزاري يشمل أربع وزارات (التجارة والصناعة، والمالية، والخارجية، والإعلام والثقافة)، وتعيين أربعة وزراء دولة.

السعودية

- الملك يصدر أوامر ملكية تناولت إحداث تعديلات في عدد من المواقع القيادية في المملكة.

اليمن

- رئيس الوزراء المكلف شائع الزنداني يشكل حكومة جديدة من ٣٥ وزيراً مع احتفاظه بحقيبة وزارة الخارجية والمغتربين.
- مواجهات في ١١/٢ بين القوات الأمنية وعناصر مسلحة تابعة ل "المجلس الإنتقالي الجنوبي" المنحل بزعامة الإنفصالي الفارعيدروس الزبيدي خلال اقتحامهم ديوان محافظة شبوة ورفع "العلم الجنوبي" وإنزال العلم الوطني اليمني نتج عنها سقوط عدد من القتلى والإصابات. وفي ١٩/٢ نظم أنصار المجلس المذكور مظاهرة امام منطقة المعاشيق في العاصمة المؤقتة عدن حيث مقر الرئاسة والحكومة احتجاجاً على وجود وزراء من المحافظات الشمالية وعددهم ١٥، وترديد شعارات وهتافات ضد الرئيس رشاد العليمي والمملكة العربية السعودية، ومواجهات مع قوى الأمن.

مصر

- بعد إعلان نتائج الإنتخابات النيابية وانتخاب رئيس لمجلس النواب ووكيلين، الرئيس عبد الفتاح السيسي يكلف رئيس حكومة تصريف الأعمال، مصطفى مدبولي بتشكيل حكومة جديدة شملت تغييراً في ١٣ حقيبة وزارية مع الإبقاء على وزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وتغييرات في المحافظين في عدد من المحافظات.

السودان

- وزير الخارجية يعلن عودة السودان إلى منظمة "الإيغاد" بعد تجميد عضويته فيها قبل عامين.
- الحكومة البلغارية، في بيان رسمي،: الأسلحة التي عُثر عليها بحوزة ميليشيا "الدعم السريع" هي أسلحة تم تصديرها بشكل قانوني ورسمي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

ليبيا

- اغتيال سيف الإسلام القذافي، نجل الرئيس الراحل معمر القذافي، بهجوم مسلحين على منزله قرب مدينة الزنتان.
- وزيرة العدل الأميركية تعلن إلقاء القبض على زبير الباكوش المتهم بالمشاركة في الهجوم على القنصلية الأميركية في مدينة بنغازي عام ٢٠١٢، والذي أدى إلى مقتل أربعة أميركيين من بينه السفير، والإعلان عن نقله إلى الولايات المتحدة لمحاكمته.

تونس

- هيئة الدائرة الجنائية المختَصة بالنظر بقضايا الإرهاب في محكمة الإستئناف بالعاصمة تونس تصدر أحكاماً بالسجن بين ٣ و٣٥ سنة على عدة شخصيات في قضية ما سمي "التآمر على أمن الدولة ٢".

المغرب

- فيضانات وسيول تجتاح أربعة أقاليم (سيدي قاسم، العرائش، القنيطرة، سيدي سليمان) تودي بحياة عدد من المواطنين وتُحدِث أضراراً في المنازل والبنية التحتية والمشاريع الزراعية، والسلطات تنقل نحو ١٩٠ ألف شخص معظمهم من سكان مدينة القصر الكبير في إقليم العرائش، وتعيدهم بعد توقف الأعاصير.

قطارُ الحياة لا يتوقف بالموت صدام حسين نموذجاً

محسن يوسف

يولدُ الإنسانُ بسيطاً في بيئته ،ترافقه البساطة حتى بلوغ سن ا لوعي ،نماذجاً منه تمر مرور الكرام ،ونماذج تبدع في رحاب الحياة ،فترتقي في بيئتها حد بلوغ المجد في المسعى ،،، فتعطي في مجالها عطاءاً يصل حد الإنتشار على مستوى الأمة والعالم....

والشهيد القائد عبرَ إلى المستقبل بعد أن اجتاز كلّ مراحل عمره فرصاً ومبادرات وإنجازات ،فسجله الحافل رسم صورة المستقبل منذ البدايات ،ومع سطوع نجمه بعد ثورة ١٧ ٣٠ تموز المجيدة بدأ العراق يتعرض للمزيد من الضغوط والحروب وتمت مواجهتها بصلابة الرجال وعقول المفكرين ،فأفشلت مخططات الأعداء وحققت للعراق تقدماً تبلور في كل مناحي الحياة ،إنجازات على مر ثلاثة عقود ،تمثلت بنهضة علمية صحية إجتماعية إقتصادية ،عادت في مردودها على كل الأمة بالخير ،

وهذه النهضة كانت سبباً مباشراً في تكالب قوى الشر والعدوان لاستهداف ثورة العراق المجيدة ،التي ساهمت في خروج الأمة من نفق الهزائم ودخولها للمستقبل من بوابة إنتصار العراق في حرب السنوات الثمانية....

هذا التكالب الذي ظهرت أعراضه وأغراضه بعد حرب الخليج الثانية أدى فيما مهد له الأعداء لحصار جائر استمر لإحدى عشرة سنة وصولاً لغزو العراق بتواطؤ غير مسبوق من اعراب الجنسية فتحولت عندها القوة العسكريه العراقية بفعل اختلال ميزان القوى إلى قوة مقاومة فاعلة ،ومؤثرة ،كاسرع مقاومة في التاريخ يقودها الرجل الشجاع نفسه في مواجهة أعتى قوى الشر في العالم الحديث...

هذه المقاومة المنسية التي تجاهلتها وسائل الإعلام المأجورة حققت في زمن قصير ما عجزت عنه مقاومة الإحتلال في كل بقاع الأرض، وتشاء اثناءها الاقدار بأن يتم اعتقال القائد الذي واجههم في محكمتهم الصورية بنفس الكيفية والروحية التي واجههم بها في ساحة المقاومة...وجاء الإعدام تتويجاً لمسيرته المجيدة التي سبق تنفيذ الحكم به ترديد ما كان يردده في كل موقعة نضالية ، الله اكبر وليخسا الخاسؤون ،عاشت فلسطين حرة عربية من البحر إلى النهر ،عاش العراق ،عاش البعث...

وها هو اليوم حاضرٌ في كل مواقع ومعارك الأمة المصيرية قد ظهرت سماته مؤخراً على وجوه المؤتمرين في المؤتمر القومي الثالث عشر ،حيث كان حاضراً في مناقشة التقرير السياسي والعقائدي والإقتصادي وحتى في مناقشة خطة العمل المستقبلية نهجاً وسبيلاً لخلاص الأمة من كل أعراضها وامراضها...

هذا غيضٌ من فيض شمائل الذين لا يتوقف عطاؤهم بعد الموت